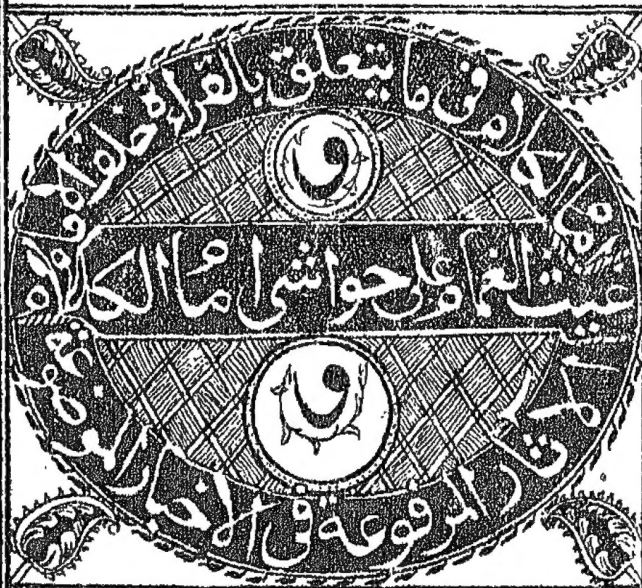


الَّذِينَ أَطَاعُوا اللَّهَ الرَّسُولَ مِنْكُمْ  
يَا أَيُّهَا آمَنُوا وَأَطِيعُوا أَوْلِيَّ الْأَمْرِ

على الرضا النفسانية لا نأكل الحرام الكسب من الكسب  
حرام طبع الشبهة من تصاموا الحرام الكسب من الكسب



وَاللَّهُ يَوْمَ الْعِظِيمِ يَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ  
يَا أَيُّهَا الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ لَا يَأْبَاهُمَا مَا حَسَبُوا وَشَاءُوا

وَالْعَالُونَ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ  
وَالطَّبِيعُ عَلَى الْخَيْرِ وَاللَّهُ

اختلاف صحابہ و غیر ہم

تکثر صحابہ و عبادت علماء ۱۱ سے ۲۸ تک

مذہب متفقہ ۲۸ سے ۴۱

دلائل عقلیہ

شافیہ

مالکیہ

مذہب ترجیح بعض علی البعض

صلوات ابن بازہ و حکم الزکاء و النفاختہ فیہا

احمد رضا  
۱۲/۴

الَّذِينَ أَطِيعُوا اللَّهَ الرَّسُولَ مِنْكُمْ  
يَا أَيُّهَا مَثْوُوا وَأَطِيعُوا أَوَّلَ لَامٍ

عَلَى الرِّسَالَةِ النَّفِيسَةِ نَيْفًا لَنَا الْحَسَنَ مُحَمَّدًا وَآلَهُ الْكَافِي عَمَّا جَاءَ فِي الْحَقِّ  
حَمْدًا طَبِيعَ الشُّكْرِ مَرْتَابًا مَوَالِي الْحَسَنَ مُحَمَّدًا وَآلَهُ الْكَافِي عَمَّا جَاءَ فِي الْحَقِّ



مَوْلَايَ مُحَمَّدٍ الْعَظِيمِ يَا اللَّهُ قَوْلًا فِي السَّبِيحَةِ مُحَمَّدٌ عَلَى اللَّهِ الْوَلِيُّ  
يَا مُحَمَّدًا أَحْسَنَ بَيْنِ رُسُلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا يَا مُتَمَامٌ وَمَحْمُودٌ وَسَلَامٌ

الْعَالَمِينَ فِي حَقِّهِ خَلْفًا  
وَالطَّبِيعَ عَلَى بَعْضِ خَلْفِ الدُّكُونِ

# امام الكلام

١٩٤٣  
١١٢٥  
٦٦٢٤

محمد بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة كل كلام حمد الله الملك المتعام على ان بعث علينا خاتم  
الانبياء سيد الاصفياء بالشريعة النقية السهلة البيضاء ووضح لنا  
سبل الهداية ونجنا عن طرق الضلالة بانزال كتابه الكريم وتشريع  
نبيه ذي الخلق العظيم وايداه بالحق الساطع والبراهين القاطعة  
وجعل له من عباده وزراء ونقباء واتبعهم في كل قرن بفضلاء و  
كملاء ليحمدوا الدين المتين ويوضحوا الحق بالبراهين ووعدهم على ما  
صرفوا اليه همتهم بالاجر الجزيل وبشرهم بنيل الثواب الجميل وحكم  
بلسان نبيه ما انشئت به صدور العلماء حيث قال العلماء ورثة  
الانبياء ووعده نبيه بانه لا تزال من امته الى يوم القيامة طائفة من  
اهل الحق ظاهرين بالحق على العامة فسبحانه وتعالى بآئنا لسان احمد  
وبآئ جنان اشكره منه التوفيق والهداية ومنه البداية واليه النهاية  
اشهد ان لا اله الا هو وحد لا شريك له شهادة تنجي في الاخرة

بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا في الدين ودين الحق والحق  
على الحكم الشرع المبين اشهد ان لا اله الا الله  
سيدنا وولانا محمد عبده ورسوله سيد  
الاولين والآخرين صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم وعلينا بالدين على الحق والحق  
بسم الله الرحمن الرحيم  
فاتحة كل كلام حمد الله الملك المتعام على ان بعث علينا خاتم  
الانبياء سيد الاصفياء بالشريعة النقية السهلة البيضاء ووضح لنا  
سبل الهداية ونجنا عن طرق الضلالة بانزال كتابه الكريم وتشريع  
نبيه ذي الخلق العظيم وايداه بالحق الساطع والبراهين القاطعة  
وجعل له من عباده وزراء ونقباء واتبعهم في كل قرن بفضلاء و  
كملاء ليحمدوا الدين المتين ويوضحوا الحق بالبراهين ووعدهم على ما  
صرفوا اليه همتهم بالاجر الجزيل وبشرهم بنيل الثواب الجميل وحكم  
بلسان نبيه ما انشئت به صدور العلماء حيث قال العلماء ورثة  
الانبياء ووعده نبيه بانه لا تزال من امته الى يوم القيامة طائفة من  
اهل الحق ظاهرين بالحق على العامة فسبحانه وتعالى بآئنا لسان احمد  
وبآئ جنان اشكره منه التوفيق والهداية ومنه البداية واليه النهاية  
اشهد ان لا اله الا هو وحد لا شريك له شهادة تنجي في الاخرة





[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

سائلة وبجرام متطاولة من اغترف من احد هاشرب من منجمها ومن لا فر  
واحد امنها افضل منشأها ولم يزل سلف هذا الامة على هذا الطريقة  
فكان الصلابة رضى الله عنهم يختلفون في الامور الشرعية ويقيمون  
على ما ذهبوا اليه دلائل ظنية او نصوصا صريحة وتلاميذهم كانوا  
يغترفون من انهارهم ويفوضون في محارهم من غير ان يعنف طائفة  
على طائفة او يتوجه الى الطعن والخطبية ما لم ينظم دليل قاطع على  
الخطا او النسبة وانتقلت هذه السنة المرضية الى تباعهم واتباع  
اتباعهم من الائمة المجتهدين والفقهاء والمحدثين الى ان من الله تع  
على الائمة الاربعة المشهورين بانتشار مذاهبهم وشهرة مسلكهم  
وتدوّن كتبهم واجتماع اصولهم وفروعهم فاكتب كل من خلق عن رتبة  
الاجتهاد والترجيح وهم غالب الامة على اختيار مسلكهم النجيب فاختر  
كل جماعة مسلك من لاح له ترجيحه وقامت بآسيك وتأسيسه وتوجه  
الى ترجيح مذهب من اتبعه وتوثيقه فمن بشرقوا بالقباب نسبة  
من الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية وتوجهت كل فرقة منهم  
الى تدوين الكتب جمع المسائل واقامة الحجج والدلائل وانبات ما اختاره امامهم بحد  
من الادلة الاربعة والجواب عما سلك عليه مخالفهم بالاجوبة المرضية ومع  
ذلك كانوا متفقين على ان الحق ليس منحصر في ما اختاره ولا ان الخطاء  
قطعي بن خالف بل كلهم يردوا لوسعهم في التثقيف والتوضيح والتصريح والتلويح  
والتصحيح والترجيح من غير ان يطعن احد على احد طعنجا وزعن حد وقد كان  
كثير منهم يرجحون ما هو رواية شاذة عن امامهم ويوثقون ما سلك عليه مخالفهم  
من غير عصبية مذهبية ولم يهز هذه الطريقة المتوسطة التي امرنا باقامتها



اما من هو قرا اهل الاصول في مداركهم فاخذوا اذا عرض عليهم الدليل  
 الصحيح الصريح مخالفا لما اخبروه قالوا لا عبرة به لان ايماننا وسلفنا  
 ليسوا افقوا وان طالعت كتب اكثر المجتدين وجدت منهم لهذا الابتداء  
 مجتدين وهم داخلون في ادنى طبقات الفقهاء باعدون بمراحل عن  
 مذهب المجتدين وهذه الطرق المتفرقة المترتبة ليست بخصصة  
 بجماعة دون جماعة بل تعم الخفية والشافعية والمالكية والحنبلية  
 ثم خلفت من بعدهم خلف تفضل الله عليهم شيء من آلات الاجتهاد  
 الجري ويسر عليهم الترجيح الشخصي فتوجهوا الى اختيار الطريقة  
 المتوسطة ولقد اصابوا في ما فعلوا لكن اخطأوا في انهم استغنوا  
 من الدخول تحت النسب الاربعية وظنوا الانسحاب بها من البدع  
 المستقيمة بل ترقى بعضهم فحكموا بكونه شركا وكفرا او ضلالة وكونه  
 مخالفا للكتاب والسنة وفي انهم قصدوا الامر التي تجر عادة الفعالي  
 الحكمية باجرائه ولم تحكم الشريعة بانفاذه من موافقة الناس كلهم  
 خاصهم وعامهم على هذه الروية وزجروا عن الانسحاب بهذه  
 النسب الشهيرة وان لم يكن لهم علم بما خلا الاحكام ولا تمييز بين  
 المحلل والحرام وادوا بابطال هذه السنة القديمة التي اجراها الله تعالى  
 مصالحة عباده ولم يتاملوا في ما ورد من تنزيل كل رجل على منازله فوقع  
 ذلك موجبا للفساد والجدال وانعكست الهداية بالاضلال ثم خلفت  
 من بعدهم خلف ضاعوا الصلوات واتبعوا الشهوات فسوف يلقون  
 غياثا من تاب وامن وعمل عملا صالحا وهم اكثر من عصيانا وشي من عصر  
 سبقنا فاقاموا النكير الاعظم على امة العالم لا سيما اما منا الاستد

[illegible]





وان شئوا قواعدا لجدال والتفريط الى لد رجة القصوى وينواقصر  
 التفريط على زعم نف باق قصلا فراط وجاهد الحق الجهاد في الفساد  
 والانضباط ويجهلوا على مذهبهم جوذا التلب في ايام الشتاء وعملاوا  
 بتلك المحرمات عند مقابلة هؤلاء وحملوا بكفرهم وفسقهم بل وكفر  
 الاكابر المتقدمين وفسق الاقدمين ولم يحجبوا الا يقولوا اننا وجدنا  
 آباءنا على امة وانا على ائمتنا هم مقتدون من غير التامل في جوابه لو كان  
 آباؤهم لا يعتقدون شيئا ولا يهتدون والى الله المشتكى واليه التضرع  
 والملاجئ من صنيع هؤلاء وهؤلاء يخوضون في ما لا يعلمون ويفتون  
 بما لا يفهمون ويطنحون بما لا يفقهون ومع ذلك يحسبون انهم  
 يحسنون والله يرحمنا ويرحمهم ويهديهم ويصلحهم وقد عمت هذه  
 الفتنة في هذا الزمان وقامت من كل جانب راية الشر والطغيان  
 ودخلت في كل بلدة من بلاد الاسلام الا ما حفظه الله ذوالاكرام  
 لاسيما بلادنا واقلينا فلم يبق بلدة من بلادنا الا وقد دخلت  
 وافسدت الاجتماع وفوقته وما من بلدة الا ما شاء الله الا في ريفها  
 يتنازعان ويخوضان في ما لا يعينها ويتجادلان ولست اتحسر على  
 دخول الجحيم في حلال الشريطين وانما اتحسر على اختيار غالب علماء  
 عصرنا احدهما من الطريقين فان علماء عصرنا هم الله ورحمنا  
 مفترقون على فرق اربعة ففرقة يهوضون في بحار العلوم الفلسفية  
 ويصرفون اعمارهم في القنون الحكمية التي لا اثر لها في معتدلات  
 الدنيا ولا في الآخرة وهم يعزل عن منازعات المسائل ومشاجرات  
 الجحيم والمسائل وهم وان احاطهم ظلمة الفلسفة فقد نجوا من الخساسة

مع عبث الغلام  
 من دون رسول  
 على الدوام  
 على السور والنصارى استجابوا  
 ولا يكلموا اذا املوا التمسوا  
 حرموا على من لم يمسهم  
 وقال في الدين بن عبد السلام  
 احب العجيب ان الفقهاء القائلين  
 نقت احدهم على ضعف ما ندينه  
 جنتا ليجب لضعف هذا ما يوجب  
 تقليد في غير ذلك ما ينبغي التبادل  
 في الدلائل وان احدكم يخبرنا  
 مع بعد خبره عن الادب معتدلا  
 فيما قال في راسل ويزانهم عن الحق  
 ونحوه عن الصواب اتفقوا فقد ضلوا  
 استشهدوا بالآية المذكورة والحق  
 المذكور والعبادة والسلوة والحق  
 الواقع من اجله العلماء على اطلاق  
 مطلق التقليد وما



امام الکلام

مع غيث الغمام

المرفوعة والآثار والاجماع والمعقول فهو مرتب على خمسة اصول  
الثاني في ذكر ادلة الشافعية وفيه اربعة اصول الثالث في ادلة  
المالكية والباب الثالث في ضبط المذاهب وترجيح بعضها على  
بعض والخاتمة في قراءة الفاتحة في صلوة الجماعة كل ذلك ينظر  
التفصيل والتوضيح والتحقيق والتصريح والانصاف والترجيح وارجو  
من الله تعالى ان ينفع بها عباده ويجعلها حكما مصلحا عند المنان  
والالتماس من الاخوان ان يطلعوها بنظر الفكر والانصاف  
لا يبصر الحسد والاعتساف لتجلى لهم حقيقة الحال وينكشف لهم  
صدق المقال ولكن ساعدني التوفيق لا فود باقي الابحاث التي  
تنازل عوا فيها ايضا بتحريرات منسردة بالتحقيق  
الباب الاول في ذكر اختلاف علماء الامة من الصحابة و  
التابعين والائمة المجتهدين ومن بعدهم من فقهاء الملة  
وفي فصول الاول في ذكر الاثار من الصحابة ومن بعدهم  
وعبارات العلماء الدالة على تفهم اخرج الطحاوي في شرح  
معاني الاثار عن احمد بن داود نا محمد بن المشي ناعبد الرحمن بن  
مهدي نا معاوية بن صالح عن ابي هذابة عن كتيبة بن مرة عن ابي الدرداء  
ان رجلا قال يا رسول الله افي الصلوة قرآن قال نعم فقال رجل  
من الانصار وجبت قال وقال ابو الدرداء اري ان الامام اذا لم  
القوم فقد كفاهم قال الطحاوي هذا ابو الدرداء قد سمع من النبي  
صلى الله عليه وسلم في كل صلوة قرآن فقال رجل من الانصار  
وجبت فلم تذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول

قوله الخاوي  
ابو امير محمد بن سنان  
ابو جعفر الخاوي  
الخاوي بن محمد بن  
من طهارة بن عبد الله  
كان اما قديما فقد خلف  
فقد وثق في الادب  
الاسمان واللباب في

ذوالالان السويدي  
 قديس في ترونتو  
 عيسى بن الفواز البهية  
 فواز بن الحنفية  
 تلميذ ابن السكيت  
 رسالة في الادب  
 تذكرة المؤلفات  
 المؤلفين  
 ابن

الباب الاول في ذكر اختلاط الصحابة ومن بعدهم

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمَ يَافَثَ ۚ

الاتصاري ثور قال بوالدرء من رأيه ما قال وكان ذلك عند علي  
 من يصل وحده لا على المأمومين انتهى **واخرج** ايضاً عن صالح بن  
 عبد الرحمن ناسع بن منصور نا هُشيم نا ابو اسحق الشيباني عن جواب  
 ابن عبيد الله التيمي نا يزيد بن شريك نا قال سألت عمر بن الخطاب عن  
 القراءة خلف الامام فقال لي اقرأ فقلت وان كنت خلفك قال وان  
 كنت خلفي قلت وان قرأت قال وان قرأت **واخرج** عن صالح نا  
 سعيد نا هُشيم نا ابو بشر عن مجاهد قال سمعت عبد الله بن عمر يقرأ  
 خلف الامام في صلوة الظهر من سورة مريم **واخرج** ايضاً عن  
 ابي بكر نا ابوداود نا شعبة عن حصين قال سمعت مجاهداً يقول  
 صليت مع عبد الله بن عمر الظهر والعصر فكان يقرأ خلف الامام  
**واخرج** ايضاً عن قُهد نا ابو نعيم سمعت محمد بن عبد الرحمن بن  
 ابي ليلى قال ومر على دار ابن الاصبهاني ثني صاحب هذا الدار وكان  
 قد قرأ على ابي عبد الرحمن عن المختار بن عبد الله بن ابي ليلى قال قال  
 علي من قرأ خلف الامام فليس على الفطرة **واخرج** ايضاً عن  
 ابن مزيق نا الحُصين نا وهيب عن منصور بن المعتمر عن ابي واثل  
 عن ابن مسعود قال انصت للقراءة فان في الصلوة شغلاً وسيكفيك  
 ذلك الامام **واخرج** عن مبشرين الحسن نا ابو عامر نا ابو جابر  
 عن شعبة عن منصور عن ابي واثل عنه مثله وعن روض بن الفرج  
 نا يوسف بن عدي نا ابو الاحوص عن منصور عن ابي واثل عنه نحوه  
**واخرج** عن ابي بكر نا ابوداود نا خلف نا معاوية عن ابي اسحق  
 عن علقمة عن ابن مسعود قال لست الذي يقرأ خلف الامام ملئ



فوه نارا واخرجه عن حصين بن نصر تا ابو بصير ناسبيان عن الزبير عن  
 ابراهيم عن حلقه فحق واخرجه عن يونس نا ابن وهب اخبرني حيوثة  
 ابن شريح عن زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله لا يقرأ خلف الامام في  
 شيء من الصلوات وعن يونس عن ابن وهب عن حمزة عن ابن عباس عن  
 ابن مسعود قال سمعت جابر بن عبد الله فذكر مثل ذلك واخرجه عن  
 يونس بن عبد الاعلى نا عبد الله بن وهب نا في حمزة بن يونس عن ابيه عن  
 عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت سمعهم يقول لا يقرأ خلف الامام في  
 شيء من الصلوات وعن فهد نا علي بن معبد نا اسمعيل بن كثير  
 عن زيد بن قسيط عن عطاء بن يسار عنه مثله واخرجه عن  
 ابن ابي داود عن ابي صالح نا حماد عن سلمة عن ابي حمزة قال قلت  
 لابن عباس اقرأوا الامام بين يدي فقال لا واخرجه عن يونس  
 نا ابن وهب نا مالك نا حذافة عن نافع نا عبد الله بن عمر نا اذا  
 سئل هل يقرأ اخذ خلف الامام يقول خالصا لحد كخلف الامام  
 فحسبه قراءة الامام وكان عبد الله لا يقرأ خلف الامام واخرجه  
 عن ابن مزيق نا وهب نا شعبة عن عبد الله بن دينار عنه نا قال  
 يكفيك قراءة الامام واخرجه الامام محمد في موطاه عن عبد الله  
 ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر نا  
 من صلى خلف الامام كفته قراته واخرجه ايضا في الموطا عن عبد الله  
 ابن عبد الله المسعودي اخبرني انس بن سيرين عن ابن عمر نا سئل  
 القراءة خلف الامام قال تكفيك قراءة الامام واخرجه ايضا في  
 الموطا عن اسلم بن زيد نا سلم نا عبد الله بن عمر نا ابن عمر

٢  
 في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

في الامام محمد بن  
 ابي بكر بن عبد الله بن  
 عمر بن الخطاب

امام الکلام

فوقه باسم اي من الصالحين  
وان لم يكن له اقل الفاضل  
من فوقه كما في المثال  
القدسي او كمن في الجوار  
من فوقه كما في المثال  
قال الامام في التفسير  
سكون وفتح في التفسير  
استعمال السكون في ذكر  
الحال في كل المثال  
من فوقه كما في المثال  
باعتبار في التفسير  
ان لم يكن له اقل الفاضل  
من فوقه كما في المثال  
قد ثبت في التفسير  
قوله في التفسير  
الذي في التفسير

*[Handwritten signature]*

[illegible]



[illegible]





[illegible]

فقدومهم من بلادهم في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٤ هـ

[illegible]











ابن الزبير وسعيد بن جبير والحسن البصري ومكي بن عبد الله وقد ذكرنا  
 الاسانيد عنهم في التمهيد وتاويل اصحاب الشافعي في قول الله واذا  
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يحذرون  
 وعبادة كانه قال استمعوا له وانصتوا بعد قراءة فاتحة الكتاب  
 وتاويل اصحاب مالك ان الآية موقوفة على الجهر في صلوة الامام  
 دون السر وهو قول ائمة الا ان داود بن داود في القراءة بفاتحة الكتاب في ما سر  
 فيه الامام فرضا واصحاب مالك على الاستجاب في ذلك دون  
 الايجاب واختلف البويطي المزني عن الشافعي فقال البويطي عن  
 الشافعي يقرأ المأموم في ما سر فيه الامام بامر القرآن وسورة  
 في الاوليين وبامر القرآن في الاخيرين قال البويطي وكذلك يقول  
 الليث والاوزاعي وروى المزني عنه انه يقرأ في ما سر فيه وفي  
 ما يجهر فيه وهو قول ابى ثور وذكر الطبري عن العباس بن الوليد  
 عن ابيه عن الاوزاعي قال يقرأ خلف الامام في ما سر في ما جهر  
 وقال داود جهر فانصت واذا سكنت فاقرأ أو روى سمرة وابو هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كانت له سكتات في صلاته حين  
 يذكر حين يقرأ بفاتحة الكتاب واذا فرغ من القراءة قبل الركوع  
 فذهب الحسن وابوقتادة وجماعة الى ان الامام يسكت سكتا  
 على ما في هذه الآثار المذكورة في التمهيد وقال الاوزاعي والشافعي  
 وابو ثور حق على الامام ان يسكت سكتة بعد التكبيرة الاولى  
 ويسكت بعد فراغه من القراءة بفاتحة الكتاب وبعد الفراغ  
 من القراءة ليقرا من خلفه بالفاتحة قالوا فان لم يفعل الامام

فليقرأ معه بفاتحة الكتاب على كل حال وأما ما ذكره فان كان  
 المسكتين ولم يعرفها وقال لا يقرأ احد مع الامام اذ اجهر لا قبل  
 القراءة ولا بعد ما وقال ابو حنيفة واصحابه ليس على الامام ان  
 يسكت اذ اكبر ولا اذ اذيع من القراءة ولا يقرأ احد قبل الامام ولا في  
 ما اسر ولا في ما جهر وهو قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وغيرهما  
 ذلك عن علي وابن مسعود وقيل مسفيان الثوري وابن عيينة  
 وابن ابي ليلى والحسن بن حي وهو قول جماعة من التابعين بالعراق  
 وما علم في هذا الباب من العناية من صحيح عنه ما ذهب اليه  
 الكوفيون من غير اختلاف عنه الا جابر بن عبد الله وحده انتهى  
 ملخصاً وقيل عليه ان كون جابر من صحيح عنه ما ذهب اليه  
 الكوفيون من غير اختلاف عنه ما ينكره رواية ابن قدامة عن  
 الدلالة على القراءة في السرية كما مر ذكرها وفيه ايضاً ما ذهب اليه  
 الى كراهة القراءة خلف الامام فيما اسر فيه وفيما جهر وهو قول  
 اصحاب ابن مسعود وابراهيم النخعي وسفيان الثوري وابو حنيفة  
 وسائر اهل الكوفة وقال جماعة من فقهاء الحجاز والشام واكثر  
 المصريين يقرأ مع الامام في ما اسر فيه وهو قول مالك والاوزاعي  
 والشافعي واحمد واسحق وابي ثور وداود ثم اختلف هؤلاء في وجوب  
 القراءة ههنا اذ اسر الامام فتخصيل مذهب مالك عند اصحابه  
 اله سنة ومن تركها فقد اساء لا يفسد ذلك عليه صلاة وكان  
 قال ابو جعفر الطبري ان القراءة في ما اسر فيه سنة مؤكدة  
 ولا يفسد صلوة من تركها وقيل اساء وقال الاوزاعي والشافعي



وفيها ايضا وقد سرون من مع القراءة عن ثمانين نفرا من كبار  
الصحابه منهم المرتضى والعبادة الثلاثة واسامهم عند اهل  
الحديث وذكر الشيخ الامام عبد الله بن يعقوب الحارثي السبكي  
في كتاب كشف الاسرار عن عبد الله بن يزيد بن اسلم عن ابيه قال  
عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يهون عن القراءة  
خلف الامام اشد النخعي ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن  
عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابوقحافة  
وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن  
عباس انتهى وفي جامع الترمذي اخذت اهل العلم في القراءة  
خلف الامام فراى اكثر اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والتابعين ومن بعد هو القراءة خلف الامام ويقول  
مالك والشافعي واحمد واسحق وابن المبارك وروى عن عبد الله بن  
المبارك انه قال انا اقر خلف الامام والناس يقرؤون الا قومه من  
الكوفيين وشهدت قومه من اهل العلم في ترك الفاتحة وان كان  
خلف الامام وقالوا لا تجزى صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب حدة  
كان او خلف الامام وذهبوا الى ما جرى عبادة بن الصامت قرا  
عبادة بعد النحر صلى الله عليه وسلم خلف الامام وساتوا قول  
النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب وبه يقول  
الشافعي واسحق وغيرهما واما احمد بن حنبل فقال معنى قوله صلى  
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب اذا كان وحدا واجبة  
بحد يث جا بن عبد الله حيث قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها

الحمد لله  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
والآله الطيبين  
الطاهرين  
الغمام  
على قولهم  
الامام

بأمر القرآن فلم يصل الا ان يكون وراء الامام قال احمد فهذا رجل  
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تاويل قوله لا صلوة لمن لم يقرأ  
فاتحة الكتاب ان هذا اذا كان وحده واختار احمد مع هذا القراءة خلف  
الامام وان لا يترك الرجل فاتحة الكتاب وان كان خلف الامام انتهى  
**الفصل الثاني في تنقيح المذاهب بسطها مع ابطال بعضها**  
قد علم من هذه العبارات وامثالها الواقعة من الثقات انهم  
افترقوا في باب الفاتحة خلف الامام على ثلاثة مسالك  
**الاول** مسلك الحنفية ومن وافقهم انه لا يقرأ الفاتحة  
خلف الامام ولا في السرية ولا في الجهرية **الثاني** مسلك الشافعية  
ومن وافقهم انه يقرأ الفاتحة في السرية والجهرية **الثالث**  
مسلك المالكية ومن وافقهم انه يقرأ الفاتحة في السرية دون الجهرية  
ثم تحت كل مسلك مذاهب متشعبة ومسالك متفرقة  
**اما المسلك الاول** فمن سلك عليه من اكتفى بعدم  
القراءة وفيها ومنهم من صرح بالنعى عنها ومنهم من نص على  
كرهها ومنهم من قال بحرماتها ومنهم من نفى عنها الفساد الصلوات بها  
وهذا القول لا خير اضعف الا قول في هذا المبحث وادعها بل هو  
باطل قطعاً واحق بان لا يلتفت اليه جزمًا وينظم في مسلك  
الاقوال المردودة التي لم يقيم صاحبها عليها حجة ودليلاً وهو مشتمل  
على تفریط كبير متضاد غاية التضاد لقول من قال ان الصلوات تفسد  
بترك قراءتها حتى ان المقتدى اذا ادرك الامام في الركوع فاقتدى به  
ولم يتيسر له قراءة الفاتحة تفسد صلاته فانه مشتمل على فطرط

مؤلف

پیشوایان

القول بان الصلوة

سید الشہداء  
عزیر علیہ السلام

الشيخ محمد بن عبد الله

卷之四

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

7

الفصل الثاني في تعليم المذهب  
بموجب تعليم القرآن  
الجزء الأول من قال بفساد الصدور لا بدالة الفتن خلف الاموال

جزائر کی اقلیت کی حق و ادا

والمصنف المسمى بـ "كتاب الخفية في هذا المسألة"

الامام قراءة له وقال عليه السلام ما لي انا ذر القرآن انتهى وشرح  
 هذه العبارة مع ما يتعلق بها فمضى الى شرحه له المسمى بالسعاية  
 في كشف ما في شرح الوقاية وفقنا الله لنجته وعسى للطالبيين نفعه  
**وقال** فضيل الدين في شرح الوقاية لا يقرأ المولى خلف امامه  
 شيئا لقوله عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام له قراءة  
 وهذا ما تور عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى العباد  
 الثلاثة وفي المداية وعليه اجماع الصحابة لكن اثبت البخاري عن  
 عمرو بن كعب وحنيفة والي هريزة وعائشة وعبادة والي سعيد  
 الهم كانوا يقرؤن خلف الامام وقد جمع الشافعية بين المتعارضتين  
 بقراءة الفاتحة وقال بعض المشائخ اذا قرأ المقتدى في صلوة الفاتحة  
 لا يكره على قول محمد واليه مال الامام ابو حفص بكبير الاية اعني  
 اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فانظر اليه وفي المهيد والمنريد  
 لو قرأ خلف الامام للاحتياط فان كان في صلوة الجهر يكره اجماعا  
 وفي الخفاة قيل لا يكره والاصح انه يكره وكذا في الذخيرة لكن نقل عن  
 جدي شيخ الاسلام امام ائمة الاعلام في العالم محمدا بن  
 الدين بين الامم المتاحس بسطوته سباط البدع واثار الظلم السعيد  
 الشهيد نظام المسلة والدين عبد الوكيل المشهور بين الاكابر بشيخ  
 التسليم وهو مجتهد في مذهب ابي حنيفة باتفاق علماء ما وراء  
 وخراسان انه كان يقول يستحب للاحتياط في ما يروى عن محمد  
 يعمل بذلك ويقول لو كان في من جملة يوم القيامة احب الي من  
 ان يقال الا صلوة لك انتهى لخصا وفي جامع الرموز شرح النقاية

قوله فضيل الدين  
 في شرح الوقاية  
 لا يقرأ المولى  
 خلف امامه  
 شيئا لقوله  
 عليه السلام  
 من كان له  
 امام فقرأه  
 الامام له  
 قراءة  
 وهذا ما تور  
 عن ثمانين  
 نفرا من كبار  
 الصحابة  
 منهم المرتضى  
 العباد  
 الثلاثة  
 وفي المداية  
 وعليه اجماع  
 الصحابة  
 لكن اثبت  
 البخاري  
 عن عمرو بن  
 كعب وحنيفة  
 والي هريزة  
 وعائشة  
 وعبادة  
 والي سعيد  
 الهم كانوا  
 يقرؤن  
 خلف الامام  
 وقد جمع  
 الشافعية  
 بين  
 المتعارضتين  
 بقراءة  
 الفاتحة  
 وقال بعض  
 المشائخ  
 اذا قرأ  
 المقتدى  
 في صلوة  
 الفاتحة  
 لا يكره  
 على قول  
 محمد  
 واليه مال  
 الامام  
 ابو حفص  
 بكبير  
 الاية  
 اعني  
 اذا قرئ  
 القرآن  
 فاستمعوا  
 له  
 وانصتوا  
 فانظر  
 اليه  
 وفي  
 المهيد  
 والمنريد  
 لو قرأ  
 خلف  
 الامام  
 للاحتياط  
 فان كان  
 في صلوة  
 الجهر  
 يكره  
 اجماعا  
 وفي  
 الخفاة  
 قيل لا  
 يكره  
 والاصح  
 انه يكره  
 وكذا في  
 الذخيرة  
 لكن نقل  
 عن جدي  
 شيخ  
 الاسلام  
 امام  
 ائمة  
 الاعلام  
 في  
 العالم  
 محمدا  
 بن  
 الدين  
 بين  
 الامم  
 المتاحس  
 بسطوته  
 سباط  
 البدع  
 واثار  
 الظلم  
 السعيد  
 الشهيد  
 نظام  
 المسلة  
 والدين  
 عبد  
 الوكيل  
 المشهور  
 بين  
 الاكابر  
 بشيخ  
 التسليم  
 وهو  
 مجتهد  
 في  
 مذهب  
 ابي  
 حنيفة  
 باتفاق  
 علماء  
 ما وراء  
 وخراسان  
 انه كان  
 يقول  
 يستحب  
 للاحتياط  
 في ما يروى  
 عن محمد  
 يعمل  
 بذلك  
 ويقول  
 لو كان  
 في من  
 جملة  
 يوم  
 القيامة  
 احب الي من  
 ان يقال  
 الا صلوة  
 لك انتهى  
 لخصا  
 وفي  
 جامع  
 الرموز  
 شرح  
 النقاية





[illegible]

في الكافي منها القراءة ما ثور عن ثمانين نفرًا من الصحابة فمنهم المرتضى  
وعبادته وقد دون أهل الحديث إسمائهم ثم المقتدى إذا اقتصر  
خلف الإمام في صلوة الخفاة قيل لا يكره واليه مآل الشيخ أبو حفص  
وقيل عند من لا يكره وعند ما يكره انتهى ومثله في شرح الكلز للعيني  
السمي برضا الحقائق وفي المجتبى شرح مختصر القندوسى في شرح الكافي  
للزبدوى أن القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد  
وسكره عندهما وعن أبي حنيفة أنه لا بأس بأن يقرأ الفاتحة في الظهر  
والعصر وما شاء من القرآن انتهى وفي غنية المستمل شرح منية المصل  
بمداد كمال آثار الواردة في المنع وهذه النصوص كراهة أبو حنيفة وأبو يوسف  
قراءة المأموم في السرية أيضًا وهو كراهة تحريم كما يفيد قول صاحب  
الهداية وعند ما يكره لما فيه من الوعيد فان اطلاق الكراهة يفيد  
كراهة التحريم سيما إذا استدلل عليها بما فيه وعيد والمراد ما تقدم من  
قول عمر وسعد وعلى وأن كانت مستحسنة عند محمد فان الأصح قولهما  
لما من الأدلة انتهى وفي تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للشيخ أبي  
لا يقرأ الموت خلف الإمام بل يسهر وقال الشافعي يجب على الموت قراءة الفاتحة  
لقول عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب وحديث عبادة أن  
النبي عليه السلام قال للمؤمنين الذين قرأوا خلفه لا تفعلوا إلا  
بفاتحة الكتاب فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها انتهى وفي التلخيص لا يقرأ  
الموت خلف الإمام خلاف الشافعي في الفاتحة له أن القراءة ركن مشتركة  
فيشتركان فيه ولنا قوله عليه السلام من كان له إمام فقرأه الإمام  
قراءة له وعليه الجماعة الصيابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يرى

من محمد ويكره عند مالك فيه من الوعيد انتهى وفي حواشي الهداية  
 المسماة بالنهاية قوله في ما يروى أنكم وقال شمس الأئمة السرخسي  
 تفسد صلواته في قول عدة من الصيابة وعن عبد الله البلخي أنه  
 قال يملأ فوه من التراب وقيل يستحب أن يكسر أسنانه انتهى وفي  
 حواشيه المأثرة هذا الجوف من قوله يكره عند مالك فيه من الغ  
 فقد سري أن المنع عن القراءة مأثور عن ثمانين من الصحابة وقاله  
 من قرأ خلف الإمام فمسه خطأ السنة وقال سعد بن أبي وقار  
 وزيد بن قرأ خلف الإمام فلا صلوة له وأثار الصيابة إذا كانت غير  
 مدركة بالقياس كانت محمولة على السماع فيعارض الخبر المقتض  
 لوجوب قراءة الفاتحة على المأموم والنصر الموجب والمحرم إذا عارض  
 يعمل بالمحرم وترك ذممة ما نهي الله عنه خير من عبادة النفلين انتهى وفي  
 البناء مشرهم الهداية للعيني ويستحسن أي يستحسن قراءة المقتدى  
 الفاتحة احتياكاً ورفعاً للخلاف فيما يروى بعض ما يشا من محمد  
 وفي الذخيرة لو قرأ المقتدى خلف الإمام في صلوة لا يجزئها الخلف  
 المتأخر فيه فقال أبو حنيفة وبعض مشائخنا لا يكره في قول محمد  
 وأطلق المصنف كلامه ومراعاة في حالة المخافة دون الجهر وفي شرح  
 الجامع للإمام ركن الدين على السغدي عن بعض مشائخنا أن الإمام  
 لا يتحمل القراءة عن المقتدى في صلوة المخافة انتهى وفي حواشي الهداية  
 المسماة بغير القدير بعد ذكر ذلك لا يمانعين وأثار الصحابة في المنع وأثر  
 عبد الرزاق وابن أبي شيبة من قول علي من قرأ خلف إمام فقد خطأ  
 الفطرة وأخرجه الدارقطني من طرق وقال لا يصح إسنادة وقال ج

في حواشيه المأثرة هذا الجوف من قوله يكره عند مالك فيه من الغ  
 فقد سري أن المنع عن القراءة مأثور عن ثمانين من الصحابة وقاله  
 من قرأ خلف الإمام فمسه خطأ السنة وقال سعد بن أبي وقار  
 وزيد بن قرأ خلف الإمام فلا صلوة له وأثار الصيابة إذا كانت غير  
 مدركة بالقياس كانت محمولة على السماع فيعارض الخبر المقتض  
 لوجوب قراءة الفاتحة على المأموم والنصر الموجب والمحرم إذا عارض  
 يعمل بالمحرم وترك ذممة ما نهي الله عنه خير من عبادة النفلين انتهى وفي  
 البناء مشرهم الهداية للعيني ويستحسن أي يستحسن قراءة المقتدى  
 الفاتحة احتياكاً ورفعاً للخلاف فيما يروى بعض ما يشا من محمد  
 وفي الذخيرة لو قرأ المقتدى خلف الإمام في صلوة لا يجزئها الخلف  
 المتأخر فيه فقال أبو حنيفة وبعض مشائخنا لا يكره في قول محمد  
 وأطلق المصنف كلامه ومراعاة في حالة المخافة دون الجهر وفي شرح  
 الجامع للإمام ركن الدين على السغدي عن بعض مشائخنا أن الإمام  
 لا يتحمل القراءة عن المقتدى في صلوة المخافة انتهى وفي حواشي الهداية  
 المسماة بغير القدير بعد ذكر ذلك لا يمانعين وأثار الصحابة في المنع وأثر  
 عبد الرزاق وابن أبي شيبة من قول علي من قرأ خلف إمام فقد خطأ  
 الفطرة وأخرجه الدارقطني من طرق وقال لا يصح إسنادة وقال ج

في كتاب الضعفاء هذا يرويه عبد الله بن ابي ليلى الانصاري وهو  
باطل ويكفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما  
اختاروا وتركوا القراءة خلف الامام فقط لا الهولم يحذوه وان ابي ليلى  
هذا رجل مجهول انتهى كلام ابن حبان وليس ما نسبته الى اهل الكوفة  
بصحيح بل هم ينعونه وهي عندهم نكرة والمراد كراهة تحريمهم كما يفيد قول  
المصنف ويكره عندهم لما فيه من الوعيد وحذر بعض المشايخ بانها  
لا تخل خلف الامام وقد عرف من طريق اصحابنا انهم لا يطأون  
الحرام الا على ما حرمته قطعية انتهى وفيه ايضا قس له في ما يروى  
عن محمد يقتضي هذا العبارة انها ليست بظاهر الرواية عنه كما قال في  
الزئوة خلافا لابن يوسف في ما يروى عنه في دين الزكوة وهو الذي  
يظهر من قول صاحبنا في خيرة وبعض مشايخنا ذكره ان على قول محمد  
لا يكره وعلى قولهما يكره ثم قال في الفصل الرابع الاصح انه يمكن والحق  
ان قول محمد كقولهما فان عباراته في كتبه مصرحة بالتجافي عن خلافه  
فانه في كتابه الثاني باب القراءة خلف الامام بعد الاستدال على علقمة بن قيس ابن عافرا  
قط في ما يجهر فيه لا فيما لا يجهر فيه قال وبه نأخذ لان في القراءة خلف  
الامام في شيء من الصلوات يجهر فيه او لا يجهر فيه استمر في استناد آثار  
اخر ثم قال محمد لا ينبغي ان يشأ خلف الامام في شيء من الصلوات وفي  
موطأ بعد ان يروى في منه القراءة في الصلوة ما روى قال محمد لا قراءة  
خلف الامام في ما جهر فيه لا في ما لم يجهر فيه بذلك جاءت عامة الآثار  
وهو قول ابن حنيفة وقال الشرحي تفسد صلاته في قول عدة من  
الصحابه ثم لا يخفى ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان



قلت لا يصح عن محمد بن شمس من هذا فقد قال في كتاب الاثار لا يقرأ في الصلاة  
 خلف الامام في شئ من الصلوات وقال في كتاب الحج لا يقرأ خلف  
 الامام في ما يجزئ ولا في ما لا يجزئ ذلك جاءت عامة الاثار وروى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قراءته الامام  
 قراءة له انتهى **وقال الخطاط** اوى في حواشيه لما اختار قوله ويكون  
 فاسقا الظاهر ان ذلك عند الاعتناء دلالة صغيرة ولا يفسق بمثل انتهى  
**وفي مراقي الفلاح** شرح نفا الاضحاك كل اهل الشريعة نبلا الى ولا يقرأ الموت  
 بل يتيم حال جهرا لامام وينصت حال اسراره وان قرأ المأموم القضا  
 او غيرها كره ذلك تحريما للنهي انتهى **وقال الخطاط** اوى في حواشيه عليه  
 ما في شرح الكافي للبزدوى ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط  
 تسن عند محمد وذكره عندنا وما قاله الشيخ ابو حفص السفيان كان في  
 صلوة الست ركعة قراءة المأموم عندها وقال محمد لا تكرر بل تستحب فيه  
 فاخذنا لانه احوط وهو مذاهب الصديق والفاروق والمرضى فقد تدرج  
 اكمل برده انتهى **فليتنظر** ما في هذه العبارات وغيرها الواقعة في كتب  
 الاثبات من الاختلافات **وليجف** ان المنسوب اليه ايتنا الثلاثة  
 ثلثة اقوال **الاول** انهم اخترتوا ترك القراءة لانهم لم يجدوه بيان  
 كرهه او حرموه كما ذكره ابن حبان وهو الظاهر من ذكره الشناراب  
 الاختلاف الواقعة في هذا البحث في كتابه الميزان بقوله ومن ذلك قول  
 ابي حنيفة بعد وجوب القراءة على المأموم سواء جهرا لمام او ايسر  
 بل لا تسن له القراءة خلف الامام بحال وكذلك قال احمد وما لك انه  
 لا يجزئ بقراءة على المأموم بحال بل كرهه مالك للمأموم ان يقرأ فيها  
 ف

القول في بيان  
 قولهم لا يقرأ  
 في الصلاة  
 خلف الامام  
 في شئ من  
 الصلوات  
 وقال في  
 كتاب الحج  
 لا يقرأ  
 خلف  
 الامام  
 في ما  
 يجزئ  
 ولا في  
 ما لا  
 يجزئ  
 ذلك  
 جاءت  
 عامة  
 الاثار  
 وروى  
 عن  
 النبي  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 انه  
 قال  
 من  
 صلى  
 خلف  
 الامام  
 فان  
 قراءته  
 الامام  
 قراءة  
 له  
 انتهى  
**وقال  
 الخطاط**  
 اوى  
 في  
 حواشيه  
 لما  
 اختار  
 قوله  
 ويكون  
 فاسقا  
 الظاهر  
 ان  
 ذلك  
 عند  
 الاعتناء  
 دلالة  
 صغيرة  
 ولا  
 يفسق  
 بمثل  
 انتهى  
**وفي  
 مراقي  
 الفلاح**  
 شرح  
 نفا  
 الاضحاك  
 كل  
 اهل  
 الشريعة  
 نبلا  
 الى  
 ولا  
 يقرأ  
 الموت  
 بل  
 يتيم  
 حال  
 جهرا  
 لامام  
 وينصت  
 حال  
 اسراره  
 وان  
 قرأ  
 المأموم  
 القضا  
 او  
 غيرها  
 كره  
 ذلك  
 تحريما  
 للنهي  
 انتهى  
**وقال  
 الخطاط**  
 اوى  
 في  
 حواشيه  
 عليه  
 ما  
 في  
 شرح  
 الكافي  
 للبزدوى  
 ان  
 القراءة  
 خلف  
 الامام  
 على  
 سبيل  
 الاحتياط  
 تسن  
 عند  
 محمد  
 وذكره  
 عندنا  
 وما  
 قاله  
 الشيخ  
 ابو  
 حفص  
 السفيان  
 كان  
 في  
 صلوة  
 الست  
 ركعة  
 قراءة  
 المأموم  
 عندها  
 وقال  
 محمد  
 لا  
 تكرر  
 بل  
 تستحب  
 فيه  
 فاخذنا  
 لانه  
 احوط  
 وهو  
 مذاهب  
 الصديق  
 والفاروق  
 والمرضى  
 فقد  
 تدرج  
 اكمل  
 برده  
 انتهى  
**فليتنظر**  
 ما  
 في  
 هذه  
 العبارات  
 وغيرها  
 الواقعة  
 في  
 كتب  
 الاثبات  
 من  
 الاختلافات  
**وليجف**  
 ان  
 المنسوب  
 اليه  
 ايتنا  
 الثلاثة  
 ثلثة  
 اقوال  
**الاول**  
 انهم  
 اخترتوا  
 ترك  
 القراءة  
 لانهم  
 لم  
 يجدوه  
 بيان  
 كرهه  
 او  
 حرموه  
 كما  
 ذكره  
 ابن  
 حبان  
 وهو  
 الظاهر  
 من  
 ذكره  
 الشناراب  
 الاختلاف  
 الواقعة  
 في  
 هذا  
 البحث  
 في  
 كتابه  
 الميزان  
 بقوله  
 ومن  
 ذلك  
 قول  
 ابي  
 حنيفة  
 بعد  
 وجوب  
 القراءة  
 على  
 المأموم  
 سواء  
 جهرا  
 لمام  
 او  
 ايسر  
 بل  
 لا  
 تسن  
 له  
 القراءة  
 خلف  
 الامام  
 بحال  
 وكذلك  
 قال  
 احمد  
 وما  
 لك  
 انه  
 لا  
 يجزئ  
 بقراءة  
 على  
 المأموم  
 بحال  
 بل  
 كرهه  
 مالك  
 للمأموم  
 ان  
 يقرأ  
 فيها  
 ف







[illegible]

19

فما يتنه ان يكون خالف سنة او مكرها فانزها او تحريما وهو لا يستلزم  
فساد الصلوة به بل لو فرضنا انه حرام حرمة قطعية لا يلزم منه فساد  
الصلوة ايضا فليس ادتكاب كل حرام في الصلوة مفسدا لها ما لم يكن  
منافيا للصلوة ومن المعلوم ان قراءة القرآن في نفسها ليست بمنافية  
للصلوة بل الصلوة ليست الا الذكروا التسيير والقراءة الا ترى الى ما  
اخرجه ابن جريج من طريق كلثوم بن المصطلق عن ابن مسعود قال ان  
النبي صلى الله عليه وسلم كان عودني ان يرد علي لسلامي في الصلوة فانيته  
ذات يوم فسلمت عليه فلم يرد علي وقال ان الله يحدث في امره ما تشاء  
واذ قد احدث لكم في الصلوة ان لا يتكلم احدا لا بينكم الله وما ينبغي من  
تسيير وتجهيل وقوموا لله قانتين ذكره السيوطي في الدلائل المستور واخرجه  
مسلم وابوداود والنسائي واحمد وابن ابى شيبة عن معاوية بن الحكم  
السلمي قال بينا انا اصلح من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس  
رجل من القوم فقلت ورحمك الله فوما في القوم با بصارهم فقلت وانك  
اميا ما شاكم تنظرون الي فاجعلوا يضربون بايديهم فلما رأيتهم يصمتون  
سكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبابي هو وامي ما رأيت  
معهما قبله ولا بعده احسن منه فوالله ما تهرني ولا ضربتني ولا شقني  
فقال ان هذه الصلوة لا يصلم فيها شئ من كلام الناس مما هو التسيير  
والتكبير وقراءة القرآن فهذا وامثاله من الاخبار والآثار ال صريحا  
على ان قراءة القرآن واداء الادكار ليست بمنافية للصلوة فكيف يصح  
الحكم بفساد الصلوة بها وكون ذلك مكرها او حراما بما لا يحسن الدلائل  
لا يستلزم ذلك واني والله لفي تعجب شديد من صنم الذين نقلوا

م

2/2/2020

## مفتی الغام

هذا القول في كتبهم ساكتين عليه ولم يحكموا بكونه غلطاً من واد  
وعناية ما قالوا ان عدم الفساد اصح ولم يحكموا بكونه صحيحاً وكون  
ما في الفقه غلطاً صريحاً وعناية ما استدلال صحيحاً بهذا القول لو امكن لبعض  
اخبار القريظة كثر من عليه السلام خلف الامام فلا صلوة له وستعرف انه مما  
لا يحتج به ولا يستقيم الاستدلال به وما ذكره الشيخ في ومن تبعه ان  
فساد الصلوة من ذهب عدة من الصحابة يقال له اي صحابي قال بهذا  
واي مخرج خرج هذا واى راوى روى هذا وتجد نسبت اليهم ماشاهم  
عنه من دون سند مسلسل محتجج برواته مما لا يعتد به **وقريب** من  
هذا القول قول الحجة ووجوب ترك القراءة فان جرد دعوى لا بد من دليل  
تقابل ولا يختار بل ولا يدكر الا مثل الكيل في الذي حلا لا شارة في  
التشهاد من المحرمات وقد مر عليه على القارى المكي في رسالته **تريالين** في  
يتحسين الاشارة ورسالته للزبين بالتدخين رد ابلغاً وحقق ثبوت  
الاشارة بل نسبتها بالدلائل الواضحات **واما** القول بالكرهية التقرية  
فهو الذي ذهب اليه جماعة غفيرة من الخنفية واستدلوا عليها بدلائل  
سيأتي ذكرها مما لها وما عليها بحيث يتنبه الجاهل وينشط الفاضل  
الكامل **واحسن** هذه الاقوال هو القول الثالث وهو ان كان  
ضعيفاً رواية لكنه قوى دراية كما استفت عليه **هذا كله** كان  
كلما على المذهب المتفرقة تحت المسلك الاول **امين** عن القارة في الشرح والتميز  
**واما المسلك الثاني** فتحه ايضا اقوال مختلفة **الاول** ان  
قراءة الفاتحة فرض للمؤمن في الجهرية والسرية كليهما اما في السرية  
فلا اشكال واما في الجهرية فحق على الامام ان يسكت سكناً يسيراً

الحام الكلام  
على ما كانت  
في تمام الختام  
عقبت في الذنب  
الشرب والذم صاحب  
مع شوق من صاحب  
من شوق من صاحب  
في الالهي والعجب في جميع  
بعضه في سطره ولا يحد  
لما ثبت في كتابه في شوق  
انجيله المودعة في شوق  
قولنا من الحام كلام







وقد كسب فيه حاكيا عن روى عن ابن خزيمة انه احتج به لئلا يكفر بما روى  
عن ابى هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من ادركني في الركوع فليركع  
معه وليعد الركعة وقد رواه الشيخ اري في جزير القراءة خلفت الامام  
من حديث ابى هريرة انه قال ان ادركت القوم ركوعهم لم تعد بتلك الركعة  
قال الحافظ ابن حجر هذا هو المعروف عن ابى هريرة هو قولنا انما الركعة  
فلا اصل له وقال الرازي تبعا للامام ان ابا عاصم العبادي حكى عن  
ابن خزيمة انه احتج به وقد حكى هذا المذهب الشيخ اري في الشريعة  
خلف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلفت الامام  
وحكاية في الفتح عن جماعة من الشافعية ورجح المقلبي وقال  
قد بحثت هذه المسئلة ولا حظتها في جميع بحثي فقها وحديثا  
فلما حصل منها على غير ما ذكرته يعني من عدم الاعتداد بتلك الركعة  
فقط وقال العراقي في شرح الترمذي بعد ان حكى عن شيخه انه  
كان يختار ان لا يعتد بركعة من لا يدرك الفاتحة ما لفظه وهو الذي  
اختاره انتمى فالجيب من يدعي الاجماع والاختلاف مثل هؤلاء واما  
احتجاج الجمهور بحديث ابى بكره حيث صلى خلف الصنف مخافة  
ان تفوت الركعة فقال صلى الله عليه وسلم له زادك الله حرصا و  
لا تعد ولم يأمره باعادة الركعة فليس فيه ما يدل على ما ذهبوا اليه  
لانكم يا مومنين يا عباد الله ينقل اليانا انه اعتد بها والدعا له يا محرم  
لا يستلزم الاعتداد بها لان الكون مع الامام ما وريه سواء كان شيئا  
الذي يدركه المومنون معتدا به ام لا كما في حديث اذا جئتم الى الصلاة فممن  
سبحي فاسجدوا ولا تعدوها شيئا اخرجه ابو داود وغيره على ان النبي

حصل الله عليه وسلم قد غلبت يابكة عن العود الى مثل ذلك والاحتياط  
بشيء قد غلبت عنه لا يصح وقد اجاب ابن خزم في المحل عن حديث ابن بكرة  
فقال لا يجزئ لم فيه لانه ليس فيه انه اجتمع بتلك الركعة ثم استدلى على  
ما ذهب اليه من انه لا بد في الاعتناء بالركعة من ادراك القيام والقراءة  
بحدوث ما ادركتم فصلوا وما قاتلوا ثم جزم بانه لا فرق بين فوت  
الركعة والركن والذكر المفروض لان الكل فرض لا تتم الصلوة الا به  
فهو ما سوي بقضائه ما سبقه الامام وانما ما فلا يجزئ ان يخصه شيء  
من ذلك بغير نص ولا سبيل الى وجع له قال وقد اقدم بعضهم على عو  
الاجماع على ذلك وهو كاذب في ذلك لانه قد روى عن ابي هريرة انه  
لا يعتد بالركعة حتى يقرأ بأمر القرآن وروى القضاء ايضا عن زيد بن  
وهاب وقال ايضا في الجواب عن استدلالهم بحديث من ادرك من  
الصلوة ركعة فقل ادرك الصلوة انه حجة عليهم لانه مع ذلك لا  
عنه قضاء ما ارى رك من الصلوة التتمى بالحاصل ان انقضت احتج به  
الجمهور في المقام حديث ابن خزيمة باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة هو  
فيه قبل ان يقيم صليبه كما تقدم وقد عرفنا ان ذكر الركعة فيه منافي  
لمطالعهم و ابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية من ائمتنا  
بالذهب بالمتأني كما عرفت ومن البعيد ان يكون هذا الحديث صحيحا  
ويذهب الى خلافه ومن الادلة على ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة  
حديث ابن قتادة و ابن خزيمة المتفق عليها باللفظ ما ادركتم فصلوا  
وما قاتلوا قال الحافظ في الفتح قد استدلى بهما على ان من ادرك  
الامام ركعا لم يحسب له تلك الركعة الا من باتم ما قاته من القسم

[illegible]





[illegible][illegible][illegible]

من کرامت حق تعالی است که این بزرگوار را در این مقام رسانیده است.

[illegible][illegible][illegible]

بفتح السين  
 متعلق بمفعول  
 الخ من ضيق العطن فان شئت  
 القائلون في الصلوة ركعوا ركعتين  
 ان ركعة المشي الى ركعة فلو كانت الشدة  
 الصلوة ان شئت شربوا ماء فليس  
 بالاعادة لكأنك قد فعلت ما كانا  
 عليه وسلم القى عليه السلام في الصلاة  
 على ركعتين ركعتين في الصلاة ركعتين  
 ولا ما اجمع عليه الا في ركعة واحدة  
 بقائه على ركعة واحدة في الصلاة  
 كما هو عندك في الصلاة ركعتين  
 الا بطلان عندك في الصلاة ركعتين  
 وبلغ نقادهم في الصلاة ركعتين  
 من وقت على ركعتين في الصلاة  
 لا يستلزم ان ركعتين في الصلاة  
 او شهادة لا ركعة واحدة في الصلاة  
 واجبت ركعة واحدة في الصلاة  
 ما ليس ركعة واحدة في الصلاة  
 القائلون في الصلاة ركعتين  
 سلموا على ركعة واحدة في الصلاة  
 الجنبين على ركعة واحدة في الصلاة

[illegible]







[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

تاریخ: ۱۳۰۲/۱۰/۱۰

سازگارند با حق تعالی و با حق تعالی سازگارند

بالانبات ابن عبيد القراء الاكبر فان  
 الرضوية ومجاورة وشدة دواء الرضوية  
 ومجاورة الطير الرضوية مشهور بين  
 علماء الوباء الشريفة القوية وقد  
 بعثت ذلك في رسالة الاجرة انما  
 وفي طبعات التسليم رسالة  
 تحفة الطلبة في شرح الرضوية  
 الشهيرة وغيرهما من تأليف  
 مصنفه وهه صفته الشريفة

٥٦

في موضع من رسالة  
 كبريتية العلم في الطب وان عليه  
 من قلة دواء الرضوية  
 بل ان بعض افاضل عصر  
 انظر بلقيس في تاريخ الاحكام  
 انما في بعض حركاته في  
 كتب في بعض حركاته في  
 ومحمد بن عبد السلام  
 ياس القلاء الكبار في  
 تنظر في بعض حركاته في  
 من الامعاء في بعض حركاته في  
 في الرضوية في بعض حركاته في

[illegible][illegible][illegible]

علاوة على ذلك، فإنّ





في شرح معاني الآثار في باب من صلى خلف الصف وحده بسنة  
 عز زيد بن وهب قال دخلت المسجد انا وابن مسعود فادركنا الامام  
 وهو راكع فركعنا ثم مشينا حتى استويينا في الصف فلما قضى الامام  
 الصلوة قمت لا قضى فقال ابن مسعود قد ادركت الصلوة **ومنها**  
 ما خرجه ايضا عن طارق قال كنا جلوسا مع ابن مسعود فجاء النداء  
 قد قامت الصلوة فقام وقتنا فدخلنا المسجد فرأينا الناس راكعين  
 في مقدم المسجد فركع ومشى وفعلنا مثل ما فعل **ومنها ما**  
 اخرجه ايضا عن ابي امامة قال رأيت زيد بن ثابت دخل المسجد  
 والناس ركوع فمشى حتى اذا امكنه ان يصل الى الصف وهو راكع  
 فركع ثم ذهب وهو راكع حتى وصل الصف واخرجه ايضا عن  
 خارجة بن زيد بن ثابت ان زيدا كان يركع على عتبة المسجد  
 ووجهه الى القبلة ثم يمشى الى الصف ثم يستلها ان وصل الى  
 الصف ولم يصل **ومنها ما** اخرجه محمد بن الموطأ عن مالك عن  
 نافع عن ابي هريرة انه قال اذا فاتتك الركعة فاتتك السجدة **ومنها**  
 ما اخرجه مالك في الموطأ انه بلغه ان ابن عمر وزيد بن ثابت كانا  
 يقولان من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة **ومنها ما** اخرجه  
 ايضا بالمرحوم ابا هريرة كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك  
 السجدة ومن فاتته قراءة القرآن فقد فاتته خير كثير **ومنها**  
 قول عمر اذا ادركت الامام راكعا فركعت قبل ان ترفع لاسه فقد  
 ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركم فقد فاتتك الركعة ذكره الجليلي  
 في غنية المستمل وقال هذا نص في المسئلة **ومنها ما** اخرجه

بوجهه الى القبلة ثم يمشى الى الصف ثم يستلها ان وصل الى  
 الصف ولم يصل **ومنها ما** اخرجه محمد بن الموطأ عن مالك عن  
 نافع عن ابي هريرة انه قال اذا فاتتك الركعة فاتتك السجدة **ومنها**  
 ما اخرجه مالك في الموطأ انه بلغه ان ابن عمر وزيد بن ثابت كانا  
 يقولان من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة **ومنها ما** اخرجه  
 ايضا بالمرحوم ابا هريرة كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك  
 السجدة ومن فاتته قراءة القرآن فقد فاتته خير كثير **ومنها**  
 قول عمر اذا ادركت الامام راكعا فركعت قبل ان ترفع لاسه فقد  
 ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركم فقد فاتتك الركعة ذكره الجليلي  
 في غنية المستمل وقال هذا نص في المسئلة **ومنها ما** اخرجه

ابن عبد البر عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر بن الخطاب  
اليهم في التمهيد شرح الموطأ وقال في شرحه الاستاذ كمال قال  
جمهور الفقهاء من ادراك الامام ركعتا فذكر ركعة واحدة يمكن يديه  
من ركعتيه قبل ان يرفع الامام رأسه فقد ادرك الركعة  
ومن لم يدرك ذلك فقد فاتته الركعة ومن فاتته الركعة فقد  
فاتته السجدة اي لا يعتد بها هذا مذهب مالك والشافعي  
ابن حنيفة واصحابهم والثوري والاوزاعي وابي ثور واحمد  
اسحق وروى ذلك عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر  
ذكرنا الاسانيد عنهم في التمهيد انتهى فهذا الاخبار صريحة  
او كالصريحة لا تيات ما ذهب اليه الجمهور فليكن هو القول  
المنصور واما كلام الشوكاني الذي نقلناه آنفا  
المشتل على ترجيح القول الشاذ واد قول الجمهور وفشتل على فتوى  
وقصور بل وعلى تلبيسات ومغالطة وخدشات واضحية  
اما قوله فهو محتاج الى اقامة برهان يخص تلك الادلة فنبه  
انهم قد اقاموا على ما ذهبوا اليه ولا نكل في هذا تسليم ان دلائل  
الجمهور قد اقاموا على ما ذهبوا اليه ولا نكل في هذا تسليم ان دلائل  
الجمهور قد اقاموا على ما ذهبوا اليه ولا نكل في هذا تسليم ان دلائل



سواء وسليمان متروك ايضا ومن طريق صالح بن ابي الاخضر عن  
 الزهري عن ابي سلمة وحده نحو الاول وصالح ضعيف ورواه النجاشي  
 من حديث الاوزاعي واسامة بن زيد ومالك بن اويس وصالح  
 ابن ابي الاخضر قهرواه ابن ماجة من حديث عمر بن حبيب وهو متروك  
 عن ابن ذئب كلهم عن الزهري عن ابي سلمة زاد ابن ذئب وسعيد  
 عن ابي هريرة بلفظ من ادرك من صلوة الجمعة ركعة مع ادراك  
 الصلوة ورواه الدارقطني من رواية الحجاج بن ارطاة وعبد الرزاق  
 ابن عمر عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة كذلك لم يذكر الزيادة  
 التي فيه من قوله ومن لم يدرك الركعة الاخيرة فليصل الظهر رابعا  
 ولا قيد ولا بادراك الكوع واحسن طرق هذا الحديث رواية  
 الاوزاعي على ما فيها من تدليس الوليد وقد قال ابن حبان في  
 صحيحه انها كلها معلولة وقد قال ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه  
 الاصل لهذا الحديث انها المثنى من ادرك من الصلوة ركعة فقد  
 ادراكها وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في علله وقال الصحيح من  
 ادراك من الصلوة ركعة وكذا قال العقيلي والله اعلم وله طريق اخرى  
 من غير طريق الزهري رواه الدارقطني من حديث داود بن ابو هند  
 عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وفيه يحيى بن راشد البراء وهو  
 ضعيف وقال الدارقطني في العلل حديثه غير محفوظ وقد روى عن  
 يحيى بن سعيد الانصاري انه بلغه ان سعيد بن المسيب من قوله  
 وهو اشبه بالصواب ورواه الدارقطني ايضا من طريق ابن قيس وهو  
 متروك عن ابي سلمة وسعيد جميعا عن ابي هريرة وفي الباب عن

ابن عمر رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث بقرية  
حدثني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابيه رفعه من  
ادراك ركعة من صلوة الجمعة او غيرها فليضت اليها اخرى  
وقد تمت صلاته وفي لفظ فقد ادراك الصلوة وقت قال  
ابن ابي داود والدارقطني تفرد به بقرية عن يونس وقال  
ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه هذا خطأ في المتن والاسناد  
وانما هو عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا  
من ادراك من صلوة ركعة فقد ادراكها واما قوله من صلوة  
الجمعة فمهم وله طريق اخرى اخرجها ابن حبان في الضعفاء  
من حديث ابراهيم بن عطية عن يحيى بن سعيد عن الزهري  
به قال واسواهم منك الحديث جدا وكان هشيم يلبس  
عنه اخبار الا اصل لها وهو حديث خطأ ورواه يعقوب  
ابن الجهم عن عبد الله بن نمير عن يحيى بن سعيد عن نافع عن  
ابن عمر اخرج الدارقطني واخرجه ايضا من حديث عيسى  
ابن ابراهيم عن عبد العزيز بن مسلم والطبراني في الاوسط  
من حديث ابراهيم بن سليمان عن عبد العزيز بن مسلم  
عن يحيى بن سعيد وادعى ان عبد العزيز تفرد به عن يحيى  
ابن سعيد وان ابراهيم تفرد به عن عبد العزيز ورواه في  
الامرين معا كما رآه انتهى كلامه وقوله على ان التقييد  
مخدوش بانه لا يظهر الفرق بين الجمعة وغيرها فان الدلائل  
عامت شاملة لها وغيرها فاجزاء هذا الحكم المستفاد من الحديث

فاجابوا  
الحاكم قال انما  
المتهم في شفاكم  
المتهم الى حبيب  
بالبطنة على  
قال من ينبغي على  
القول بالقدوم  
المتهم في شفاكم  
عن حبيبكم  
قال قيل بعدكم  
انتم في شفاكم  
وغيره في شفاكم  
فاجابوا  
الحاكم قال  
جاءوا في شفاكم  
شفاكم في شفاكم  
عن حبيبكم  
اصلا على ان المتهم  
مقوم الى شفاكم  
من اعتبره انما هو  
اذا لم يزل دليل  
آخذ على خلافه  
الدلالة على خلافه  
والله اعلم

١٢٠

فیشہ المعزۃ اوفضوہ کان اوفنا راجعہ یمل علیہ

الامام عليه السلام في قوله لا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى

المذكور في الجملة دون غيرها لا يخرج من شيء وقوله ليس في ذلك دليل لمطلوبهم فيه ان الظاهر من حديث ابن خزيمة

الامام عليه السلام في قوله لا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى

في قوله لا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى

في قوله لا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى

الامام عليه السلام في قوله لا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى ولا يجوز ان يكون له من الدنيا ما يغنيه عن الله تعالى







[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

عن أبي النضر  
عن ابن عباس  
عن علي بن أبي طالب  
عن أنس بن مالك  
عن عائشة بنت أبي بكر  
عن عمر بن الخطاب  
عن سعد بن أبي وقاص  
عن جابر بن عبد الله  
عن عبد الله بن مسعود  
عن ثوبان بن أنس  
عن أنس بن مالك  
عن عائشة بنت أبي بكر  
عن عمر بن الخطاب  
عن سعد بن أبي وقاص  
عن جابر بن عبد الله  
عن عبد الله بن مسعود  
عن ثوبان بن أنس

[illegible][illegible]

تقریر

رسول اللہ ﷺ

الفهم في كتاب الله

والسنة الثامنة

وغيره ان الله

الشيخ الامام

وہابیہ

أقوالهم في القبول

غنى الله على ما يشاء

توفي رحمه الله

الحق في الاجتماع ونفى الزعم

ان نظام برتر و ان مجدد و مجدد  
ان نظام برتر و ان مجدد و مجدد

المستوفى والمقبض  
وفي نسخة الحسيني  
مقبض الحسيني

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

انسان فائدہ پہنچانے کے لئے

مخبرہ کی اطلاع اور اس کی

الحق هو الحق

المجلس الأعلى  
للمعالي  
الدينية

[illegible]

مجلس ۱۰۰

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥









لما ادعاهم لا وقوله فالجواب من يدعي الاجماع والمخالفة مثل هؤلاء  
 انما يستقيم رد اعل من نقل الاجماع بعد عصر هؤلاء واما من نقل الاجماع  
 قبلهم فانما يصح الايراد عليه اذا تحقق الخلاف قبله وانباته في حين  
 الاشكال وقوله لانه كالم يأمور بالاعادة لم ينقل لينا انه اعتد بها  
 في خبره وادبانه لما ثبت انه لم يأمور بالاعادة ثبت انه اعتد بها لان  
 السلوك في معرض الضرر في بيان وقوله الاحتجاج بشي قد في عن  
 لا يصح غير صحيح ان الاحتجاج بما مر من عن من حيث انه مهي عنه  
 لا ثبات امرين فيه غير صحيح لكنه ليس بموجود ههنا واما الاحتجاج  
 لنفسه بقرينة الشئ ونفاذه وكفايته بعدم ما يدل عليه ان و  
 النهي عنه صحيح كما يستفي كتبه الاصول فان النهي عن شي لا يستلزم  
 عدم تفرده اصلا وقوله وقد اجاب ابن حزم الخ فية ان جواب  
 ابن حزم مرد وادبانه وان كان الاجتزاع غير مذكور صراحة  
 لكنه مفهوم ضرورية وقوله ثم حزم الخ لا يقيد ما لم يبين الدليل عليه  
 واما الاستدلال بحديث ما فاتكم فاعوا على ما ادعاه لا يصح لان  
 لا يخلو من ان يكون ما في هذا الحديث عامة على اصل وضعها  
 شاملة لجميع ما في الصلوة او مخصوصة الاول باطل والا لزم ان  
 على فائت الشاء والتوجيه ونحو ذلك من الادعية الواردة وفائت  
 السورة قضاء ما فات وان ادركت الفاتحة وغيرها من الاركان  
 والثاني مضر له فانه كما خصص اللفظ العام بالاركان والشمل  
 بدلائل اخر فليخصص بما سوى الفاتحة بدلائل اخر وفيه ظهرت  
 سخافة قوله فاليجوز ان يخص شي من ذلك بغير نص لا سيما

[illegible]

السلامة من كل خطر

[illegible]

وقوله من البعيد الخ بعيد عنه فان كون الحديث صحيحا عندنا ولا  
لا يستلزم ان لا يذهب الى خلافه بدليل آخر ارجح منه في زعمه  
وقوله ومن الادلة على ما ذهبنا اليه الخ قد مر ما فيه وان الاستدلال  
لا يصح والثالث قول احمد وغيره انه لم يقرأ خلف الامام الفاتحة  
في ما اسروا في ما جهر ايضا ان لم يسمع قراءة الامام والاستسكات الرابع  
قول جماعة من المحدثين انه يقرأها في السرية مطلقا وفي الجهرية  
في السكيات فان لم يظفر بسكينة فلا والخامس انها واجبة في  
السرية غير واجبة في الجهرية وهو رواية عن الشافعي السادس  
انه يقرأها فيما لا على سبيل الوجوب بل على وجه السنة وهو وجه مذهب الشافعية  
واما المسلك الثالث وهو ان يقرأها في السرية دون  
الجهرية فمخترعه قولان الاول انه فرض في السرية كما هو قول  
اصحاب داود والثاني انه لا يقرأ في الجهرية ويقرأ في  
السرية لا على سبيل الوجوب فان لم يقرأ فلا بأس  
الباب الثاني في ذكر ما استدلت عليه اصحاب المسالك  
الثلاثة المشهورة من الادلة الاربعة مع ذكر ما يرد عليها وما  
ينفعها وتعلم من البحث في ذلك كيفية استدلال المذاهب المتفرقة  
المندرجة تحتها مع ما لها وما عليها وفيه فصول مشتملة على اصول  
الفصل الاول في ذكر ما استدلت به اصحابنا الحنفية ومن  
وافقهم على مذهبهم مع ما ينفعهم وما يضرهم بتحقيق يقبله اهل  
الانصاف خال عن مبادئ الاعتساف اعلم اننا اصحابنا استدلو  
على ما ذهبوا اليه انه لا يقرأ الفاتحة لا شأنا مطلقا لا في السرية

الباب الثاني في ذكر ما استدلت عليه اصحاب المذاهب الثلاثة

٢٣

الفصل الاول في ذكر ما استدلت عليه اصحابنا الحنفية

مع غيث الخمام

المفتي محمد صالح المنجد  
مفتي الجمهورية الإسلامية في مصر  
مفتي جامعة الأزهر الشريف  
مفتي دار الإفتاء المصرية

والله اعلم بالصواب بالكتاب السنة النبوية وآثار الصحابة ولا يخفى على من عاين المعقول فليذكرها في  
خمس اصول **الاصول الاول** في الاستدلال بالكتاب وهو قول  
نحو ان في سورة الاعراف واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم  
ترحون فان الله امر فيه باستماع القرآن والانصات اذا قرئ فيكون ذلك  
فرضاً ولا اقل من ان يكون واجباً وترك الفرض حرام وترك الواجب  
مكروه تحريماً فيكون قراءة المقتدى المستزمنة لترك الانصات  
والاستماع محرمه ومكروه تحريماً وبه استدل لو اعلى كون  
استماع القرآن خارج الصلوة فرضاً لكن كثير منهم مصرحوا انه فرض  
كفاية وحقوق العلامة الشهير بمنقارى زادة في رسالته الاتباع  
في مسألة الاستماع انه فرض عين حيث قال الآية الكريمة يعموها  
او اطلاقها دليل على وجوب الاستماع داخل الصلوة وخارجها  
اذ قد تقر في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ والاطلاق لا لخصوص  
السبب وتقييده وقد اشتهر من الصحابة ومن بعدهم التمسك بالعموم  
والاطلاقات الواردة في حوادث اسباب خاصة من غير قصر لها  
على تلك الاسباب فيكون اجماعاً على ان العبرة لعموم اللفظ والاطلاق  
لا لخصوص لتقييد فلذا قال النسفي في المدارك ظاهر الآية وجوب  
الاستماع والانصات وقت قراءة القرآن في الصلوة وغيرها وقال  
الشيخ اكل الدين في شرح البرزوي هذه الآية تجتبا اعتبار الامر  
لم يدل على وقت معين فيجب استماعه في وقت كان قلت واذا  
دلت الآية على وجوب الاستماع مطلقاً ففي الصلوة بالطريق  
الاول لانها مقام الاستماع

[illegible]

على طريق الكفاية حصول المقصود من شرعيته في حصوله وحكمه  
 الزور على العكس والسقوط بفعل البعض ومعناه على طريق العين  
 على المقصود من شرعيته لكل حد البصيرة عنه وحكمه  
 الزور على من وجب او فرض عليه ختم لا يتبرأ منه بفعل الغير  
 اذا تم هذا فاقول المقصود من شرعية استماع القرآن التدبر  
 والتفكير وحياة القلب والعمل به لا مجرد الالتفات اليه والاحتراز  
 كما ظن قفي الكافي والكفاية ومما راجد راية المطلوب من القراءة  
 التدبر والتفكير وحياة القلب والعمل به قال الله تعالى كتاب انزلنا  
 اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكروا والالباب قال الحسن  
 انزل القرآن ليعمل به فاستخذ الناس تلاوته عملاً وفي النهاية للقراءة  
 غير مقصود ليعينها بل التدبر والتفكير والعمل به وحصول هذا  
 المقصود عند قراءة الامام وسما ع القوم ومما يؤيد ان المقصود من  
 الاستماع ما ذكرنا ذهب بعضهم الى جواز قراءة المقتدى في الفتاوى  
 فانهم انما ذهبوا اليه من جهة ان المقصود من الاستماع هو التدبر  
 والتفكير لا مجرد الالتفات والاحتزام ولو كان المقصود مجرد ذلك  
 لما فات فلم يكن حرام للذهاب المذكور وجه وايضا يدل عليه سابق  
 هذه الآية وسيأتيها فانه تعالى قال هذا البصائر من ريكرو هدى  
 ورحمة لقوم يؤمنون واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم  
 ترحمون فانه لما ذكر ان القرآن بصائر للقلوب يبصر به الحق ويدل  
 الصواب وهدى يحصل العمل بوجبه امر بالاستماع وبالانصات  
 ترتيباً للحكم على هذه الاوصاف اذا تقررت ما ذكرنا فنقول لا يخفى ان

هذا المقصود لا يحصل من شرعيته لكل احد الا بعد ورثته  
فتعين طريق العين داخل الصلوة وخارجها ولا يخفى انه ليس في كون  
الاستماع فرض كفاية من الآية والسنة والمعقول وضرها دليل  
فيجمل بما يدل عليه اطلاق هذه الآية لكن على كل حال مواضع الحج  
مستثناة وعدم المحرم في الاستماع خلف الامام ظاهر واما استماع  
القرآن خارج الصلوة فان في بعض المواضع فيه عرجا وفي تركه عند  
وفي بعضها لا انتهى بل يحتمل ويرد عليه من المخاضين وجوه  
**الايراد الاول** ان هذه الآية نزلت في الخطبة لاشتغالها  
غالباً على قراءة القرآن فلا تدل الا على وجود الاستماع والانصات  
لحال الخطبة لا على السكوت حال القراءة والنجس اب عنه  
من وجوه **الوجه الاول** ان الروايات عن الصحابة  
ومن بعدهم في شأن نزولها مختلفة على اوردده السيوطي في  
تفسير الدر المنثور وكتابه اسباب النزول والمحافظة الزيلعي في  
نصب الراية لتعريف احاديث الهداية والمحافظة ابن حجر العسقلاني  
في الدراية في تحريم احاديث الهداية وغيرهم في كتبهم فاخرج  
ابن جرير وابن ابى حاتم وابو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في كتابي  
القراءة وابن عساکر عن ابى هريرة في هذه الآية نزلت في رفع  
الاصوات وهم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة  
واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي القراءة عن  
ابن عباس قال واذا قرأ القرآن فاستمعوا له يعني في الصلوة  
المفروضة واخرج ابن مردويه والبيهقي في القراءة عن

في كتابي الصلاة  
في كتابي الصلاة  
في كتابي الصلاة

في كتابي الصلاة  
في كتابي الصلاة

في كتابي الصلاة  
في كتابي الصلاة  
في كتابي الصلاة

في كتابي الصلاة

قال صلى الله عليه وسلم فقرأ قوم خلفه فخلطوا عليه فنزلت  
 هذا في المكتوبة وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي حاتم  
 والبيهقي في القراءة عن محمد بن كعب القرظي قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إذا قرأ في الصلوة أجابه من وراءه إذا قال  
 بسم الله الرحمن الرحيم قالوا مثل ذلك حتى تنقضي الفاتحة  
 والسورة فلبث ما شاء الله أن يلبث ثم نزلت وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
 واليه هي في سننه عن مجاهد قال قرأ رجل خلف النبي صلى الله  
 عليه وسلم في الصلوة فانزلت وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
 وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن جرير والبيهقي في القراءة عن عبد الله  
 ابن مغفل أنه سئل أكل من سم القرآن وجب عليه الاستماع  
 قال لا إنما نزلت هذه الآية فاستمعوا له وانصتوا في قراءة الأمام إذا قرأ  
 الأمام فاستمعوا وانصتوا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم  
 وأبو الشيخ والبيهقي عن ابن مسعود أنه صلى بأصحابه فسمع  
 ناساً يقرؤون خلفه فلما انصرف قال ما أن لكون تفهموا أن  
 تعقلوا وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأخرج ابن جرير  
 والبيهقي في القراءة عن الزهري قال نزلت هذه الآية في فتى من  
 الأنصار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما قرأ شيئاً  
 قرأ فنزلت وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأخرج عبد بن حميد  
 وأبو الشيخ والبيهقي في القراءة عن أبي العباس أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان إذا صلى بأصحابه فقرأ أصحابه فنزلت هذا

قوله فنزلت  
 ثم نزلت  
 إذا قرأ في الصلوة  
 أجابه من وراءه  
 إذا قال  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 قالوا مثل ذلك  
 حتى تنقضي الفاتحة  
 والسورة  
 فلبث ما شاء الله  
 أن يلبث  
 ثم نزلت  
 وإذا قرأ القرآن  
 فاستمعوا له  
 واليه هي في سننه  
 عن مجاهد  
 قال قرأ رجل  
 خلف النبي صلى الله  
 عليه وسلم في  
 الصلوة فانزلت  
 وإذا قرأ القرآن  
 فاستمعوا له  
 وأخرج ابن أبي حاتم  
 وأبو الشيخ  
 وابن جرير  
 والبيهقي في  
 القراءة عن عبد الله  
 ابن مغفل  
 أنه سئل  
 أكل من سم  
 القرآن  
 وجب عليه  
 الاستماع  
 قال لا  
 إنما نزلت  
 هذه الآية  
 فاستمعوا له  
 وانصتوا  
 في قراءة  
 الأمام  
 إذا قرأ  
 الأمام  
 فاستمعوا  
 وانصتوا  
 أخرجه  
 عبد بن حميد  
 وابن جرير  
 وابن أبي حاتم  
 وأبو الشيخ  
 والبيهقي  
 عن ابن مسعود  
 أنه صلى  
 بأصحابه  
 فسمع  
 ناساً  
 يقرؤون  
 خلفه  
 فلما  
 انصرف  
 قال  
 ما أن  
 لكون  
 تفهموا  
 أن  
 تعقلوا  
 وإذا  
 قرأ  
 القرآن  
 فاستمعوا  
 له  
 وأخرج  
 ابن جرير  
 والبيهقي  
 في  
 القراءة  
 عن  
 الزهري  
 قال  
 نزلت  
 هذه  
 الآية  
 في  
 فتى  
 من  
 الأنصار  
 كان  
 رسول  
 الله  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 كلما  
 قرأ  
 شيئاً  
 قرأ  
 فنزلت  
 وإذا  
 قرأ  
 القرآن  
 فاستمعوا  
 له  
 وأخرج  
 عبد بن  
 حميد  
 وأبو  
 الشيخ  
 والبيهقي  
 في  
 القراءة  
 عن  
 أبي  
 العباس  
 أن  
 النبي  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 كان  
 إذا  
 صلى  
 بأصحابه  
 فقرأ  
 أصحابه  
 فنزلت  
 هذا

قال أبو داود وغيره من الثقات  
 قال أبو داود وغيره من الثقات  
 قال أبو داود وغيره من الثقات  
 قال أبو داود وغيره من الثقات



الآية فسكنت القوم وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم **واخرجهم** ابن ابي شيبة  
 في المصنف عن ابراهيم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فنزلت  
 واذا قرئ القرآن الآية **واخرجهم** ابو الشيخ عن ابن عمر قال كانت  
 بنو اسرائيل اذا قرأت ايتهم جاوبوهم ففكره الله ذلك لهذه الامة  
 فقال واذا قرئ القرآن الآية **واخرجهم** ابن ابي شيبة في المصنف و  
 ابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم وابو الشيخ وابن مردويه و  
 البيهقي في سننه من طريق ابى عياض عن ابن هريزة قال كانوا  
 يتكلمون في الصلوة فنزلت هذه الآية **واخرجهم** ابن ابى حاتم و  
 ابن مردويه عن ابن مسعود انه سلم على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه وكان الرجل قبل ذلك لا يتكلم في  
 صلاته ويا مخرجاً بجهته فلما فرغ رد عليه وقال ان الله يفعل ما يشاء  
 وانها نزلت واذا قرئ القرآن فاستمعوا له **واخرجهم** ابن جرير عن  
 ابن مسعود قال كنا نسلم بعضنا على بعض في الصلوة فجاء القرآن  
 واذا قرئ القرآن الآية **واخرجهم** ابن مردويه والبيهقي في سننه  
 عن عبد الله بن مغفل قال كان الناس يتكلمون في الصلوة فانزل  
 الله هذه الآية فنهانا عن الكلام في الصلوة **واخرجهم** عبد الرزاق  
 في المصنف عن عطاء قال بلغني ان المسلمين كانوا يتكلمون في  
 الصلوة كما يتكلم اليهود والنصارى حتى نزلت واذا قرئ القرآن  
 الآية **واخرجهم** عبد الرزاق وعبد بن حميد وابو الشيخ وابن جرير  
 والبيهقي في القراءة عن قتادة قال كانوا يتكلمون في الصلوة اول  
 ما أمروا بها وكان الرجل يجيء وهم في الصلوة فيقول لصاحبه

[illegible]

ثم صليتم فيقول كذا وكذا فأنزل الله هذه الآية فأمروا بالاستماع  
والانصات علموا ان الانصات هو امرى ان يستمع العبد ويعيه <sup>يحفظه</sup>  
علموا ان ينقموا حتى ينصتوا والانصات باللسان والاستماع بالقلوب  
واخرج عبد بن حميد عن الضحاك قال كانوا يتكلمون في الصلوة  
فأنزل الله هذه الآية **واخرج** ابن ابى حاتم وابو الشيخ وابن مردويه  
والبيهقي في سننه عن ابن عباس نزلت واذا قرأ القرآن فاستمعوا  
له في الصلوة الجبهة وصلوة العيدين وفي ما جهر به من القراءة  
في الصلوة **واخرج** ابن ابى حاتم وابو الشيخ عن ابن عباس قال  
المؤمن في سعة من الاستماع عليه الا في صلوة الجبهة وفي صلوة  
العيدين وفي ما جهر به من القراءة في الصلوة **واخرج** ابن مردويه  
والبيهقي في القراءة عن ابن عباس في قوله تعالى واذا قرأ القرآن  
نزلت في رفع الاصوات خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة  
وفي الخطبة يوم الجمعة وفي العيدين فتهاهم عن الكلام في الصلوة  
وفي الخطبة لانها صلوة وقال من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب  
فلا صلوة **واخرج** عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة  
وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابى حاتم وابو الشيخ والبيهقي في  
القراءة عن مجاهد في هذه الآية قال هذا في الصلوة والخطبة يوم الجمعة  
**واخرج** عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد قال  
وجب الانصات في اثنين في الصلوة والامام يقرأ وفي الجمعة والامام  
يخطب **واخرج** ابو الشيخ عن ابن جرير قال قلت لعطاء ما اوجب  
الانصات يوم الجمعة قال قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له

قال ذلك زعموا انها نزلت في الصلوة وفي الجمعة قلت والانصات  
يوم الجمعة كالانصات في القراءة قال نعم واخرج ابن ابى شيبه  
عن الحسن في قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
قال عند الصلوة المكتوبة والذكر واخرج عبد الرزاق وابن  
عن الكلبي قال كانوا يدفعون اصواتهم في الصلوة حين يسمعون  
ذكر الجمعة والناظر انزل الله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له واخرج  
ابن ابى حاتم وابو الشيخ عن ابن عباس في هذه الآية قال في الصلوة  
حين ينزل الوحي عن الله واخرج البيهقي في القراءة عن عطاء  
قال سألت ابن عباس عن قوله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
هذا كل قارئ قال لا ولكن في الصلوة واخرج عبد الرزاق  
وعبد بن حميد وابن جرير عن ابن مجاهد انه كره الا اذا امر الامام  
بآية خوف او آية رحمة ان يقول احد من خلفه شيئا قال لا الشك  
واخرج ابو الشيخ عن عثمان بن زائدة انه كان اذا قرئ عليه  
القرآن غطي وجهه بثوبه ويتأول من ذلك قول الله واذا قرئ  
القرآن فاستمعوا له فيكره ان يشغل بصره وشيئا من جوارحه  
بغير استماع واخرج ابن جرير وابو الشيخ عن ابن زيد في قوله  
تعالى فاستمعوا له وانصتوا هذا اذا قام الامام في الصلوة  
فهذه الاشارة تشهد انهم اختلفوا في سبب نزول الآية  
على اقوال احدها انها نزلت في سماع الخطبة وثانيها انها نزلت  
في القراءة خلف الامام في الصلوة وثالثها انها نزلت في سماع التكليم  
في الصلوة ورابعها انها نزلت في الاذكار خلف الامام عند آيات

في الاشارة الى قول الامام في الصلاة  
٨١





ظاهرة وجوب الاستماع والانصات وقت قراءة القرآن في الصلوة وغيرها  
وقيل معناه اذا تلى عليه السلام الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وهموا  
الصحابة على انه في استماع المؤمنين وقيل في استماع الخطبة وقيل فيما  
وهو الاصح انتهى وفي الكشاف ظاهرة وجوب الاستماع والانصات  
وقت قراءة القرآن في صلوة وغير صلوة وقيل كانوا يتكلمون في  
الصلوة فنزلت ثم صار سنة في غير الصلوة ان ينصت القوم اذا كانوا  
في مجلس يقرأ فيه القرآن وقيل معناه اذا تلى عليكم الرسول القرآن  
عند نزوله فاستمعوا له وقيل معنى فاستمعوا له فاعلموا بما فيه ولا تجاوزه  
انتهى وفي تفسير الفخر الرازي لا شك ان قوله فاستمعوا له وانصتوا امر  
وظاهر الامر للوجوب فمقتضاه ان يكون الاستماع والسكوت واجبا  
ولكناس فيه اقوال الاول هو قول الحسن وقول اهل الظاهر اننا  
نجرى هذه الآية على عمومها ففي اي موضع قرأ الانسان القرآن  
وجب على كل احد استماعه والقول الثاني انها نزلت في تحريم الكلام  
في الصلوة والقول الثالث ان الآية نزلت في ترك الجهر بالقراءة  
وبناء الامام وهو قول ابي حنيفة واصحابه والواو انها نزلت في  
السكوت عند الخطبة وفي الآية قول خامس وهو انه خطاب مع  
الكفار في ابتداء التبليغ وليس خطابا مع المسلمين وهذا قول  
مناسب وتقريره ان الله حكى قبل هذه الآية ان اقواما من الكفا  
يطلبون آيات مخصوصة ومعجزات مخصوصة فاذا كان الرسول  
لا ياتيهما قالوا لا اجتبيتما فامر الله رسوله ان يقول جوابا لمن  
كلامهم انه ليس لي ان اقترح على ربى وليس لي الا ان انظر الوحي

استماع القرآن في الصلوة وغيرها  
وقيل معناه اذا تلى عليه السلام الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وهموا  
الصحابة على انه في استماع المؤمنين وقيل في استماع الخطبة وقيل فيما  
وهو الاصح انتهى وفي الكشاف ظاهرة وجوب الاستماع والانصات  
وقت قراءة القرآن في صلوة وغير صلوة وقيل كانوا يتكلمون في  
الصلوة فنزلت ثم صار سنة في غير الصلوة ان ينصت القوم اذا كانوا  
في مجلس يقرأ فيه القرآن وقيل معناه اذا تلى عليكم الرسول القرآن  
عند نزوله فاستمعوا له وقيل معنى فاستمعوا له فاعلموا بما فيه ولا تجاوزه  
انتهى وفي تفسير الفخر الرازي لا شك ان قوله فاستمعوا له وانصتوا امر  
وظاهر الامر للوجوب فمقتضاه ان يكون الاستماع والسكوت واجبا  
ولكناس فيه اقوال الاول هو قول الحسن وقول اهل الظاهر اننا  
نجرى هذه الآية على عمومها ففي اي موضع قرأ الانسان القرآن  
وجب على كل احد استماعه والقول الثاني انها نزلت في تحريم الكلام  
في الصلوة والقول الثالث ان الآية نزلت في ترك الجهر بالقراءة  
وبناء الامام وهو قول ابي حنيفة واصحابه والواو انها نزلت في  
السكوت عند الخطبة وفي الآية قول خامس وهو انه خطاب مع  
الكفار في ابتداء التبليغ وليس خطابا مع المسلمين وهذا قول  
مناسب وتقريره ان الله حكى قبل هذه الآية ان اقواما من الكفا  
يطلبون آيات مخصوصة ومعجزات مخصوصة فاذا كان الرسول  
لا ياتيهما قالوا لا اجتبيتما فامر الله رسوله ان يقول جوابا لمن  
كلامهم انه ليس لي ان اقترح على ربى وليس لي الا ان انظر الوحي

ظاهرة وجوب الاستماع والانصات وقت قراءة القرآن في الصلوة وغيرها  
وقيل معناه اذا تلى عليه السلام الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وهموا  
الصحابة على انه في استماع المؤمنين وقيل في استماع الخطبة وقيل فيما  
وهو الاصح انتهى وفي الكشاف ظاهرة وجوب الاستماع والانصات  
وقت قراءة القرآن في صلوة وغير صلوة وقيل كانوا يتكلمون في  
الصلوة فنزلت ثم صار سنة في غير الصلوة ان ينصت القوم اذا كانوا  
في مجلس يقرأ فيه القرآن وقيل معناه اذا تلى عليكم الرسول القرآن  
عند نزوله فاستمعوا له وقيل معنى فاستمعوا له فاعلموا بما فيه ولا تجاوزه  
انتهى وفي تفسير الفخر الرازي لا شك ان قوله فاستمعوا له وانصتوا امر  
وظاهر الامر للوجوب فمقتضاه ان يكون الاستماع والسكوت واجبا  
ولكناس فيه اقوال الاول هو قول الحسن وقول اهل الظاهر اننا  
نجرى هذه الآية على عمومها ففي اي موضع قرأ الانسان القرآن  
وجب على كل احد استماعه والقول الثاني انها نزلت في تحريم الكلام  
في الصلوة والقول الثالث ان الآية نزلت في ترك الجهر بالقراءة  
وبناء الامام وهو قول ابي حنيفة واصحابه والواو انها نزلت في  
السكوت عند الخطبة وفي الآية قول خامس وهو انه خطاب مع  
الكفار في ابتداء التبليغ وليس خطابا مع المسلمين وهذا قول  
مناسب وتقريره ان الله حكى قبل هذه الآية ان اقواما من الكفا  
يطلبون آيات مخصوصة ومعجزات مخصوصة فاذا كان الرسول  
لا ياتيهما قالوا لا اجتبيتما فامر الله رسوله ان يقول جوابا لمن  
كلامهم انه ليس لي ان اقترح على ربى وليس لي الا ان انظر الوحي

في قوله تعالى ان الله انما ترسلنا الا نبينا  
 في صفة النبوة لان القرآن معجزة تامة كافية في اثبات النبوة  
 الله هذا المعنى بقوله هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم  
 يؤمنون فلو قلنا ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
 منه قراءة السامع خلف الامام لم يحصل بين هذا الآية وبين  
 ما قبلها تعلق بوجه من الوجوه وانقطع النظم وحصل فساد للترتيب  
 وذلك لا يليق بشأن الله فوجب ان يكون المراد منه شيئا آخر سوى  
 هذا الوجه وتقريره انه لما ادعى ثبوت القرآن بصائر وهدى ورحمة  
 من حيث انه معجزة دالة على صدق النبي وكونه كذلك لا يظهرا الا  
 بشرط مخصوص وهو ان النبي عليه السلام اذا قرأ القرآن على ولثك  
 الكفار استمعوا له وانصتوا حتى يقضوا على فصاحتهم ويحيطوا بما فيه  
 من العلوم الكثيرة فيظهر لهم صدق قوله في حقه للقرآن ان بصائر  
 وهدى ورحمة فثبت اننا اذا حملنا الآية على هذا الوجه استقام النظم  
 وحصل للترتيب الحسن المفيد ولوحملنا الآية على منع المأمومين  
 القراءة خلف الامام فسد النظم واختل للترتيب ومما يقوى ان حمل  
 الآية على ما ذكرنا اولي من وجوه الاول انه تعالى حث عن الكفار اهلهم  
 قالوا اسمعوا هذا القرآن والقوافيه لعلكم تغلبون فلما حث ذلك عنهم  
 ناسب ان يأمرهم بالاستماع والستوت حتى يمكنهم الوقوف على ما في القرآن  
 من الوجوه الكثيرة المبالغه الى حد الاعجاز والوجه الثاني ان قال قبل  
 هذه الآية هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ثم يثبوت  
 هذا القرآن رحمة للمؤمنين على سبيل القطع والحج ثم قال واذا قرئ

ان الله انما ترسلنا الا نبينا  
 في صفة النبوة لان القرآن معجزة تامة كافية في اثبات النبوة  
 الله هذا المعنى بقوله هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم  
 يؤمنون فلو قلنا ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
 منه قراءة السامع خلف الامام لم يحصل بين هذا الآية وبين  
 ما قبلها تعلق بوجه من الوجوه وانقطع النظم وحصل فساد للترتيب  
 وذلك لا يليق بشأن الله فوجب ان يكون المراد منه شيئا آخر سوى  
 هذا الوجه وتقريره انه لما ادعى ثبوت القرآن بصائر وهدى ورحمة  
 من حيث انه معجزة دالة على صدق النبي وكونه كذلك لا يظهرا الا  
 بشرط مخصوص وهو ان النبي عليه السلام اذا قرأ القرآن على ولثك  
 الكفار استمعوا له وانصتوا حتى يقضوا على فصاحتهم ويحيطوا بما فيه  
 من العلوم الكثيرة فيظهر لهم صدق قوله في حقه للقرآن ان بصائر  
 وهدى ورحمة فثبت اننا اذا حملنا الآية على هذا الوجه استقام النظم  
 وحصل للترتيب الحسن المفيد ولوحملنا الآية على منع المأمومين  
 القراءة خلف الامام فسد النظم واختل للترتيب ومما يقوى ان حمل  
 الآية على ما ذكرنا اولي من وجوه الاول انه تعالى حث عن الكفار اهلهم  
 قالوا اسمعوا هذا القرآن والقوافيه لعلكم تغلبون فلما حث ذلك عنهم  
 ناسب ان يأمرهم بالاستماع والستوت حتى يمكنهم الوقوف على ما في القرآن  
 من الوجوه الكثيرة المبالغه الى حد الاعجاز والوجه الثاني ان قال قبل  
 هذه الآية هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ثم يثبوت  
 هذا القرآن رحمة للمؤمنين على سبيل القطع والحج ثم قال واذا قرئ

في قوله تعالى ان الله انما ترسلنا الا نبينا  
 في صفة النبوة لان القرآن معجزة تامة كافية في اثبات النبوة  
 الله هذا المعنى بقوله هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم  
 يؤمنون فلو قلنا ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
 منه قراءة السامع خلف الامام لم يحصل بين هذا الآية وبين  
 ما قبلها تعلق بوجه من الوجوه وانقطع النظم وحصل فساد للترتيب  
 وذلك لا يليق بشأن الله فوجب ان يكون المراد منه شيئا آخر سوى  
 هذا الوجه وتقريره انه لما ادعى ثبوت القرآن بصائر وهدى ورحمة  
 من حيث انه معجزة دالة على صدق النبي وكونه كذلك لا يظهرا الا  
 بشرط مخصوص وهو ان النبي عليه السلام اذا قرأ القرآن على ولثك  
 الكفار استمعوا له وانصتوا حتى يقضوا على فصاحتهم ويحيطوا بما فيه  
 من العلوم الكثيرة فيظهر لهم صدق قوله في حقه للقرآن ان بصائر  
 وهدى ورحمة فثبت اننا اذا حملنا الآية على هذا الوجه استقام النظم  
 وحصل للترتيب الحسن المفيد ولوحملنا الآية على منع المأمومين  
 القراءة خلف الامام فسد النظم واختل للترتيب ومما يقوى ان حمل  
 الآية على ما ذكرنا اولي من وجوه الاول انه تعالى حث عن الكفار اهلهم  
 قالوا اسمعوا هذا القرآن والقوافيه لعلكم تغلبون فلما حث ذلك عنهم  
 ناسب ان يأمرهم بالاستماع والستوت حتى يمكنهم الوقوف على ما في القرآن  
 من الوجوه الكثيرة المبالغه الى حد الاعجاز والوجه الثاني ان قال قبل  
 هذه الآية هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ثم يثبوت  
 هذا القرآن رحمة للمؤمنين على سبيل القطع والحج ثم قال واذا قرئ



القرآن المخوّل وكان المخاطبون بقوله فاستمعوا له وانصتوا هم المؤمنون  
 لما قال اممكم ترجون لانه جزم قبل هذه الآية يكون القرآن رخصة  
 للمؤمنين قطعاً فكيف يقول بعده من غير فصل لعله يكون القرآن  
 رخصة للمؤمنين اما اذا قلنا ان المخاطبين به هم الكافرون <sup>فعلهم</sup> <sup>فعلهم</sup>  
 ترجون انهم ملخصاً فظهر من هذه العبارات وظواهرها اقوال اخر  
 في تفسير الآية المذكورة وتأويلها سوى الاقوال الستة التي ذكرناها  
 فشايعها انما نزلت في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن عند نزوله  
 وثامنها ان معنى استمعوا له العمل بما فيه الاسماعه وناسمها ان الاستماع  
 في هذه الآية للكفار المسلمين اذا اتم هذا فقول ماذا اراد  
 المورد من قوله انها نزلت في الخطبة وان فرضية الاستماع لقراءة  
 القرآن مقتضية على الخطبة ان اسراده انما المحتمل للآية دون غيره فهو  
 باطل قطعاً لوجود الاختلاف الكثير من اصابة من بعدهم في  
 تفسيرها وتأويلها جزمنا وان اراد انه المحتمل الظاهر فباطل ايضا فان  
 الظاهر منها وجوب الاستماع مطلقاً كما اختاره الظاهرية وجمع من  
 اصل المذهب المعتزلة وفرعوا عليه كون استماع القرآن فرض عين  
 او كفاية وان اراد انه المنقول عن الصحابة ومن بعدهم فغير صحيح ايضا  
 لما ذكرنا من الآثار المختلفة والعبارات المتشعبة وان اراد انه الثابت  
 نقلاً من حيث الاستناد دون غيره فهو مطالب باثباته وودونه خرق  
 القناد وان اراد انه المرجح من بين التفاسير المختلفة فهو دعوى بلا  
 وان اراد معنى آخر فليبينه حتى ينظر فيه **الوجه الثاني** ان ظاهر  
 لفظ القرآن عام فخصيصه بالاستماع حال الخطبة من غير ما

غير تام **فإن قال** هذا الوجه مشترك الورود علينا وعليكم لأنكم  
 أيضاً تخصصونه بالقراءة خلفكم لا أمامهم وتقولون أنها تزلت فيها عن  
 القراءة خلفكم لا أمامكم **قلنا** له كلا لا يرد علينا معاشراً الحقيقة هذا  
 فإننا وإن قلنا بنزولها في القراءة خلفكم لا أمامكم لا يخصص حثراً  
 بها بل يجعله شاملاً لغيرها ونقول بوجوب سماع القرآن مطلقاً  
 كدأية أو عينا ووجوب سماع الخطبة أيضاً وانما تخصصونه بالخطبة  
 بحيث لا يجوز في غيرها عندكم فلا يرد علينا إلا بإيراد بل هو مقتصر <sup>عليكم</sup>  
**فإن اجاب عنه** بأنما خصصناه به اقتفاء لما هو المنقول عن  
 جمهور المنسرين من أن نزولها في الخطبة **قلنا** له يعارضه ما نقل  
 عن جمهور آخر أنه في القراءة في الصلاة فما ياله وجه ذلك على هذا من وجوه  
 مرجح **وإن اجاب عنه** بما اجاب به الفخر الرازي في تفسيره  
 حيث قال بعد نقل القول الرابع أنها تزلت في السنن عند الخطبة  
 هذا القول منتقون عن الشافعي وكثير من الناس قلنا استبعد هذا  
 القول وقال للفظ عام وكيفية يجوز قصره على هذه الصورة الواحدة  
 وأقول هذا القول في غاية البعد لأن لفظة إذا تعيد إلا ارتباط  
 أما لا تعيد التثنية والذليل عليه أن الرجل إذا قال لامرأته إذا دخلت  
 الدار فانت طالق قد دخلت الدار مرة واحدة طلقت طلقة واحدة  
 فإذا دخلت الدار ثانية لم تطلق بالانفاق لأن كلمة إذا لا تعيد التكرار  
 إذا ثبت هذا فنقول قوله وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا <sup>وتشبهوا</sup>  
 لا وجوب الانصات مرة واحدة قلنا أوجبنا الاستماع عند قراءة  
 القرآن في الخطبة فتد وفيها بموجب للفظ ولم يبق في اللفظ إلا

على ما وراء هذه الصورة انهي قلنا له هذا الكلام وان صدر  
 عن الامام لا يخلو عن لختلال المرام اما اولافلان قصر اللفظ العام على  
 صورة شخصية من غير بينة بعيد غاية البعد فان كان ذلك كقولنا  
 منشأ للورود فلا دلالة له على انه المقصود واما ثانيا فلان اذا وان كان  
 لا يفيدها لتكرار لكن تعاقب الامر بالاستماع بقراءة القرآن يفيد التكرار  
 واما ثالثا فلان اذا قد تكون شرطية وقد تكون ظرفية فيحتمل ان  
 تكون في الآية ظرفية ويكون المعنى استمعوا وانصتوا وجوبا وقت قراءة  
 القرآن وهذا بظاهرة لا يختص بشان دون شان واما رابعا فلان  
 ما ذكره منقوض بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم  
 الآية وقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسمعو الى ذكر الله  
 وذروا البيع الآية وقوله تعالى واذا ضربت في الارض فليس عليكم جناح  
 ان تقصروا من الصلوة الآية ونحو ذلك من الايات فما هو جوابكم  
**جوابنا الوجه الثالث** ان التفاسير المذتورة من الآية  
 والتاويلات المنقولة عن علماء الامم بعضها ركيكة وبعضها مرجحة  
 وبعضها مرجحة فاختيار ان نزولها في الخطبة فحسب محتاج الى ترجيح  
 يرجح على غيره والحال انه مرجوح والمرج غير **وتفصيل ذلك**  
 ان اضعف الاقوال السابقة المذكورة هو القول لثامن ان معنى  
 فاستمعوا العمل بما فيه كونه مخالفا للمعقول والمنقول اما ثونه مخالفا  
 للمعقول فلانه لو كان الغرض منه الامر بالعمل لما كان لتعليقه على  
 قراءة القرآن معنى محصل فان وجوب العمل به ليس موقفا بوقت  
 دون وقت واما ثونه مخالفا للمنقول فلانه لم يرد عن احد من السلف

الاصح  
 ٨٨  
 في تفسير قوله تعالى واذا ضربت في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الآية  
 في تفسير قوله تعالى واذا ضربت في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الآية

فان  
تدبر  
القول  
التاسع

الصالحين في الآية المجتهدين **وَيَقْرَبُهُ** في الركعة القول انما سمع الله  
اختار الفخر الرازي وجعله احسن الوجوه من ان الخطاب في الآية  
الكفار لا للمسلمين وذلك لانه وان كان في الظاهر تارة يدرك لطيفا  
لكنه ليس بمقول عن ائمة المسلمين والامرتياط لهذه الآية بما قبلها  
لا يتوقف على جعل الخطاب فيه الكفار بل هو حاصل عند كون  
خطابا للمسلمين ايضا فانه تعالى قال **اولا** واذالم تأتهم بآية قالوا لولا  
اجتبتنا قل انما اتبع ما يوحى الي من ربّي هذا بصائر من ربكم وهذا  
ورحمه لقوم يؤمنون واذ قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم  
ترحمون فذكر ان اقواما من الكفار يقترحون آيات مخصوصة فعلم  
نبيه الجواب عنه بان يقول انما اتبع ما يوحى الي من ربّي ولا اقترح  
آية لانه على صدق يكون ما يوحى الي كافيا لمن تفتن في تصديقهم  
ما انطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ثم اراد تعالى ان يذكر عظمة  
ما يوحى قدره وفخامته سرافدا كمران هذا اي ما يوحى من القرآن بصائر  
للناس ان تأملوا فيه وهدى ورحمه لقوم يؤمنون فمن آمن صائر  
القرآن له رحمة وهداية وبصيرة وانتم ايها الكفار صم بكم عن ان تسمعوا  
ولا تؤمنون فكيف يكون هداية ورحمة لكم ويحصل الانتفاع لكم فان  
امنتم صائر لكم هداية ورحمة ثم لما كان كون القرآن بصيرة وهدى  
لا يحصل الا بالتأمل في اسرارها والتحقق في استارها وذا قد يكون بان  
يقر المرء نفسه القرآن ويتأمل فيه من المعاني ويتدبر يحصل اليها  
وقد يكون بان يسمع قراءة الغير ويتدبره وينصت له ويتوجه عليه  
وكان حصول البصيرة بالقراءة مع التدبر ظاهرة كمر تعالى في النور

وحاشا للؤمنين بانه اذا قرئ القرآن مجهرتك فاستمعوا له وانصتوا  
 لتحصل لكم البصيرة والهدى بالتدبر في معانيه العمل فانتم انتم  
 ولم تتصنوا فانت منكم التدبر والتفكير لا تحصل البصيرة والهداية  
 هذا يوضح لك ان الآية المذكورة مرتبطة بما قبلها ارتباطا نفيسا  
 على تقدير جعل الخطاب للمسلمين ايضا وبه وضحه ما في كلام  
 الفخر الذي نقلناه سابقا لتأكيد هذا الوجه المذكور انما  
 قول فلوقلنا ان قوله تعالى فاستمعوا له امراد منه قراءة المأمور  
 خلف الامام لم يحصل الخ فيه انه على تقدير جعله عليه لا ينقطع  
 النظم ولا يفسد الترتيب بل يوجد ارتباطه بما قبله بوجه لطيف  
 وقوله فوجب الخ تبرير على ما ظن من فساد النظم والمتفرع عليه  
 باطل والمتفرع بطلانه حتم وقوله فساد النظم الخ ايضا فاسد الوجه  
 المناسبة التامة على هذا التقدير ايضا واما قوله في اولوية  
 الوجه الذي اختاره فلما حكم عنهم ذلك فاسباب الخ غير مناسب  
 لما حكم عنهم ذلك امر ديني بجوابه وتعال الكلام معهم ثم اذكرات  
 القرآن بصائر وهدى ورحمة للؤمنين فاسباب ان يأمرهم بالسمع  
 واستماعه ليتدبروا ما فيه ويحيطوا بمعانيه فيكون لهم بصيرة  
 وهداية واما قوله الوجه الثاني الخ فبجوابه جمل فقد صدر  
 بجمعه من الثقات ومنها الفخر ايضا ان لكل في كلام الله تعالى لا يكون  
 للترجي بل يكون على سبيل الجزم فلا ينافي ايراد لعلكم ترجعون قوله  
 ورحمة لقوم يؤمنون بل لما ذكر سابقا انه رحمة للؤمنين ذكرها  
 يهدي اليه عند سماع القرآن وهو استماعه والانصات له ليحصل

هذا الخ حيث علم ان في زيجات قولنا سمع

رحمة باليقين ألا ترى الخ في الاثنتان في علوم القرآن قال في  
 البرهان وحمل البغوى عن الواقدي ان جميع ما في القرآن من لعل  
 فانها للتعليل الا قوله لعلمكم تخلصون فانها للتشبيه قال وكلها  
 للتشبيه غريب لم يذكره النحاة ووقع في صحيح البخاري في قوله تعالى  
 لعلمكم تخلصون ان لعلمكم للتشبيه وذكر غيره انه للرضاء المحض وهو  
 بالنسبة اليهم انتهى وفي الاثنتان ايضا اخراج ابن ابي حاتم من طريق  
 السدي عن ابي مالك قال لعلمكم في القرآن بمعنى كي غير آتية في الشراء  
 لعلمكم تخلصون يعني كما نكم تخلصون انتهى وفيه ايضا معان  
 أشهرها التوقع وهو الترجي في المحبوب نحو لعلمكم تخلصون والاشفاق  
 في المكروه نحو لعل الساعة قريب الثاني للتعليل وتخرج عليه فقولا  
 قوله ليتنا لعله يتذكر ويخشى الثالث الاستفهام وتخرج عليه لا تدرى  
 لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزول انتهى فيمكن ان  
 يكون لعل الواقعة في الآية التي نحن فيها بمعنى كي لا للترجي او للتعليل  
 او للترجي لا بالنسبة اليه تعالى بل بالنسبة اليهم فافهمه فانه من  
 سوانح الوقت واما القول السابع وهو انها نزلت في قراءة القرآن  
 من النبي عليه الصلوة والسلام عند نزوله فان ثبت ذلك سندنا  
 معتمداً يؤخذ به والا فهو من قبيل القولين السابقين واما القول  
 الثالث وهو انها نزلت نسيخا للتعظيم في الصلوة فبعد تسليم صحة  
 اسانيد الآثار الواردة فيه مخدوش بوجهين الأول انه يخالف  
 المشهور من ان نسيخ الكلام في الصلوة كان بقوله تعالى وقوموا لله  
 قانتين المشايخ ان الشك في رواية زيد بن ارقم وغيره من الصحابة

2

فصل فی شرح مبدء الحقیقت

نسخ اصله  
الخطام في المخطوط

کتابخانه جامعہ اسلامیہ  
لاہور

والله الموفق  
نسخة وروايات النسخ

توقيع في الصلوة و  
سنة ١٩٩١

پہلے اور افسوس

فرضاً

سوانح و سوانح

الغنى

10

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه

انهم كانوا يتكلمون في الصلوة بعد الهجرة في المدينة حتى نزلت  
وقوموا لله قانتين في سورة البقرة المدنية وهذه الآية التي نحن فيها  
مكية نزلت قبل الهجرة فلو كان الكلام منوعا من هذه الآية لما كان  
للتكلم في الصلاة معنى **وقال** ذكر السيوطي في اللام المنثور وغيره في غيره  
آثار كثيرة دالة على هذين المعنيين فمن ذلك ما أخرجه وكيع وأحمد  
وسعيد بن منصور وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود  
الترمذي والنسائي وابن جرير وابن خزيمة والطحاوي وابن المنذر  
وابن أبي عاتق وابن حبان والطبراني والبيهقي عن زيد بن ارقم قال كنا  
نتكلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة حتى  
نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت وهذا عن الكلام وأخرج  
الطبراني عن ابن عباس في قوله وقوموا لله قانتين قال كانوا يتكلمون  
في الصلوة حتى حاكم الرجل إليه وهو في الصلوة فيكلمه مما جرت به  
عن الكلام وأخرج ابن جرير وابن المنذر عن عكرمة مثله وأخرج  
سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن محمد بن كعب قال قدم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالمدينة والناس يتكلمون في الصلوة في  
حوائجهم كما يتكلم أهل الكتاب في الصلوة فانزل الله وقوموا لله  
قانتين وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن عطية كانوا يأمرؤن في  
الصلوة بحوائجهم حتى نزلت وقوموا لله قانتين فتركوا الكلام في الصلاة  
وأخرج عبد الرزاق في المصنف وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر  
عن مجاهد قال كانوا يتكلمون في الصلوة وكان الرجل يأمر أخاه  
بالحاجة فانزل الله وقوموا لله قانتين فالقنوت السكوت وأخرج

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بغير صلاة لم يسمع الله له ولا حسبه



ابن جرير بن طريق السدي عن ابن مسعود قال كنا نقوم في الصلوة  
 فيتكلم ويسأر الرجل صاحبه وتخبزه ويردون عليه اذا سلم حتى أتيت  
 فسلمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فليرد علي فاشتد فلما علمت  
 فلما قضى صلاته قال انه لم يمنعني ان ارد عليك السلام الا اذا امرنا  
 ان نقوم قانتين لا نتكلم في الصلوة واخرج ابن جرير عنه كنا نتكلم  
 في الصلوة فسلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد علي فلما انصرف  
 قال لقد احدث الله ان لا تتكلموا في الصلوة ونزلت وقوموا لله  
 قانتين وقد قال الطحاوي في شرح معاني الآثار في باب الكلام  
 في الصلوة لما يحدث فيها من السهو راد على الشافعية اما قولك ان  
 الكلام كان بمكة فمن روى لك هذا وانت لا تحبج بالاسناد و  
 لا يسوغ لخصمك الحجج عليك الا بمثله فمن اسند لك هذا وعمن  
 رويته وهذا زبير بن ارقم الانصاري يقول كنا نتكلم في الصلوة  
 حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت وقد رويناه عنه  
 في غير هذا الموضع من كتابنا هذا وصحبة زيد الرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا كانت بالمدينة فقد ثبت بحديثه هذا ان نسج الكلام  
 في الصلوة حكاك بالمدينة بمدا قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من مكة وهما يدل على ما ذكرنا ان نسج الكلام انما كان بالمدينة ايضا  
 ما حدثنا به علي بن عبد الرحمن نا عبد الله نا الليث ثني محمد بن عجلان  
 عن زيد بن اسلم عن طاووس عن ابن سعيد النخدرى قال كنا نركب السلام  
 في الصلوة حتى نهينا عن ذلك وابو سعيد لعنه في السن ايضا دون  
 زيد بن ارقم وقد روى في ذلك ايضا عن ابن مسعود ما حدثنا ابو بكر

قال قتادة قال ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحبشة وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فاخذني ما حدث فلما قضى صلاته قلت يا رسول الله نزل في شيء قال لا والله يمحدث من امره ما يشاء انتهى ملخصا فان قلت قد روى البخاري ومسلم وابوداؤد والنسائي وابن ماجة عن ابن مسعود قال كنا نسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم ير علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلوة فتزد علينا فقال ان في الصلوة شغلا ومن المعلوم ان قدوم ابن مسعود من الحبشة كان بمكة في عام منه ان نسخ الكلام كان بمكة قلت هذا غاية ما استدلل به من قال ان تحريم الكلام كان بمكة لكن يدفع ذلك بوجهين أحدهما ان الروايات الاخر عنه على ما ذكرها تدل على ان نسخ الكلام كان بقوله تعالى قوموا لله قانتين وهي مدنية اتفاقا وثانيهما ان قدومه من الحبشة كان مرتين فانه رجع مرة منها حين سمع ان المشركين اسلموا عند النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ثم عاد الى الحبشة ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة والقديوم الواصل في هذا الحديث المذكور ان حمل على قدومه الاول دل على كون تحريم الكلام بمكة وفيه قالت جماعة والظاهر حملة على قدومه الآخر ليوافق الروايات الشرعية والروايات عن غير هذه الدالة صريحا على انه كان بالمدينة قال

الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري بشرح صحيح البخاري تحت  
حديث زيد بن ارقم الحديث ظاهراً في ان نسخ الكلام في الصلوة  
وقع بهذه الآية فيقتضي ان النسخ وقع بالمدينة لان الآية مدنية  
باتفاق فيشكك ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما رجوا  
من عند النجاشي كان رجوعهم من عنده الى مكة وذلك ان  
بعض المسلمين هاجروا الى الحبشة ثم بلغهم ان المشركين اسلموا  
فخرجوا الى مكة فوجدوا الامر بخلاف ذلك واشتد الاذى عليهم  
فخرجوا اليها ايضا وكانوا في المرة الثانية اضعاف الاول وكان  
ابن مسعود مع الفريقين واختلف في مراده بقوله فلما رجعت  
من عند النجاشي هل اراد الرجوع الاول ام الثاني فحينئذ القاضى  
ابو الطيب الطبري وآخرون الى الاول وقالوا كان تحريم الكلام  
بمكة وحملوا حديث زيد بن ارقم على انه وقومه لم يبلغهم النسخ وقالوا  
لا مانع ان يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقوعه وحينئذ آخرون الى  
الترجيح فقالوا بترجيح حديث ابن مسعود بانه حل لفظ النبي صلى  
عليه وسلم بخلاف زيد فلم يحكمه وقال آخرون انما اراد ابن مسعود  
رجوعه الثاني وقد ردد الله قدم المدينة ورسول الله صلى الله  
عليه وسلم يتجهز الى بدر روى مستدرك الحاكم عن ابن مسعود  
قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النجاشي ثمانين رجلاً  
فذكر الحديث بطوله وفي آخره فتعجل عبد الله بن مسعود فشهد  
بدر واتي هذا الجمع نحا الخطاين ويؤويه رواية كل ثوم المقد  
اي وهي قوله ان الله يحدث من امر ما يشاء وفي آخرها وقوموا

قائمين فانها ظاهرة في ان كلام ابن مسعود وزيد بن ارقم حلال  
 التائب هو قوله وقوموا لله قانتين واما قول ابن حبان كان نسخ الكلام  
 بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ومعنى قول زيد بن ارقم كنا نكلم الله  
 قومي بكلمة لان قومه كانوا يصلون مع مصعب بن عمير الذي  
 كان يعلمهم القرآن فلما نسخ الكلام بمكة بلغ ذلك اهل المدينة  
 فتركوه فهو متعقب بان الآية مدنية بالاتفاق وبان اسلام الانصار  
 وتوجه مصعب بن عمير اليهم انما كان قبل الهجرة بسنة واحدة  
 وبان في حديث زيد كنا نكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كذا أخرجه الترمذي فانتفى ان يكون المراد الانصار الذين كانوا  
 يصلون بالمدينة قبل الهجرة واجاب ابن حبان في موضع آخر بان زيد  
 ابن ارقم اراد بقوله كنا نكلم من كان يصل خلف رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بمكة من المسلمين وهو متعقب ايضا بانهم ما كانوا بمكة  
 يعني من الانصار او يشارون الطبراني من حديث ابي امامة قال  
 كان الرجل اذا دخل المسجد الى مسجد المدينة فوجدهم يصلون  
 فسأل الذي الى جانبه فيخبره بما فاتته فيقتضى ثم يدخل معهم حتى  
 جاء معاذ بن جبل يوم فدخل في الصلوة الحديث وهذا كان  
 بالمدينة قطعا لان ابا امامة ومعاذ بن جبل انما اسلموا انقضى  
 كلامه قلت هذا كان في غاية التحقيق مفيدا لان تحرير الكلام  
 كان بالمدينة لا بمكة لكن تعقبه بحديث الطبراني عن  
 ابي امامة لا يخالو عن شيء لجواز ان يكون المراد بالانصار الواقع فيه  
 الاخبار بالاشارة لا بالكلام وقد ورد ذلك مصرحا في بعض

الطرق كما أخرجه الحافظ أبو بكر الحارثي في باب المسبوق يصلي ما فاتته ثم يدخل مع الإمام ونسخ ذلك من كتاب الناسخ والمنسوخ بسند لا عن معاذ بن جبل قال كُتِبَ نَاقِي الصَّلَاةِ أَوْ يَجْعَلُ رَجُلٌ وَقَدْ سَبَقَ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ أَشَارَ إِلَيْهِ الَّذِي يَلِيهِ قَدْ سَبَقَتْ بَلَدًا وَكَذَا فِي قِيَصِ فَكُنَّا بَيْنَ رَافِعٍ وَسَاجِدٍ قَامُوا وَقَعْدَ فُجِئَتْ يَوْمًا وَقَدْ سَبَقَتْ بَعْضُ الصَّلَاةِ وَأُشِيرَ إِلَى الَّذِي سَبَقَتْ بِهِ نَقَلْتُ لِأَجَدٍ عَلَى حَالِ الْأَكْثَرِ عَلَيْهِمَا فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُمْتُ وَصَلَيْتُ وَاسْتَقْبَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ وَقَالَ مِنَ الْقَائِلِ كَذَا وَكَذَا قَالَ لَوْ أَمَّا عَازِبُ جَبَلٍ فَقَالَ قَدْ سَنَ لَكُمْ مَعَادٍ فَأَقْبَدُوا بِهِ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَقَدْ سَبَقَ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ فَلْيَصِلْ مَعَ الْإِمَامِ بِصَلَاتِهِ فَإِذَا فَرَغَ الْإِمَامُ فَلْيَقْضِ مَا سَبَقَتْهُ وَأَخْرَجَ بِسَنَدٍ آخِرُهُ قَالَ كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَبَقَ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ سَأَلَهُمْ فَأَشَارُوا إِلَيْهِ بِالْأَسْبَقِ بِهِ فَيَصِلُ مَا سَبَقَ بِهِ ثُمَّ يَدْخُلُ مَعَهُمْ فَجَاءَ مَعَادٍ وَالْقَوْمُ قُعُودٌ فِي صَلَاتِهِمْ فَقَعَدَ مَعَهُمْ فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فَقَضَى مَا سَبَقَ بِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اصْنَعُوا مَا صَنَعَ مَعَادٍ وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ فِي الْأَسْتِذْكَارِ بِأَسْنَدِهِ رَوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةً الْمُبْنَى مُتَقَارِبَةً الْمَعْنَى فِي قِصَّةِ سَلَامِ بْنِ مَسْعُودٍ بَعْدَ رَجُوعِهِ مِنَ الْحَبَشَةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَدَمِ جَوَابِهِ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِمَكَّةَ وَتَحَقُّقِ انْ رَجُوعِهِ كَانَ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ هَاجِرٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ فِي جَمَاعَةٍ وَأَنْصَرَفَ مِنَ الْحَبَشَةِ إِلَى مَكَّةَ حِينَ بَلَغَهُمْ أَنَّ الشَّرْكَانَ اسْلَمُوا وَكَانَ الْخَبْرُ كَذِبًا ثُمَّ هَاجَرَ







فوضت بمكة وهو غريب وهذا وان كان مرسلًا فله شاهد حسن  
 اخبره احمد وابوداود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة من حديث كعب  
 ابن مالك قمر بن ابي سفيان بن زيد عن ابي ان اولئك الصبية اختاروا يوم  
 الجمعة بالاجتهاد ولا يمن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم علم بالاجتهاد وهو  
 بمكة فلم يتمكن من اقامتها ثم ولدت لك جمعهم اول ما قدم المدينة  
 وقد ورد فيه حديث ابن عباس عند الدارقطني انتهى كلامه ملخصاً  
 قلت ذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير في تخريج احاديث شرح  
 الرافعي الكبير اثر ابن سيرين منسوبة الى عبد الرزاق وعبد بن حميد قال  
 رجاله ثقات وذكر ان الدارقطني روى من طريق المغيرة بن عبد الرحمن  
 عن مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس انه قال اذن يا الجمعة  
 للنبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجروا لم يستطع ان يجتمع بمكة فكتب  
 الى مصعب بن عمير ما بعد فانظروا اليوم الذي يجتمع فيه اليهود بالزبور  
 فاجمعوا نساءكم وابنائكم فاذما لك النهار عن شطرون عند الزوال من يوم  
 الجمعة فتقربوا الى الله بركعتين قال فهو اول من جمع حتى قدم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المدينة انتهى ذكر ابن الهمام في فتح القدير بعد ذكر  
 حديث كعب بن مالك ان ذلك كان قبل ان تفرض الجمعة على المسلمين  
 فرضية الجمعة كانت بمكة لكن فرضية الخطبة واشراطها وجوب سماعها  
 في الجمعة انما كان بالمدينة بنزول قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي  
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه وذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان  
 تعلمون وبقوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا ففكوا اليها وتركوا الصلاة  
 قائماً قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة وما مدنيان ولا محدث



الوجه الثاني على الاستدلال بالقرآن  
البراهين الثاني على الاستدلال بالقرآن

ذلك القبيح ومن الادلة على اعتبار عموم اللفظ احتجاجة الصحابة  
وغيرهم في وقائعهم بآيات نزلت على اسباب مخصوصة شاعها  
ذاتها بينهم واخرج ابن جرير بسند عن محمد بن كعب ان الآية نزلت  
في الرجل ثم تكون عامة بعد كذا ذكره السيوطي في الاتقان وقد  
وسمحت كتب الاصول والتفاسير يذكر هذه المسئلة وتحقيقتها  
وذكر دلالتها ونقل اجماع الصحابة عليها والرد على من خالفها اذا  
تقرر هذا فنقول سلمنا ان الآية المذكورة وردت في الخطبة او  
في التكلم في الصلوة او غير ذلك لكنه لا يقتضي ذلك ان تكون  
مخصوصة بذلك بل لفظها عام يشمل الموارد المخصوصة وغيرها  
فيجري على عمومها ويشمل حكمه الموارد وغيرها فتل هذه الآية  
بعمومها على وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن مطلقا  
والتيقيد بموضع دون موضع باطل جرما الوجه الخامس  
سلمنا ان الآية نزلت في الخطبة وان لفظها العام ايضا لا يشتمل  
غير الخطبة لكنه نقول ان افتراض سماع القرآن في الخطبة او سماع  
مطلق الخطبة ليس لان القرآن نزل للتدبر والتفكير ليعمل بما فيه  
وان الخطبة شرعت لتعليم الاحكام فلا بد من استماعها  
لثلاثي فوت المرام ومن المعلوم ان هذا الامر موجود في قراءة القرآن  
في الصلوة ايضا فيفترض الاستماع عند ها ايضا البراهين الثاني  
ان الآية انما امرت باستماع القرآن والانصات له وهذا يقتضي  
وجوب سكوت المقتضى بان لا يقرأ في نفسه ايضا فان الانصات  
هو ترك الجهر والعري يسمى تارك الجهر منصتا وان كان يقرأ لنفسه

من الاستماع الى اصل الامان لا يفرق في  
 ايضا فان قلت الاستماع قد يوجب  
 والسمع مطلقا من غير  
 يقيد بوجه كمال  
 السموع على وجه  
 قلت يجب ولكن الاصل  
 زيادة اللفظ يدل على زيادة  
 الخطة فيكون الاصل بلا ضرورة واجبة  
 اليه غير جائز كملكه فان كان من استماع  
 اختيار السيد الاستماع على السمع  
 كجوابه من ان الامور  
 بوجه آخر وهو ان قوله  
 بوجه سكت يستمع لا يجوز  
 في قوله ان الامور  
 اني اني لم اذكر ان الامور  
 سكون يستمعين قال  
 قلت والفت والفت  
 كلمة هي وادى سكت  
 استماعه في نهاية  
 ابن الاثر في الاستماع  
 انما هي في الحديث يقال  
 انفتحت في الحديث يقال  
 استمعته في الحديث  
 في الحديث



وهو لا يحصل الا من  
اولا عليه ان لا تكون العلة  
التي هي ان لا يكون الايجاب  
والثاني ان لا يكون العلة  
واجب عند ان يكون العلة  
لا يشترط ان يكون العلة  
الشرع الاحكام فان كلام  
الامر ان لا يتخلف بالاحكام  
كيفية لا يكون

[illegible]

فيقولون ان سكوت الامام ما بين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة  
 والسورة او ما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ المأموم في سكتة  
 الامام في الجهرية الفاتحة وينصت عند القراءة ليكون عاملاً  
 بالقرآن والسنة جميعاً كما قالت به جماعة من الأئمة ثم اودلت  
 الآية على وجوب الانصات بالكلية ولو عند السكتة لزم عدم  
 جواز القراءة خلف الامام مطلقاً **والجواب** عنه على ما  
 ذكره الامام ان سكوت الامام اما ان نقول انه من الواجبات  
 او ليس من الواجبات والاول باطل بالاجماع والثاني يقتضي  
 ان يجوز له ان لا يسكت فبتقدير ان لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم  
 ان تحصل قراءة المأموم مع قراءة الامام وذلك يفضي الى ترك  
 الاستماع وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص  
**وايضاً** فهذا السكوت ليس له حد محدد ومقدار مخصوص  
 والسكتة مختلفة بالثقل والخفة فربما لا يتمكن المأموم من اتمام  
 قراءة الفاتحة في مقدار سكوت الامام **وج** يلزم المحذور المذكور  
**وايضاً** فالامام انما يبقى ساكناً ليتكلم المأموم من اتمام القراءة  
 في مقدار سكوت الامام **وج** يتقلب الامام مأموماً والمأموم مأموماً  
 لان الامام في هذا السكوت يصير كالمتابع للمأموم وذلك غير جائز  
 انتهى كلامه **واقول** في الايراد الثالث وان ذكره مع من اصرحوا  
 ايضاً بنظر دقيق سيجي ذكره ان شاء الله تعالى ولا يرد ان الاول ان  
 وارد ان على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأموم الفاتحة  
 وسكوت الامام في ابتداء القراءة عملاً بالكتاب والسنة الواردة

فيقولون ان سكوت الامام ما بين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة  
 والسورة او ما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ المأموم في سكتة  
 الامام في الجهرية الفاتحة وينصت عند القراءة ليكون عاملاً  
 بالقرآن والسنة جميعاً كما قالت به جماعة من الأئمة ثم اودلت  
 الآية على وجوب الانصات بالكلية ولو عند السكتة لزم عدم  
 جواز القراءة خلف الامام مطلقاً **والجواب** عنه على ما  
 ذكره الامام ان سكوت الامام اما ان نقول انه من الواجبات  
 او ليس من الواجبات والاول باطل بالاجماع والثاني يقتضي  
 ان يجوز له ان لا يسكت فبتقدير ان لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم  
 ان تحصل قراءة المأموم مع قراءة الامام وذلك يفضي الى ترك  
 الاستماع وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص  
**وايضاً** فهذا السكوت ليس له حد محدد ومقدار مخصوص  
 والسكتة مختلفة بالثقل والخفة فربما لا يتمكن المأموم من اتمام  
 قراءة الفاتحة في مقدار سكوت الامام **وج** يلزم المحذور المذكور  
**وايضاً** فالامام انما يبقى ساكناً ليتكلم المأموم من اتمام القراءة  
 في مقدار سكوت الامام **وج** يتقلب الامام مأموماً والمأموم مأموماً  
 لان الامام في هذا السكوت يصير كالمتابع للمأموم وذلك غير جائز  
 انتهى كلامه **واقول** في الايراد الثالث وان ذكره مع من اصرحوا  
 ايضاً بنظر دقيق سيجي ذكره ان شاء الله تعالى ولا يرد ان الاول ان  
 وارد ان على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأموم الفاتحة  
 وسكوت الامام في ابتداء القراءة عملاً بالكتاب والسنة الواردة

فان قيل ان سكوت الامام ما بين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة  
 والسورة او ما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ المأموم في سكتة  
 الامام في الجهرية الفاتحة وينصت عند القراءة ليكون عاملاً  
 بالقرآن والسنة جميعاً كما قالت به جماعة من الأئمة ثم اودلت  
 الآية على وجوب الانصات بالكلية ولو عند السكتة لزم عدم  
 جواز القراءة خلف الامام مطلقاً **والجواب** عنه على ما  
 ذكره الامام ان سكوت الامام اما ان نقول انه من الواجبات  
 او ليس من الواجبات والاول باطل بالاجماع والثاني يقتضي  
 ان يجوز له ان لا يسكت فبتقدير ان لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم  
 ان تحصل قراءة المأموم مع قراءة الامام وذلك يفضي الى ترك  
 الاستماع وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص  
**وايضاً** فهذا السكوت ليس له حد محدد ومقدار مخصوص  
 والسكتة مختلفة بالثقل والخفة فربما لا يتمكن المأموم من اتمام  
 قراءة الفاتحة في مقدار سكوت الامام **وج** يلزم المحذور المذكور  
**وايضاً** فالامام انما يبقى ساكناً ليتكلم المأموم من اتمام القراءة  
 في مقدار سكوت الامام **وج** يتقلب الامام مأموماً والمأموم مأموماً  
 لان الامام في هذا السكوت يصير كالمتابع للمأموم وذلك غير جائز  
 انتهى كلامه **واقول** في الايراد الثالث وان ذكره مع من اصرحوا  
 ايضاً بنظر دقيق سيجي ذكره ان شاء الله تعالى ولا يرد ان الاول ان  
 وارد ان على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأموم الفاتحة  
 وسكوت الامام في ابتداء القراءة عملاً بالكتاب والسنة الواردة











111

[illegible]

نحو رواية ابن ماجة عن ابي موسى وقال لا نعلم احدا قال فيه واذا  
 قرأ فاصتوا الاسلام التي لا ما حد شابه محمد بن يحيى ناسا لم ين  
 نوح عن عمر بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن ابي موسى  
 مرفوعا بنحو حديث سليمان انتهى ورواه ابن عدي في الكامل عن سالم  
 ابن نوح العطار عن عمر بن عامر سعيد بن ابي عروبة عن قتادة بن نخوة  
 سندا ومثقا وقال هذا الحديث لسليمان التيمي اشهر من عمرو بن عروبة  
 انتهى كلام الزيلعي ملخصا وفي شرح معاني الآثار للطحاوي حدثنا  
 ابن ابي داود نا الحسين بن عبد الاول نا ابو خالد سليمان بن حيان  
 نا ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليوتيه فاذا اقترأ  
 فانصتوا انتهى ويرد على الاستدلال بهذا الحديث انه متكرر فيه قد  
 جعلوه شاذ غير محفوظ وقد حوا في ثبوته حتى ان ابا داود حكم عليه  
 انه ليس بمحفوظ من طريق قتادة وان الوهم فيه من ابي خالد الاحمر  
 من طريق زيد بن اسلم كما مر نقله وقال النووي في شرح صحيح مسلم ان  
 هذه اللفظة مما اختلف الحفاظ في صحته فروي البيهقي في السنن الكبير  
 عن ابي داود ان هذه الزيادة ليست بمحفوظة وكذلك رواه عن ابن  
 واين حاتم الرازي والدارقطني والحافظ ابي على النيسابوري شيخنا  
 واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لاسيما ورواها  
 مسندة في صحيحه انتهى وقال السيوطي في مصابيح الزجاجة على سنن  
 ابن ماجة في سنن البيهقي قال ابو حاتم هذه الكلمة اي واذا اقرا  
 فانصتوا من تخاليف ابن عجلان قال وقد رواه ايضا خارجة بن صعب

١٢  
 لا يرد على الاستدلال بتضعيف حاتم وغيره وان جواب عنه يتقويه

عن زيد بن اسلم وخارجه ايضا ليس بالقوى انتهى والجواب  
 عنه انه ما ذاراد المورد من قوله انه متكلم فيه ان ارادته  
 متكلم فيه اجماعا فليس بصحيح وان ارادته متكلم فيه عند  
 جمهور من الحفاظ فسلم غير مضر لان قولهم متعقب عليه ومن  
 اقرب صحة قوله بنحو وتفصيله ان هذا الحديث قد صححه  
 جمع من الائمة ايضا منهم مسلم صاحب الصحيح كما ذكره وهم  
 احمد بن حنبل على ما قال ابن عبد البر في الاستذكار في اجماع  
 اهل العلم على ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له ليكون  
 كل موضع يسمع فيه القرآن وانه انما اراد الصلوة او غير ذلك  
 على انه لا يقرء مع الامام في ما جهر قريشه هذا قول رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم واذا قرأوا فاضتوا وقد ذكرناه بالاسانيد والطرق  
 في التمهيد من حديث ابن هريرة وحديث ثوبان بن موسى وقد صحح  
 هذا اللفظ احمد بن حنبل قال ابو بكر الاثرم قلت لاهم بن حنبل  
 من يقول من النبي صلى الله عليه وسلم من وجه صحيح اذا قرأ الامام  
 فانصتوا قال حديث ثوبان بن عجلان الذي يرويه ابو خالد الاحمد  
 والحديث الذي رواه جري عن التميمي قد زعموا ان المعتمر ايضا  
 رواه قلت نعم قد رواه قال فائى شئ تريد فقد صحح احمد هذين  
 الحديثين انتهى وذكر العيني في البناء ان ابن خزيمة ايضا من صحح  
 هذا الحديث واما كلام ابى داود ان لوهم فيه من ابى خالد فقد  
 تعقبه الحافظ المنذرى في مختصر سنن ابى داود على ما اعتد به  
 الذي يلحق منه حيث قال فيه نظرفان ابا خالد الاحمد هذا هو سليمان

قول المنذرى

ابو داود

المصنف

ابو داود

ابو داود

ابو داود

ابو داود

ابو داود

ابو داود

ابو داود

ابن حبان وهو من الثقات الذين احتج بهم البخاري ومسلم ومع هذا  
 فلم ينقد له هذه الزيادة بل تابعه عليها ابو سعيد محمد بن سعد لان  
 الاشهر الى المدا في نزول بغداد وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة وثقة  
 النساء وابن معين وغيرهما وقد اخرج مسلم هذه الزيادة في صحيحه  
 من حديث ابي موسى وضعفها ابو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم  
 لتفرد سليمان التيمي قال الدارقطني وقد رواه اصحاب قتادة الحفافظ  
 منهم هشام الدستوائي وسعيد وشعبة وهمام وابو عوانة وابان و  
 عدي بن ابي عمارة فلم يقل احد منهم واذا قرأنا فاضتوا واجماعهم يدل  
 على انه وهم انتهى فلم يثبت عند مسلم تفرد بها الثقة وحفظه وصححها  
 من حديث ابي هريرة وابي موسى انتهى كلام المذاكري قلت ما  
 ذكره من توثيق ابي خالد لا ريب فيه فقد قال الشيخ بن راهويه سألت  
 وكيعا عنه فقال وابو خالد يسأل عنه وقال ابن ابي مريم عن ابن معين  
 ثقة وكذا قال ابن المديني وقال للنسائي والدارقطني عن ابن معين ليس به  
 بأس وقال ابن سعد كان ثقة كثيرا الحديث وذكره ابن حبان في الثقات  
 وقال العجل ثقة ثبت كذا ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التمهيد  
 واما ما ذكره من متابعة محمد بن سعد اراد به ما اخرجه النسائي في  
 سننه عن محمد بن عبد الله بن المبارك عن محمد بن سعد عن محمد بن  
 عجلان عن زيد بن سنان ومثله اخرجه الدارقطني ايضا وقال قال  
 ابو عبد الرحمن كان محمد بن عبد الحمزومي يقول محمد بن سعد هذا  
 ثقة انتهى له متابعا آخران ايضا عن محمد بن سعد اسمعيل ومحمد بن  
 ميسرة اخرج الدارقطني حديثهما وضعفهما كذا اقال الزيلعي وغيره



ومما ذكره من تصحيح مسلم ارا دبه ما نقلناه سابقا عنه **واقا** كراد  
 النوى في شرحه المنقول سابقا فلا يخلو عن تعصب فان اجتماع  
 هؤلاء انما يقدم على تصحيح مسلم اذا كان ذلك مستندا الى وجه  
 معتد به ويدونه لا وجه لتقدمه فان كان مستندا هم في ذلك  
 ضعف سليمان فليس يصح فقد وثقه احمد وابن معين والدارقطني  
 وابن سعد وابن حبان وغيرهم وان كان تفرقه كما هو المشهور عندهم  
 فليس يصح ايضا لما تقدم من ذكر متابعاته وان كان غير ذلك  
 فليبينه حتى ينظر فيه **وقال** العيني في البناية فان قلت قال البيهقي  
 في كتاب المعرفة بعد ان روى حديث ابن هريزة وابي موسى قد اجمعه  
 الحفاظ على خطأ هذا اللفظة منهم ابوداود وابو حاتم وابن معين  
 والحاكم والدارقطني وقالوا انها ليست محفوظة قلت يرد هذا كله  
 ما يوجد في بعض نسخ مسلم هذه الزيادة عقيب هذا الحديث **وصح**  
 ابن خزيمة حديث ابن عجلان المذکور فيه تلك الزيادة وقال مسلم  
 هو صحيح عندي يعني الحديث الذي رواه ابو هريزة وهذا مسلم جبل  
 جبال الحديث واهل النقل قد حكم بصحة هذا الحديث ورد بهذا كله  
 البيهقي وامثاله انتهى **وقال** بن الهمام في فتح القدير قد ضعفها  
 ابوداود وغيره ولم يلتفت الى ذلك بعد صحة طريقها وثقة روايتها  
 وهذا هو الشاذ المقبول ومثل هذا هو الواقع في حديث قراءة الامام  
 قراءة له انتهى **وبالجمل** فالحكم بصحة هذا الحديث هو الارجح  
 بالنظر الدقيق فيكفي للاستدلال به ومن حكم بضعفها ليس دليل  
 معتد به يقبله ارباب التحقيق **وتورد عليه** ايضا الايراد التي الخمسة

فعله وهذا  
 هي الشاذ المقبول  
 انما هو الشاذ  
 على ما تقدم  
 في هذا الحديث  
 وما استمر من ان  
 الشاذ في نسخ  
 صحة الاسناد  
 ان الشاذ لا يلحق به  
 الاستدلال على  
 اطلاقه بل هو محمول  
 على اضعافه  
 فصلت هذه المسألة  
 في رسالة في رد القائلين  
 بضعف ابن عباس  
 قدس سره

[illegible][illegible]



وقوله فانتهى الناس الى مدرج في الخبير من كلام الزهري بينه الخطيب  
واتفق عليه البخاري في التاريخ وابوداود ويعقوب بن شعبة والذهلي  
والخطابي وغيرهم انتهى **واخرج** على هذا الاستدلال بوجه **احدها**  
ان اصل الحديث من رواية ابن اكيمة الليثي وعليه تدوير رواياته ولم  
عنه غير ابن شهاب الزهري وليس مشهورا بالنقل بل هو مجهول فحديثه  
ليس في حيز الاحتجاج والقبول الا ترى الى ما ذكره الحافظ ابن حجر  
في تهذيب التهذيب ان ابا بكر البزار قال ابن اكيمة ليس مشهورا بالنقل  
ولم يحدث عنه الا الزهري وقال الحميدي هو رجل مجهول وكذا قال  
البيهقي قال ختافوا في اسمه فقبيل عمار وقيل عمار وقال ابن حبان في  
الثقات يشبهه ان يكون المحفوظ ان اسمه عمار انتهى فمن ثم قال للنووي  
بعد نقل تحسين الترمذي حديثه هذا انكر الايئة على تحسينه  
واتفقوا على ضعف هذا الحديث لان ابن اكيمة مجهول انتهى **واخرج**  
الحاكم في كتاب الناسخ والمنسوخ بسند عمن الحميدي انه قال  
ان قال قائل ممن يرى ان لا يقر خلف الامام فيما يجهر به ان الزهري  
حدث عن ابن اكيمة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ما لي انازم القرآن فانتهى الناس الحديث قلنا هذا حديث رواه مجهول  
لم يرو عنه غيره انتهى **والجواب عنه** ان دعوى الاتفاق على كونه  
ضعيفا كما صدر عن النووي مردودة كما قال علي القاري في المرقاة شرح  
المشكوة قال ميرك نقلا عن ابن الملقن حديث ابي هريرة رواه مالك  
والشافعي في الاربعة وقال الترمذي حسن وصححه ابن حبان وضعفه  
الحميدي والبيهقي انتهى فهذا يعلم ان قول النووي اتفقوا على ضعفه

ابن اكيمة على الاستدلال  
بوجه احدها  
ان اصل الحديث من رواية ابن اكيمة الليثي وعليه تدوير رواياته ولم  
عنه غير ابن شهاب الزهري وليس مشهورا بالنقل بل هو مجهول فحديثه  
ليس في حيز الاحتجاج والقبول الا ترى الى ما ذكره الحافظ ابن حجر  
في تهذيب التهذيب ان ابا بكر البزار قال ابن اكيمة ليس مشهورا بالنقل  
ولم يحدث عنه الا الزهري وقال الحميدي هو رجل مجهول وكذا قال  
البيهقي قال ختافوا في اسمه فقبيل عمار وقيل عمار وقال ابن حبان في  
الثقات يشبهه ان يكون المحفوظ ان اسمه عمار انتهى فمن ثم قال للنووي  
بعد نقل تحسين الترمذي حديثه هذا انكر الايئة على تحسينه  
واتفقوا على ضعف هذا الحديث لان ابن اكيمة مجهول انتهى **واخرج**  
الحاكم في كتاب الناسخ والمنسوخ بسند عمن الحميدي انه قال  
ان قال قائل ممن يرى ان لا يقر خلف الامام فيما يجهر به ان الزهري  
حدث عن ابن اكيمة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ما لي انازم القرآن فانتهى الناس الحديث قلنا هذا حديث رواه مجهول  
لم يرو عنه غيره انتهى **والجواب عنه** ان دعوى الاتفاق على كونه  
ضعيفا كما صدر عن النووي مردودة كما قال علي القاري في المرقاة شرح  
المشكوة قال ميرك نقلا عن ابن الملقن حديث ابي هريرة رواه مالك  
والشافعي في الاربعة وقال الترمذي حسن وصححه ابن حبان وضعفه  
الحميدي والبيهقي انتهى فهذا يعلم ان قول النووي اتفقوا على ضعفه

ابن اكيمة  
بوجه احدها  
ان اصل الحديث من رواية ابن اكيمة الليثي وعليه تدوير رواياته ولم  
عنه غير ابن شهاب الزهري وليس مشهورا بالنقل بل هو مجهول فحديثه  
ليس في حيز الاحتجاج والقبول الا ترى الى ما ذكره الحافظ ابن حجر  
في تهذيب التهذيب ان ابا بكر البزار قال ابن اكيمة ليس مشهورا بالنقل  
ولم يحدث عنه الا الزهري وقال الحميدي هو رجل مجهول وكذا قال  
البيهقي قال ختافوا في اسمه فقبيل عمار وقيل عمار وقال ابن حبان في  
الثقات يشبهه ان يكون المحفوظ ان اسمه عمار انتهى فمن ثم قال للنووي  
بعد نقل تحسين الترمذي حديثه هذا انكر الايئة على تحسينه  
واتفقوا على ضعف هذا الحديث لان ابن اكيمة مجهول انتهى **واخرج**  
الحاكم في كتاب الناسخ والمنسوخ بسند عمن الحميدي انه قال  
ان قال قائل ممن يرى ان لا يقر خلف الامام فيما يجهر به ان الزهري  
حدث عن ابن اكيمة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ما لي انازم القرآن فانتهى الناس الحديث قلنا هذا حديث رواه مجهول  
لم يرو عنه غيره انتهى **والجواب عنه** ان دعوى الاتفاق على كونه  
ضعيفا كما صدر عن النووي مردودة كما قال علي القاري في المرقاة شرح  
المشكوة قال ميرك نقلا عن ابن الملقن حديث ابي هريرة رواه مالك  
والشافعي في الاربعة وقال الترمذي حسن وصححه ابن حبان وضعفه  
الحميدي والبيهقي انتهى فهذا يعلم ان قول النووي اتفقوا على ضعفه

هذا الحديث غير صحيح انتهى ما قول من قال ان ابن اكيمة مجهول فغير  
مقبول فانه ان لم يعرفه فقد عرفه جماعة من النقاد ووثقوا الا ترى  
الى كلام الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمته قال ابن حاتم  
صالح الحديث مقبول وقال ابن خزيمة قال لنا محمد بن يحيى الذهلي  
ابن اكيمة هو عمار و يقال عامر والحفوظ عندنا عمار وهو جد عمرو بن مسلم  
الذي روى عنه مالك بن انس ومحمد بن عمرو بن علقمة حديث ارسلة  
اذا دخل العشر قلت قال ابن عبد البر في باب من لم يشتهر عنه الرواية  
واحتلت روايته لروايات الثقات عنه ابن اكيمة الليثي المديني قال  
يحيى بن معين كفاك قول الزهري سمعت ابن اكيمة يحدث سعيد بن  
المسيب وقد روى عنه غير الزهري محمد بن عمرو وروى الزهري عنه  
حديثين أحدهما في القراءة فخالص الامام وهو مشهور به والآخر في  
المغازي انتهى كانه يشتمل الى حديثه عن ابن اخي ابي زهم واما قول ابن  
محمد بن عمرو روى عنه فخطأ وقد وضع من كلام الذهلي كما تقدم ذكره  
مسلم وغير واحد في الوحدان وقالوا المير عنه غير الزهري وقال  
الدورى عن يحيى بن سعيد عمرو بن اكيمة ثقة وقال يعقوب بن سفيان  
هو من مشاهير التابعين بالمدينة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى  
ملخصا وفي استذكار ابن عبد البر قال ابن شهاب كان ابن اكيمة يروي  
في مجلس سعيد بن المسيب ويصغى الى حديثه وحسنك بهذا  
وشاء انتهى وثانيها ان جملة وانتهى للناس الخ في هذا الحديث  
مدار جة فمنهم من يجعلها من كلام ابي هريرة رضي الله عنه ومنهم من يجعلها  
من كلام الزهري ومنهم من يجعلها من كلام معمر كما مر نقله عن

من قال ان ابن اكيمة مجهول  
قال ابن حجر في تهذيب التهذيب  
ابن اكيمة هو عمار و يقال عامر  
والحفوظ عندنا عمار وهو جد عمرو بن مسلم  
الذي روى عنه مالك بن انس ومحمد بن عمرو بن علقمة  
حديث ارسلة اذا دخل العشر قلت قال ابن عبد البر في باب من لم يشتهر عنه الرواية  
واحتلت روايته لروايات الثقات عنه ابن اكيمة الليثي المديني قال يحيى بن معين كفاك قول الزهري  
سمعت ابن اكيمة يحدث سعيد بن المسيب وقد روى عنه غير الزهري محمد بن عمرو وروى الزهري عنه  
حديثين أحدهما في القراءة فخالص الامام وهو مشهور به والآخر في المغازي انتهى كانه يشتمل الى  
حديثه عن ابن اخي ابي زهم واما قول ابن محمد بن عمرو روى عنه فخطأ وقد وضع من كلام الذهلي  
كما تقدم ذكره مسلم وغير واحد في الوحدان وقالوا المير عنه غير الزهري وقال الدورى عن يحيى بن سعيد  
عمرو بن اكيمة ثقة وقال يعقوب بن سفيان هو من مشاهير التابعين بالمدينة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى  
ملخصا وفي استذكار ابن عبد البر قال ابن شهاب كان ابن اكيمة يروي في مجلس سعيد بن المسيب ويصغى الى  
حديثه وحسنك بهذا وشاء انتهى وثانيها ان جملة وانتهى للناس الخ في هذا الحديث مدار جة فمنهم من  
يجعلها من كلام ابي هريرة رضي الله عنه ومنهم من يجعلها من كلام الزهري ومنهم من يجعلها من كلام معمر  
كما مر نقله عن

من قال ان ابن اكيمة مجهول  
قال ابن حجر في تهذيب التهذيب  
ابن اكيمة هو عمار و يقال عامر  
والحفوظ عندنا عمار وهو جد عمرو بن مسلم  
الذي روى عنه مالك بن انس ومحمد بن عمرو بن علقمة  
حديث ارسلة اذا دخل العشر قلت قال ابن عبد البر في باب من لم يشتهر عنه الرواية  
واحتلت روايته لروايات الثقات عنه ابن اكيمة الليثي المديني قال يحيى بن معين كفاك قول الزهري  
سمعت ابن اكيمة يحدث سعيد بن المسيب وقد روى عنه غير الزهري محمد بن عمرو وروى الزهري عنه  
حديثين أحدهما في القراءة فخالص الامام وهو مشهور به والآخر في المغازي انتهى كانه يشتمل الى  
حديثه عن ابن اخي ابي زهم واما قول ابن محمد بن عمرو روى عنه فخطأ وقد وضع من كلام الذهلي  
كما تقدم ذكره مسلم وغير واحد في الوحدان وقالوا المير عنه غير الزهري وقال الدورى عن يحيى بن سعيد  
عمرو بن اكيمة ثقة وقال يعقوب بن سفيان هو من مشاهير التابعين بالمدينة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى  
ملخصا وفي استذكار ابن عبد البر قال ابن شهاب كان ابن اكيمة يروي في مجلس سعيد بن المسيب ويصغى الى  
حديثه وحسنك بهذا وشاء انتهى وثانيها ان جملة وانتهى للناس الخ في هذا الحديث مدار جة فمنهم من  
يجعلها من كلام ابي هريرة رضي الله عنه ومنهم من يجعلها من كلام الزهري ومنهم من يجعلها من كلام معمر  
كما مر نقله عن

نسخن اي ما ورد وقال القاري في القراءة عند تفسير هذه الجملة قال انتم  
 الناس انما اى ابو هيرة قاله ابن مالك لكن نقل صيدك عن ابن الملقن  
 ان قوله فانتم الناس هو من كلام الزهري قاله البخاري والزهري وابن سيرين  
 وابوداود وابن حبان والخطابي وغيرهم انتهى وجوابه ان هذا  
 الاختلاف لا يقدم في اصل المرام لان هذا الكلام سواء كان من  
 كلام ابن هيرة او من كلام الزهري او غيرهما يدل قطعاً على ان الصحابة  
 تركوا القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يجهر فيه  
 وهذا كانت للاستناد به وثنا لشئ ان انتهاء الصحابة عن القراءة  
 لعله كان باجتهادهم وفهمهم من سؤالا النبي صلى الله عليه وسلم عنهم  
 والتحذير من اذاعة قراءتهم تركوا القراءة ولم يروا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اطعم عليه فحسنته ونهاهم عن القراءة وجوابه ان الصحابة  
 اعلموا بما مراد النبي عليه الصلوة والسلام وهم من صدقوا وعملوا  
 وشركاء ما كنسهم وقسمهم اقوى من فهمنا فتركهم القراءة خلفه  
 دليل واضح على ان القراءة التي هي منشأ المنازعة كانت مكروهة  
 عند النبي عليه السلام ولو لم يكن هذا مراده وكان قد اطعم من ذلك  
 اليوم على ترك المنازعة لهداهم الى قراءة الفاتحة وصريحه على الجهر  
 والمنازعة واختيار الفاتحة ومن المعلوم ان السكوت في معرض  
 البيان بيان واربعا وهو اقواها ان هذا الحديث اقميدل على  
 ترك القراءة في الجهرية ولا دلالة له على تركها في السرية فلا يلزم التقريب  
 وهذا بجمله ما لك وغيره القائلون بالفرق بين السرية والجهرية  
 من ادلة مذهبيهم وبقية صريح جماعة من غيرهم فقال ابن عبد البر

١٣٠

١٣٠

١٣٠

في الاستدراك رفقته هذا الحديث الذي من اجله جرى به هوزك  
 القراءة مع الامام في كل صلوة يجهر فيها الامام بالقراءة فلا يجزي ان  
 يقرأ معه اذ اجهر لا بام القرآن ولا غيرها على ظاهر هذا الحديث و  
 عمومته انتهى وقال القاري في المرقاة عند تفسيره انتهى الناس عن  
 القراءة في ما جهر بالقراءة مفهومة اللهم كانوا يسرون بالقراءة فيما  
 كان يخفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مذاهب لاكثر  
 وعليه الامام محمد بن ابينا انتهى **واجيب** عنه بانه ورد في  
 بعض الروايات فانتهى الناس عن القراءة بدون قيد الجهرية وهو  
 دال على انها لهم عن مطلق القراءة وفيه ضعف ظاهرها تقر  
 ان الروايات تفسر بعضها ببعض فيحصل مطلق القراءة الوارد في  
 بعض الروايات على القراءة في الجهرية يكون الواقعة واحدة **فان**  
 ان يقال غرض المستدلين من الخفية بهذا الحديث اثبات احد  
 جزئي مطلوبهم والرد على من قال بالقراءة في الجهرية والسريّة  
 بان هذا يخالفهم **وخامسها** ان المراد في هذه الرواية الاء  
 عن الجهرية لا امام كما قال ابن مالك من قال بقراءة خلف  
 الامام في الجهرية حمل على ترك رفع الصوت خلفه انتهى وفيه  
 ما ذكره القاري انه خلاف ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم هل قرأ  
 مع احد منكم **وسادسها** انه محمول على ترك قراءة ما عدا  
 الفاتحة كما نقله الحاشي عن الحميدي انه قال انما قال في النبي  
 صلى الله عليه وسلم ما الى نازع القرآن فاحتمل ان يكون عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان لا يقرأ قرآنا خلفه سوى فاتحة الكتاب

لانا وجدنا عمران بن حصين قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لرجل قرأ  
 خلفه يسبح اسم ربك الاعلى هل قرأ احد منكم يسبح اسم ربك فقال  
 رجل نعم فقال صدقت قد علمت ان بعضهم خالف فيها وقوله انا نزع  
 الخالجه فلا يحتمل ان يكون عنى في حديث ابن اكيمة ان يقول ما لي انا نزع  
 القرآن يعنى فاتحة الكتاب هو يقول لاصلوا الارباع انهم في فاتحة لفظ  
 سوق الروايات ورواية عمران واقعة على حدة فان واقعة هذه الروايات  
 كانت في الجهرية والواقعة المذكورة في رواية عمران كانت في السرية  
 كما سياتى فيما يأتى فلا يمكن حمل تلك الواقعة على هذه الواقعة فان  
 قلت نحن نجهل على قراءة ما عدا الفاتحة لحديث لاصلوا لمن ايقروا  
 بام القرآن وغيره من الاحاديث الدالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اجاز قراءة الفاتحة لمخلف في الجهرية قلت الجمهور ما نحن فيه من  
 تلك الاحاديث لا يتعين لهذا الطريق وسأبعمها انه منسوخ بحديث  
 العلامة عن ابي السائب عن ابي هريرة الذي فيه قول ابي هريرة له اقرأ  
 بها في نفسك يا فارسي وقد مر ذكره في الفصل الاول من الباب الاول  
 ويؤيده حديث آخر مروي من طريق ابي هريرة دال على ان لاصلوا  
 بالفاتحة كما قال الحاذق في كتاب التاسيم والمنسوخ نقلاً عن الحميدي  
 انه قال بهذا ان حكم بان حديث ابن اكيمة ليس بثابت ولو كان هذا  
 ثابتاً اريد به التهم عن قراءة الفاتحة خلف الامام دون غيرها لكان في  
 حديث العلامة عن ابيه ما يبين انه ناسخ لهذا وحديث العلامة بن  
 عبد الرحمن انه سمع ابا السائب مولى هشام بن زهرة يقول سمعت  
 ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلواتاً

فوقه عذرا  
 الطريق  
 بين ان تحمل  
 تلك الرواية  
 على من عدا  
 الجمهور

١٢٢

في

الان يقال

حديث جابر

عن ابي هريرة

عن ابي هريرة

عن ابي هريرة

عن ابي هريرة



فيها بأمر القرآن فهي خداج فهي خداج غير كما قال فقلت يا أبا محمد  
 اني احيا كما اكون وراء الامام قال فمزدراعي وقال اقرأها في نفسك  
 يا فارسي الحديث واخرج الشافعي عن سفيان عن العلاء بن عبد الرحمن  
 عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا كل صلوة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج  
 فهي خداج وترجمة العلاء على شرط مسلم والحديث الاول رواه في الصحيح  
 عن قتيبة بن سعيد عن مالك عن العلاء والحديث الثاني رواه عن  
 اسحق بن ابراهيم عن سفيان بن عيينة ولا علة في الحديثين لان الاول  
 رواه عن العلاء شعبه بن الحجاج وسفيان بن عيينة وروح بن القاسم  
 وابو غسان محمد بن مطر وعبد العزيز بن محمد الدراوردي واسماعيل  
 ابن جعفر ومحمد بن يزيد البصري وجهضم بن عبد الله والحديث الثاني  
 رواه مالك بن انس وابن جريج ومحمد بن اسحق بن يسار والوليد بن كثير  
 ومحمد بن عجلان عن العلاء عن ابي السائب عن ابي هريرة وكان سمعه  
 منهما جميعا فقد رواه ابو اويس المدايني عن العلاء قال سمعت من ابي  
 ومن ابي السائب جميعا وكانا جليليين لا ابي هريرة قال اقال ابو هريرة  
 فذكره فوجدنا الحديثين عن ابي هريرة ولم يتبين لنا ايهما بعد الاخر  
 حتى ان ذلك العلاء في حديثه حين قال قال لي ابو هريرة يا فارسي اقرأ  
 بها في نفسك فعلمنا انه انما اخبر بذلك ابو هريرة ابا العلاء بعد موت  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحتمل ان يكون حديث ابن اكيمة هو لنا  
 ثم يأمل ابو هريرة ان يعمل بالنسخ وهو رواها مما انتهى ملخصا  
 والجواب عنه من وجهين احدهما ان العلاء بن عبد الرحمن  
 متكلم فيه فقد قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب وغيره

فمن ثبوت الخوارزمي بن محمد بن الحسن بن فضال

في غير ان الذي قال عن ابن معين ليس حديثه بحجة وقال ابن خزيمة  
عن ابن معين ليس بذلك لم ينزل القاسم يتوقفون حديثه وقال ابو زرعة  
ليس بالقوي ما يثرون انتهم وفيه نظر **أما** أو لا فبان حديث العلامة  
المذكور في قصة الفاتحة قد تلقاه الأئمة واستدل به الحنفية و  
المالكية على ان البسمة ليست جزءاً من الفاتحة ورواه عليه الشافعية  
القائلين بالجزيئية واجابوا عن خدش بعضهم في العلامة سلامتهم كما  
بسطته في رسالتهم احكام القنطرة في احكام البسمة ألا ترى الى قول  
ابن عبد البر في الاستذكار عند شرح الحديث المذكور هذا الحديث  
ابن ماجة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسقط بسطة الله الرحمن الرحيم  
من فاتحة الكتاب هو قاطع لموضع الخاروا انتهم قال العيني في البناية  
شرح الهداية في بحث البسمة بعد ذكر هذا الحديث وذكر ايراد بعض  
الشافعية عليه بان حديثه ليس بحجة هذا جهل و فرط تعصب يدركون  
الحديث الصحيح لكونه غير موافق لمن هبهم وقد رواه عن العلامة الأئمة  
الاثبات كما لك ويغنيان وابن جرير وعبد العزيز والوليد بن كثير و  
عج بن اسحق وغيرهم وهو ثقة صدوق انتهى فاذا ثبت ان الحنفية والمالكية  
قد قبلوا هذا الحديث في بحث البسمة وجعلوه اوضح حجة في الخرافة  
فكيف يمكن منهم ابدان ضعفه وكون العلامة متكلاً فيه في بحث الفاتحة  
**وأما** الثاني فبان جماعة من نقاد الفرق وثقوا العلامة وبسطوا  
السنة في حقه بالثناء فان عبد الله بن احمد قال عن ابيه انه ثقة  
لم اسم احداً ذكره بسوء وقال ابو حاتم صاحب روى عنه الثقات وقال  
النسائي ليس به بأس وقال ابن عدي للعلامة نسخروا عنه الثقات

وما روي بأسا وذكر ابن حبان في الثقات وقال ابن سعد قال محمد بن  
عمر صحيفة العلاء بالمدينة مشهورة وكان ثقة كثير الحديث وقال  
عثمان الدارمي سألت ابن معين عن العلاء وابنه كيف حديثهما فقال  
ابن سبأ نقلت هو واحد اليك وسعيد المقبري قال سعيد وثقوا بالعلاء  
ضعيف يعني بالنسبة اليه وقال الترمذي هو ثقة عند اهل الحديث  
كما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب وثانيهم مهسا بن ادهم النسفي  
هذا المقام لا يستقيم لاهل مذهب الحنفية ولا على من في المحدثين  
والشافعية وذلك لان مذهب المحدثين كما ذكره ابن الصراح والحاك  
وغيرهما ان الجمهور بين المتعارضين مقدم على النسبي ولا يصح ادعاء  
مهم امكان الجمع ولا عبارة الجمهور التاريخي بل تعدد الجميع الشاكي فان ظهر  
وجاه الجمهور به بين المتعارضين يوصل به اعمالا لاهل السليين وهو اول  
من اهمال احد هما وان ثبت تاخر احد هما فان لم يظهر حصيل الى النسبي  
ان وضع ما يدل عليه ولا يصح ان الارجح وهذا المذهب هو الذي  
يميل الى صحته النظر الدقيق ويجزم الفطوة السليمة بانه التحقيق  
وقد اوضحنا كل ذلك في رسالتنا المسماة بالاجوبة الفاضلة للاجاء  
العشرة العامة ومن المعلوم ان الجمهور في ما نحن فيه بين قول ابو حنيفة  
اقربها في نفسك يا فارسي وبين انهي الناس عن القراءة خلف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يجهر فيه ممكن بان يقال لانتهاء  
مقتصر على الجهرية كما هو المفهوم من ظاهر التقييد والحد في القراءة  
في نفسه مقتصر على السرية او بان يقال لانتهاء كان بالجهرية  
عند قراءة الامام لا مطلقا ولا امر بالقراءة في نفسه في السرية

لا تقدم الجمهور على النسبي في الجمع ولا في الجمع

وفي الجهرية عند ستمات الأمام لا مطلقاً فمع امكان الجمع  
 ثبت يصار إلى النسبة وأما الخفية فالهوان حتموا بتقديم النسبة على  
 الجمع وقالوا إذا تعارض لدليلان فإن علم منهما المتأخر فهو ناسخ  
 للمتقدم وإن لم يعلم فالترجيح إن أمكن وإلا فالجمع بقدر الامكان  
 وإن لم يمكن تساقطاً لكن قيدوه بعلم المتأخر والمتقدم على سبيل  
 الظن أو الجزم ولم يقولوا بالنسخة مجرد الاحتمال بلا استدلال  
 وبوجه آخر إذا روي الصحابي حديثاً مفسراً لا يقبل التأويل و  
 ترك العمل به فيه بعد الرواية تعين كون تركه للعلم بالنسخة فلا يعمل  
 بالحدِيث لثبوته منسوخاً هذا عند الخفية وعند الشافعي لأعبوة  
 العمل الصحابي خلاف ما روي بل يؤخذ بالحدِيث وهذا هو مذهب  
 المحدثين لثبوت ما كان الحدِيث مفسراً وقد عمل راويه الصحابي  
 بخلاف ذلك علم أنه كان عالماً بنسخه لأنه لا يصح العمل بخلاف  
 القاطع من الصحابي لمقطوع عدالته إلا بعد علمه بالنسخة بخلاف إذا  
 عمل الراوي خلاف ما روي قبل الرواية فإنه لا يدل على النسبة وكذا إذا  
 لم يعلم تأنيخ العمل ورواية الحدِيث ولو هو أنه يحتمل أن ينطن النسخة  
 ناسخاً فيترك العمل به قلنا هذا بعيد بل غير صحيح لأن ناسخ المفسر لا يكون  
 المفسراً فلا احتمال للنسخة كذا في تحرير الأصول وشروحه وقد  
 استند الخفية بهذا الأصل في كثير من المباحث كبحث رفع اليد  
 وغسل الأبناء سبعاً بلوغ الكحل وغير ذلك وشرح معاني الآثار للطحاوي  
 ملو من أمثال ذلك وإن كان كل ذلك لا يخلو عن إیرادات جديدة  
 وشبهات قوية إذا عرفت هذا فنقول في دعاء النسبة في ما نحن فيه

لا يستقيم على مذهب الشافعية ومن وافقهم لان قول الصحابي  
وعمله ليس بمعتبر عندهم اذا كان خلافا لرواية بل يجب اخذ بالقول  
فما لما اُفتي ابو هريرة رضي الله عنه بالقراءة في نفسه مع روايته ترك القراءة خلف  
النبي صلى الله عليه وعلى آله لا يعتبر بفتواه بل بما رواه واما الخفية  
فعندهم وان كان على الصحابي الراوي وفتواه على خلاف روايته من  
امارات السنن لكنهم قيدوا بما اذا علم تأخر فتواه عن روايته بيقين  
وبتونه خلافا لما روى خلافا بيقين وفي ما نحن فيه كلاهما في حيز الاشكال  
فان ثبت تأخر فتواه وكونه خلافا مرويه يقينا صحت ذلك والا فلا يكون  
خلافا له بحيث لا يمكن الجمع بينه وبينه ممنوع لما مر من وجهي الجمع  
**الحديث الثالث** حديث الخالصة وهو مخرج في ثوب  
معتدة بطرق متعددة فاخرجه ابو داود في سننه من طريق شعبة  
عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم في رجل فقرأ خلفه يسبح اسم ربك الاعلى فلما فرغ قال ايكم قرأ  
قالوا رجل قال قد عرفت ان بعضكم خالفني قال ابو داود قال ابو داود  
في حديثه قال شعبة فقلت لقتادة اليس قول سعيد انصت للقرآن  
قال لا اذا جهر به وقال ابن كثير في حديثه قال شعبة قلت لقتادة  
كانه كرهه قال لو كرهه لنهي عنه واخرجه ايضا من طريق سعيد  
عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم في رجل فقرأ ايكم قرأ يسبح اسم ربك الاعلى فقتل  
رجلا فاقال قد علمت ان بعضكم خالفني واخرجه مسلم في صحيحه  
**الحديث الرابع** ما أخرجه الطحاوي عن ابن مسعود قال

الحديث الثالث حديث الخالصة

١٢٤

الحديث الرابع حديث الخالصة

كانوا يقرؤن خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خلطوا  
 على القرآن **ويروى على الاستدلال** بما بعض ما ورد على الاستدلال  
 بالحديث الثابت ذكره **وقد يورج عليه** بانه قال ابن عبد الله  
 في الاستدلال بعد ذكر حديث ابن مسعود هذا الحجة فيه وانما  
 معناه في الجهر لا في الخلط لا يقع في صلوة السريين ذلك حديث  
 ما لي انازع القرآن وهذا في الجهر على ما قد مناه انتهى وقال بعد  
 حديث عمران هذا الحديث رواه شعبة وجماعة عن قتادة عن  
 زائدة بن اوفى عن عمران وقوله خابجنيها يعني نازعنيها وهذا مثل قول  
 في حديث ثابى هريفة ما لي انازع القرآن انتهى **الا ان يقال** غرض  
 المستدلين بهذا الحديثين وامثالهما اثبات ترك القراءة في  
 الجهرية وترك الجهر فيها وفي السرية على ما من نظرية **وقيل** ليس رد  
 ايضا بان هذين الخبرين لا يثبت منهما النهي عن القراءة ولا تركها وانما  
 اخبر النبي عليه الصلوة والسلام بالخاتجة والخاتطة ولو كرهها لنهي  
 عنها **وجوابه** ان النهي وان لم يثن مذثورا صريحا لكنه مفهوما ضمنيا  
 فان من المعلوم ان الخاتجة والخاتطة في القرآن منهي عنه وانما هي السبب  
 صلى الله عليه وسلم عن جهر القراءة مما كما ورد في السنن وغيره افيكون  
 ما يورده اليهما وهو القراءة في الجهر والجهر بالقراءة ممنوعا عنه ايضا  
 فليس غرض النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك اخبر الا هذا لا يخبر  
**فان قلت** الخاتجة ونحوها انما يتحقق عند جهر المقتدى بالقراءة واما  
 عند الاسرار بالقراءة فلا فلا يثبت منه الا النهي عن الجهر خلف الامام  
 لا من مطلق القراءة خلف الامام ولذا قال النووي في شرح صحيح مسلم

[illegible][illegible]

قنادة منهم شعبة وسعيد وغيرهما فلم يذكره فيه النهرو وجهاً لا  
يحتج به انتهى وقال البيهقي في كتاب المعرفة قد رواه مسلم في صحيحه  
من حديث شعبة عن قتادة عن زائدة عن ابن أبي عمير عن علي بن الصلوة و  
السلام صلى الله عليه وسلم قال لا تكلموا بغير اسم ربك الا على فقال  
رجل انيا كرسول الله فقال قد عرفت ان رجلاً خالفني قال شعبة فقلت  
لقتادة كانه كرهه فقال لو كرهه لخبى عنه ففهم سؤال شعبة وجواب قتادة  
في هذه الرواية الصحيحة تتلذذ بك من قلب الحديث وزاد فيه ففهم عن  
القراءة خلفه لا ما انتهى كذا ذكره الزيلعي في تحريج احاديث الهداية  
ولو سلم ثبوت هذه الزيادة فنقول هذه الرواية وكذا الحديث  
الثالث يمكن ان يحمل على قراءة السورة خلفه لا ما كما يشهد به مخرجها  
لا على قراءة السورة والفا تحته كليهما علماً انه لو سلم اطلاق القراءة  
الممنوعة في هذين الحديثين فلا يخفى انه واقعة حال وقد تقرر في  
موضعنا انه لا عموم لها الحديث السادس ما اخرج الطحاوي  
عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تقرأون في صلواتكم خلف  
الامام والامام يقرأ فاستلوا فقالوا اننا لنفعل فقال لا تفعلوا  
وفي رواية على ما ذكره ابن حجر العسقلاني والزيلعي في تحريج احاديث الهداية  
وغيرها انه اخرج ابن حبان عن انس مثله وزاد في آخره وليقرأ احكاماً  
بفاتحة الكتاب في نفسه ومن المعلوم ان الروايات بعضها يفسر بعضها  
فقال ذلك على ان في رواية الطحاوي اختصاصاً بعلما انه لو ثبت اطلاق  
النهي يحمل ذلك على قراءة المقتدى مع قراءة الامام كما يشهد به  
سؤال السائل فلا يدل على تمام المرام الحديث السابع



ما روى عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ خلف الامام  
 صلى الله عليه وآله وقبيله اثم جديت باطل فقد اخرجته ابن سنان والصفاء  
 والهم به ما مود بن احمد اسنادا ابن كذا ذكره الحافظ ابن حجر  
 في الدراية في تخريج احاديث الهداية الحديث الثامن ما اجتز  
 الطحاوي من طريق يحيى بن سلام عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر  
 ابن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى ركعة فليقرأ  
 فيها بآم القرآن فلم يصل الا وراء الامام وقبيله اثم قد اخرجته رواية ابو  
 عن مالك والترمذي موقوفا على جابر لا مرفوعا وقد قال الدارقطني ان  
 يحيى بن سلام ضعيف والصبواب وقفه ذكره الزيلعي وقال ابن عبد البر  
 في الاستدكار هو حديث لا يصح الامور موقوفا على جابر على ان في الحديث

[illegible]

واما في هذا الخبر فانه  
 يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال في حديثه ان من لم  
 ياتني فليكن مني  
 واما في هذا الخبر فانه  
 يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال في حديثه ان من لم  
 ياتني فليكن مني  
 واما في هذا الخبر فانه  
 يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال في حديثه ان من لم  
 ياتني فليكن مني



في كشف الغمّة عن جميع الأمّة عن ابن عباس قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم الكتاب  
 فلم يصل الا وراء الامام وفيه انه لم يذكر له سجدة ولم يسم له فحراً  
 لينظر فيه هل هو مما يحتج به وتصريح النقاد ان على ان هذا الاستثناء  
 لم يثبت فهو ما بل موقوفاً **الحديث الثاني عشر** نقله بعضهم  
 عن شرح صحيح البخاري للعيني انه قال مرى عبد الرزاق في مصنفه  
 اخبرني موسى بن عقبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر و  
 عمر وعثمان كانوا يخونون عن القراءة خلف الامام وفيه انه ايضا  
 ما ذكر في الباب الاول ان عمر عن اجازة القراءة خلف الامام مع  
 ان الظاهر على تقدير ثبوته حملة على ما عدا الفاتحة بشهادة الاخبار  
 الدالة على تجوز الفاتحة **الحديث الثالث عشر** كان له  
 امام فقراءة الامام قراءة له وهو من اشهر ادلة مذهب الحنفية  
 قد اخرجوه جميع من الائمة بالطرق المتعددة وقد طال فيه الكلام  
 ردّاً وخرجاً وتوثيقاً وابواباً على ما بسطه الزيلعي بان حجر في تحرير  
 احاديث الهداية والعيني في البناية شرح الهداية وابن الهمام  
 في حواشي الهداية وغيرهم في غيرها وذكر انه مرى من طريق  
 عدة من الصحابة انس بن مالك وابن عباس وابي هريرة و  
 ابني سعيد الخدري وابن عمر وجابر بن عبد الله وبعض طرقه وان  
 كانت ضعيفة فبعضها قوية **الحديث الرابع عشر** اخرج  
 ابن حبان في كتاب الضعفاء عن تميم بن سالم عنه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من كان له امام فقراءة الامام قراءة له ولها حديث  
 مرسل على النسخة عن تميم بن سالم عنه قال قال رسول الله صلى

في كشف الغمّة عن جميع الأمّة عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فلم يصل الا وراء الامام وفيه انه لم يذكر له سجدة ولم يسم له فحراً لينظر فيه هل هو مما يحتج به وتصريح النقاد ان على ان هذا الاستثناء لم يثبت فهو ما بل موقوفاً

في كشف الغمّة عن جميع الأمّة عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فلم يصل الا وراء الامام وفيه انه لم يذكر له سجدة ولم يسم له فحراً لينظر فيه هل هو مما يحتج به وتصريح النقاد ان على ان هذا الاستثناء لم يثبت فهو ما بل موقوفاً

ابن عباس فآخريه الدارقطني عن عاصم بن عبد العزيز المدني عن عوث  
ابن عبد الله بن عتبة عنه مرفوعاً تكفيك قراءة الامام خافت او جهرا  
واما حديث ابى هريرة فقرأه الدارقطني ايضا في سننه عن محمد بن  
عباد الرازي عن اسمعيل بن ابراهيم التيمي عن سهيل بن ابى صالح عن ابي  
عنه مرفوعاً لم يسمع به شائس واما حديث ابى سعيد فآخريه  
ابن عدي في الكامل عن اسمعيل بن عمرو بن نجيم عن الحسن بن صالح  
عن ابى هارون العبدى عنه مرفوعاً من كان له امام فقرأه الامام  
له قراءة واخرجه الطبراني في معجمه الاوسط عن محمد بن عامر الدمشقي  
عن ابيه عن جده عن النضر بن عبد الله عن الحسن بن صالح عن  
العبدى به سنداً وسنداً واما حديث ابن عمر فآخريه الدارقطني  
عن محمد بن الفضل بن عطية عن ابيه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن  
ابيه مرفوعاً من كان له امام فقرأه له قراءة فآخريه عن خارجة  
عن ايوب عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً واما حديث جابر بن جابر  
فآخريه الطحاوى عن احمد بن عبد الرحمن نا عن عبد الله بن وهب  
اخبرني الليث عن ابى يوسف يعقوب عن ابى حنيفة النعمان عن موسى  
ابن ابى عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعاً من كان له امام  
فقرأه الامام له قراءة وعن ابى بكر نا ابو احمد نا سفيان الثوري عن  
موسى بن ابى عايشة عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في رواية كبرها نا عن ابى بكر نا ابو احمد نا اسرائيل عن موسى بن ابى  
عائشة عن عبد الله بن شداد عن رجل من اهل البصرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في رواية نا اسمعيل نا اسحق بن منصور نا الحسن بن صالح عن جابر

وليث عن ابي الزبير عن جابر فروعا مثله وعن ابن ابي داود وقد قال  
 ناس من بن عبد الله بن يونس نا الحسن بن صالح عن جابر يعني الجعفي عن  
 ابي الزبير عن جابر فروعا مثله واخرجه ابن ماجه في سننه عن علي بن محمد  
 نا عبد الله بن موسى عن الحسن بن صالح عن جابر عن ابي الزبير عن جابر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سكت له امام فان قراة الله  
 له قراة واخرجه محمد في الموطا عن ابي حنيفة نا ابو الحسن بن موسى بن ابي  
 عن عبد الله بن شاذان بن الهادي عن جابر نا النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من صلى خلف الامام فان قراة الامام له قراة واخرجه ايضا عن الشيخ  
 ابي علي نا محمد بن محمد البرقي نا سهل بن عباس الترمذي نا انا نا هيب بن  
 صلية عن ايوب عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فان قراة الامام له قراة واخرجه  
 الدارقطني والبيهقي عن ابي حنيفة نا اسناد المداوي بن الحسن بن عمار  
 عن جابر مثله واخرجه الدارقطني وابن عدي عن الحسن بن صالح عن  
 ليث بن ابي سليم وجابر عن ابي الزبير مثل رواية الطحاوي واخرجه ابي  
 عن ابي حنيفة نا اسناد المتقدم نا النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى  
 يقرأ فجعل رجل من الصحابة ينهاه عن القراءة في الصلاة فقام اليه فقال  
 عن القراءة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه فقال من صلى خلف  
 اماما فان قراة الامام له قراة واخرجه الدارقطني غرائب مالك من طريق  
 مالك عن وهب بن كيسان عن جابر فروعا نا محمد بن ابي حنيفة  
 الخفيف نا ابو حنيفة عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شاذان  
 عن جابر نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأ

له قراءة في رواية ان جابرًا قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم في  
الظلم والعصر وما ألبس رجل فنجاه فقلت انصرف قال اتخاف ان اقرا  
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتناكر ذلك حتى سمع النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال من صلى خلفه لا مأمر فان قراءة الامام له قراءة وفي  
رواية قال قرأ رجل خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنجاه انتهى وقال  
على القاري في شرحه تحت الرواية الاولى الحديث بعينه رواه احمد  
ابن ماجة وابن منيع وعبد بن حميد عن جابر انتهى **واورد من الخصم**  
**بوجه الاول** ان الحديث يجهل طقه مما لا يجزئ به كما قال الحافظ  
ابن حجر في تلخيص الحبير في تخريج احاديث الشرح الكبير حديث من  
كان له امام فقرأ له الامام له قراءة مشهور من حديث جابر والحق  
عن جماعة من الصحابة كتبها معلولة انتهى **وجوابه** ان الضمير في  
قوله كتبها راجع الى الطرق الى جماعة من الصحابة غير جابر لا يفيد  
معلولية طرق جابر وكفى بالاستدلال صحة طريق واحد ايضا  
والطرق المعلولة تعطيه قوة **الثاني** ان جماعة من النقاد قد اعلا  
الطرق المذكورة وجعلوها غير معتبرة فاعلم ان حبان بعد  
روايته عن انس بن سالم وقال انه يخالفنا لثقات ولا يعجبني الرواية  
عنه فكيف لا احتجاج به روى عنه الجاهيل والضعفاء انتهى واعل  
الدارقطني بعد روايته عن ابن عباس بانه موقوف عليه لا مرفوع  
وقال عاصم بن عبد العزيز ليس بالقوي ورفعوه وهم انتهى وقال ايضا  
قال ابو موسى قلت لاحمد في حديث ابن عباس هذا فقال منكروا  
واعل الدارقطني حديث ابن موريث بن محمد الرازي وقال تفرد به محمد بن عباد

الرازي وهو ضعيف انتهى في أصل حديث ابن عمر بن محمد بن الفضل  
متروك وقال بعد إخراجها من طريق خاتمة رتبة رفعه وهم ثم أخرج عن أحمد  
نا اسمعيل بن علي بن نافع عن ابن عمر موقوفاً عليه تكفيك وشارة  
الأماء وقال الوقت هو الصواب وأصل ابن عدي حديث ابن سميد  
بأن اسمعيل بن عمر لا يتابع عليه وهو ضعيف وأخرج ابن عدي  
حديث جابر بن طريق الحسن بن صالح عن جابر الليثي كجاءوا إلى النبي  
وقال إن الحسن قد فرغ جابراً بالليث والليث ضعفه أحمد والنسائي  
وابن معين ولكنه مع ضعفه يكتب حديثه فإن الثقات تدروا عنه  
كشعبة والثوري وغيرهما انتهى وأخرج الطبراني في الأوسط عن طريق  
سهل بن عباس عن اسمعيل بن علي كرواية موطأ محمد بن قال لم يرو  
أحد عن ابن علي مرفوعاً إلا سهل ورواؤه موقوفاً انتهى انتهى  
الدارقطني وأعله بسهل وقال أنه متروك ليس بشيء وأصل الدارقطني  
حديث جابر وقال هذا الحديث لم يسنده عن جابر غير ابن حنيفة وابن  
وهما ضعيفان وقد رواه الثوري وأبو الأحوص وشعبة وإسرائيل  
وشريك وأبو خالد وابن عيينة وجري بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى  
ابن أبي شداد مرسلاً وهو الضعيف انتهى وقال البيهقي في كتاب المعرفة  
وقد روى السفيان أن هذا الحديث وأبو عوانة وشعبة وجماعة من  
الحفاظ عن موسى بن أبي عائشة فلم يسنده إلى جابر ورواه عبد الله  
ابن المبارك أيضاً مرسلاً وقد رواه جابر الجعفي وهو متروك وليث بن  
أبي سليمان وهو ضعيف وإليه ما بينهما عليه إلا من هو أضعف منهما  
وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت مسلمة بن محمد الفقيه

يقول سألته يا موسى لراي الحافظ من حديث من كان له امام  
 فقرأه الامام له قراءة فقال لم يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 شيء وانما اعتد مشائخنا على الروايات عن علي وابن مسعود وغيرهما  
 من الصحابة قال ابو عبد الله اعجبني هذا لما سمعته فان اباموسى  
 احفظ من رأيت من اصحاب الراي على دبر الارض انتهى واخرجه  
 محمد في الموطأ عن اسرائيل بن حنبل عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله  
 ابن شداد بن الهاد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر  
 فقرأ رجل خلفه فغضب الذي يليه فليكن ان صلى قال لم غزني  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمرك فترهت ان تقرأ  
 خلف فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من كان له امام فان  
 قراءته له قراءة واخرجه في كتاب الآثار عن ابي حنيفة نا ابو الحسن  
 ابن ابي عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال صلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ورجل يصلي خلفه الحديث فحوروا به ابن شداد  
 واخرجه الدارقطني من هذا الطريق وقال زاد فيه ابو حنيفة عن  
 ابن عبد الله وقدر واه جبريل والسفيان كان وابو الاخوص وشعبة  
 وزائدة وزهير وابو عوانة وابن ابي ليلى وقيس وشريك وغيرهم  
 قال سألته واه الحسن بن عمار كراه ابو حنيفة وهو يضعف  
 انتم والجواب عنه ان هذه العلل التي ذكروها بعضها غير صحيحة  
 وبعضها صحيحة فغير مضر فاما ما علة حديث انس وابي هريرة  
 وابن عباس فغير مضر لان التميمية قد يتقوى بالصحيح ويقوى  
 بعضها  
 بعضها كان قال لعين في البناءة واه علة حديث ابي سعيد التميمي





ليث بن ابي سليم الثوري احد العلماء فيه ضعف يسير من سوء حفظه  
وكان فاضلا وصيا وعلم كثير انتهى وفي كتاب الترغيب والترهيب  
للنذري ليث بن ابي سليم فيه خلاف وقد حدث الثوري عن ضعفه  
يحيى والنسائي وقال ابن حبان اختلط في آخر عمره وقال الدارقطني كان  
صاحب سنة انما انكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد بحسب  
وثقه ابن معين في رواية انتهى به تعلم قوة طريق الطحاوي عن الليث  
عن ابي يوسف لقاضي يعقوب بن ابراهيم عن ابي حنيفة فانه لا شك  
في ثوبه ابي حنيفة وما فوقه ثقة وكذلك ابو يوسف فقد ذكر السهلي  
في كتاب الانساب لم يختلف احمد بن حنبل وابن معين وعلي بن المديني  
في ثبوته ثقة في النقل ولم يتقدمه احد في زمانه انتهى اما علة طريق  
سهل بن عباس عن اسمعيل بن علية يعني ضعف سهل فمجرد بكثرة  
الطرق القوية والاشياء الجيدة وهو جابر بن يزيد بن الحارث  
ابو زيد النخعي في الصحيحين في رواية ابن ماجه وعين فجوابة ان ضعف  
شعبه بطريق غيره مسمومه ليس مجمعا على تركه فقد وثقه سفيان  
وكيع وان ضعفه ابو حنيفة والنسائي وعبد الرحمن بن مهدي  
وابوداود كما بسطه الذهبي في ميزان الاعتدال وفي كتاب  
الترغيب والترهيب للنذري جابر بن يزيد الجعفي عالم الشيعة تركه يحيى  
ابن القطان وقال النسائي وغيره متروك وثقه شعبة وسفيان  
الثوري وقال وكيع ما شككت في شيء فلا تشكوا ان جابر الجعفي ثقة  
انتهى فمن اراد البسط في اقوال العلماء في وثقه وتضعيفه فليرجع  
الى تهذيب التهذيب اما علة ضعف ابن حنيفة وعلة كون الحديث

امام دارالعلوم علیہ السلام رحمہ اللہ نے فرمایا ہے کہ قرآن مجید کی ہر آیت میں ایک نیا ہیرو ہے جس کی زندگی اور وفات کا بیان ہے۔

200 15161

این کتاب از قلم آقای محمد

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحامد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصريحين وعبدالله

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحامد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصريحين وعبدالله

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحامد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصريحين وعبدالله

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحامد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصريحين وعبدالله

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يثبت اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق لم يهزم بالادب وكان ما موافق لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الثبار مثل عبدالله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق وحامد بن زيد ووكيع وكان يفتي برأيه والايمه  
الثلاثة مالاك والشافعي واهل و آخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تحامل الدارقطني عليه وتقصيه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبية معاملة ومنثرة وغريبة وموضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة واابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة الثوري من الاثبات ومن رجال الصريحين وعبدالله

ابن شداد من كبار الشاميين وثقاتهم فإن قلت هذا الحديث زاد فيه أبو حنيفة جابرًا قلت الزيادة من الثقة مقبولة ولئن سلمنا فالمراسيل عندنا حجة انتهى **وقال** ابن الهمام في فتح القدير بعد ذكر الحديث الذي نحن بصدده لا قدر روى من طرق عديدة مرفوعة عن جابر بن عبد الله وقد ضعف وأعتزل المضعفون لرفعه مثل الدارقطني والبيهقي وابن عدي أنه مرسل لأن الحفاظ كآل سفيانين وأبي الحسن وشعبة وإسرائيل وشريك وأبي خالدة وأدالان وجريرو عبد الحميد وزائدة وزهير ورواه عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من صلى خلعت مأم فإن قراءة الإمام له قراءة وقوله حان الحفاظ الذين عدوهم لم يرفعه غير صحيح قال أحمد بن منيع في مسنده أنا اسحق الأزرق نا سفيان وشريك عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة قال وحده شاذ عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد عن النبي عليه السلام فذكره ولم يذكره جابر وأرواه عبد الحميد نا أبو نعيم نا الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر فذكره وأستأخذ حديث جابر الأول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم فهو آسفيان وشريك وجريرو وأبو الزبير رفوعة بالطرق الصحيحة فبطل عدوهم في أمر رفعه ولو تفرد الثقة وجب قبوله لأن الرفعة زيادة وزيادة الثقة مقبولة فكيف ولم يتفرد الثقة قد يسند الحديث <sup>ستل</sup>

أخرى وأخرجه ابن عدي عن أبي حنيفة في ترجمته وذكر فيها قصة  
 فيها أخرجه أبو عبد الله الحاکم قال قال أبو محمد بن بكر بن محمد بن حمد  
 الصيرفي نا عبد الصمد الفضل البلخي نا مثنى بن ابراهيم عن أبي حنيفة  
 عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من  
 الأصحاب ينهاه عن القراءة في الصلوة فلما انصرف قال اتهماني  
 عن القراءة خلف النبي صلى الله عليه وسلم ففتنازعنا حتى ذكرنا  
 ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال من صلى خلف امام فان قراءة  
 الامام له قراءة وفي رواية لابن حنيفة ان ذلك كان في الظهور او  
 العصر وهذا يفيد ان اصل الحديث هذا غير ان جابر اروي من محل  
 الحكم فقط تارة والمجموع تارة ويتضمن رد القراءة خلف الامام لانه  
 خرج تأييدا للنهي في ذلك الصحابي عنها مطلقا وفي السرية خصوصا  
 لا ابا حجة فعلها وتركها فيعارض ما روي في بعض روايات حديث  
 ما لي انا زعم القرآن انه قال ان كان لا بد فالفاتحة وكذلك ما رواه  
 ابو داود والترمذي عن عبادة بن الصامت قال كنا خلف  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الفجر فقرأ فقلت عليه  
 القراءة فلما فرغ قال لعلماء تقرأون خلفنا ماكم قلنا نعم قال  
 لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها وتقدم  
 لتقدم المنع على الاطلاق عندنا لعارض ولقوة السند فان حديث  
 المنع اصح في بطل رد المتعصبين وتضعيف لمثل أبي حنيفة مع  
 تخصيصه في الرواية الى الغاية حتى انه شرط التذكير لحوال الرواية

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

دعایاں و تسبیحیں و تہجد و نماز و کھانا و پانی و سب کچھ

[illegible]

لقد والله اكرم  
راجون  
وعلي  
فخيتي المقلون  
الغلام  
فخيتي  
الاعوام





ان القدره  
نترت لا حياء  
ابو حياء  
ارادوا  
على التمدد  
اربع  
تقر ان  
ان الحياء  
محمد بن  
ابو حياء

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الامم الامم

الحديث عبادة وغيره مما سياتي ذكره وجوابه على ما ذكره  
 ابن الهمام كما نقله أن هذا الحديث يقدم عليها لقوله  
 وضعف سندها ولتقدم المنع عند التعارض كما تقر في الأصل  
 في بحث التعارض وفيه نظر فإن ضعف سند تلك الأحاديث  
 ممنوع كضعف هذا الحديث والمنع لا يستفاد أصلاً من هذا  
 الحديث بل لا يدل إلا على الكفاية لا على الممانعة السابعة  
 يثبت حمل هذا الحديث على قراءة ما عدا الفاتحة بقرينة تلك  
 الأحاديث وجوابه أنه ياباه ظاهراً إطلاق هذا الحديث  
 وقد يقال إن مورد هذا الحديث هو قراءة رجل خلف النبي  
 صلى الله عليه وسلم سجد اسم ربك في الظهور العصر كما مر من طريق  
 عن جابر فهو شاهد كونه وارد في ما عدا الفاتحة إلا أن يقال  
 المصدر المضاعف يفيد العموم والعبارة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب  
 وقد يقال إن هذا الحديث ليس بنص على ترك قراءة الفاتحة  
 بل يحتملها ويحتمل قراءة ما عداها وتلك الروايات تدل على وجوب  
 قراءة الفاتحة واستحسانها أيضاً فينبغي تقديمها عليه قطعاً  
 فإن قلت قد روى الحديث الذي نحن فيه جابر وقد حملوه  
 على مطلق القراءة واستثنى المأموم من قراءة الفاتحة كما مر  
 برواية الترمذي وغيره قلت نعم قد حمله جابر على ذلك  
 واستثنى المأموم من لأصلوة الأبقراءة الفاتحة لكنه فيه  
 لم يذكره مرفوعاً وحديث عبادة في عدة استثناء المأموم  
 مرفوعاً صحيحاً وقد يقال إن هذا الحديث لعمومه يدل على ثبوتها

٢٥

١٥٠

قراءة الامام فاتحة كان او غيرها وحديث عباد و غيره خاص  
 في باب لفاتحة واذا تعارض العلم والنحو يخص العلم بالخاص  
 شجاع عنه بان هذا يستقيم عندنا لثبوت العلم ظنيا واما  
 عندنا لثبوتين بقطعية فثبت حكم التعارض في قدر ما تناوذا  
 كما هو مبسوط في غايه الاصول الثامن انه يثبت من هذا الحديث  
 على القراءة في الجهرية او الجهر بالقراءة ويحتمل ان يبطله  
 ما ورد في بعض طرقه ان ذلك كان في السرية في السور بالقراءة  
 التاسعة ان ابن عمر وجابرا وابا هريرة الذين روى هذا الحديث  
 من طرقهم قد افتوا وعلموا بخلافه وجوزوا القراءة مطلقا وفي  
 السرية كما ذكرنا ثم الراوي اذا خالف مرويه دل ذلك على  
 نسبه وجوابه ان ابن عمر جابرا ثبتت عنهما الاجازة لثبوت عنهما الكفاية  
 كما مر ايضا فيكون ذلك مؤيدا لراويهما مع ان خلاف الراوي  
 انما يدل على النسب اذا كان خلافاً بيقين ويثون بعد روايته  
 باليقين واشتات ان اجازتهم القراءة كانت بعد الرواية في حين  
 الممانعة على ان الثابت عنهم الاجازة لا على سبيل الوجوب لركنية  
 فلا ينافي ما ثبت بالحديث من الكفاية وهذا القدر يكفي الرد على  
 القائلين بالوجوب لركنية وان لم يوافق مسلك جماعة من الحنفية  
 العاشر انه قد تفرق في اصول الحنفية ان الخبر اذا ترك الصحابة  
 الاحتجاج به عند اختلافهم في مسألة يصلح الخبر ليدل الا لاحد  
 الطرفين فيها يرد الخبر لانه لو كان صحيحا لاحتج به واحد من  
 الصحابة ولما لم يحتج واحد منهم علم انه ليس بقابل للحجية

٩١

٩٢

١٥١

١٥٢

كذا في تحرير الاصول وشروحه ومن المعلوم ان مسألة القراءة  
 خلف الامام مما اختلف فيها الصحابة والجمهور احد من المانعين  
 والتاريخين لهذا الخبر يدل ذلك على انه ليس بمعتبر ولا يليق بالحجة  
 وجوابه ان الحنفية قد اختلفوا فيه على اقوال ثلاثة احدها  
 الرد مطلقا وثانيها القبول مطلقا والثالث هو هو مختار صاحب الترجمة  
 انه اذا كان الخبر ظاهرا للمختلفين ولم يتوجلا لياحدهم كان ذلك دالا  
 على النقصان وان لم يكن ظاهرا يقبل من غير نقصان فان اعتبر  
 القول للثاني فلا يراد وان اخير الثالث فكان لك لعدم ثبوت ان  
 هذا الخبر كان ظاهرا فيما بين المختلفين وانه وصل الى المجوزين وان  
 اختير الاول فكان لك لان احتياج المانعين لهذا الخبر ثابت بمكان  
 عليه الآثار المنقولة عنهم وفيه نظر بعد على المذهب الاول  
 اذ لم يرد عن احد من الصحابة المانعين الاحتجاج به على فوائدهم  
 وان ثبت منهم ما يوافقه الحادى عشر ان الحنفية قد صرحوا  
 بان خبر الاحاد فيما يعم به البلوى اى يحتاج الكل اليه حاجة  
 متأكدة مع كثرة تكرره ليس بمقبول بل هو اما مردود او منسوخ او  
 ماؤل وفعوا عليه عدم قبول خبر نقض الموضوع بمس الذكر وعدم  
 قبول خبر دفع اليدين وخبر الجمهور بالبسطة وغير ذلك على ما هو  
 مبسوط في كتبهم الاصولية وان كان الاصل والفروع كلها مالا يخلو  
 عن ايرادات مستحكمة وخدشات واضحة ومن المعلوم ان  
 القراءة خلف الامام وتركها مما يعم به البلوى وتشتد اليها الحاجة  
 فكيف يقبل فيه خبر الاحاد للحجة وجوابه ان صاحب التحرير

[illegible][illegible]

اسماء ابی بنی علی  
ابو جری حمزہ  
امام و فخر ملک  
من القراءۃ خلف  
الامام موسیٰ  
نام کو خلف  
ان موسیٰ  
مام و کوا  
خلف مختلف  
علم من قراءۃ  
فی السیر علی  
ول الد

الوجوب أو الاستحباب أو السنة لأنه امر يعم به البلوى فلا يعتبر  
الخبر وجوباً به أن مذهبه فيما إذا كان الخبر في امر يتلى به  
كل أحد يعلمون فيه يعمل مخالفاً لما يعلمون به والحديث الذي نحن  
فيه ليس من هذا القبيل لأن عمل الصحابة في القراءة خلف لأمم  
مختلفة قولاً وفعلًا وتظيره ما ذكره بحر العلوم أيضاً أن حديث  
رفع اليدين ليس من هذا القبيل لأن عمل الصحابة كان مختلفاً  
فمنهم من كان يرفع ومنهم من لا يرفع فليس لحديث ما يخالف عمل  
أهل البلوى بل يوافق عمل البعض ويخالف عمل البعض هذا لا يوجب  
ويعدل التثنية والتي الذي يظهر بالنظر الدقيق ويقيده محناً  
التحقيق هو أن الأحاديث التي استدال بها أصحابنا ليس فيها حديث  
يدل على النهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام خصوصاً حتى يبارك  
به الأحاديث الواردة في قراءتها خلف الإمام خصوصاً فيدل  
ذلك بالجمهور أو الترجيح أو التساقط أو الاستحسان هي متنوعة إلى أنواع  
ثلاثة فمنها ما يدل على وجوب الانصات عند القراءة كالحديث الأول  
وهو وإن كان بظاهر لفظه وعمومه يدل على الانصات مطلقاً لأن  
النظر الدقيق يثبت بأنه يمنع من القراءة مع قراءة الإمام في الجهرية  
بحيث ينحل بالاستماع والتدبر ولا يدل على وجوبه في الجهرية شأناً

[illegible]

قوله ليس فيها  
فما يحدث يدل على صحة الرواية  
الفاخرة قطعاً لا سيما في النسخ من تاريخ  
المتأخرين وقد عرفت ما في النسخ  
المتأخرين من الفاخرة فقلت على قولهم  
البيان نورث روايات الباقين فقلت  
فقلت لا سيما في النسخ من تاريخ  
المتأخرين وقد عرفت ما في النسخ  
المتأخرين من الفاخرة فقلت على قولهم  
البيان نورث روايات الباقين فقلت



في كفاية قورانه  
 الامام المقتدى سوارك  
 قورانه القاطع كونه غير قاطع فاقابل بالانجيج  
 بعض قروا خاضعين لكن كثير من الاحادث الموجهة  
 وليس هو اودون من كثير من الاحادث الموجهة  
 القاطع كونه غير قاطع فاقابل بالانجيج  
 ذلك بل هو غير قاطع

[illegible]

المستفاد من إفادة الاستفاد  
في غيبة الف في غيبة الف  
عنه الفصل الأول منه  
الحادي عشر منه  
عنه الفصل الأول منه  
الخاص

[illegible]

تبيح في الفنون الشرعية وجلالة المقام يقول في فتح القدير رحمه لا يخفى  
ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل  
باقوى الدليلين وليس مقتضى اقواهما القراءة بل المنع انظر قلنا له  
انظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال اما علمت ان الادلة كثيرة منها  
لا يدل على المنع بالكلية وبعضها وان دلت على ذلك فهو ساقط بالحجة  
اما قرح سمحك ان العبارة ليست لقوة الدليل في نفسه بل مع قوة  
دلالته وطريق الاحتجاج به ودلائل صحابنا ان سلم ثونها قوية  
بالنسبة الى ادلة غيرنا لكن قوة دلائلنا على عموم ما ذهبوا اليه مقدور  
ومجرد ثونها قوية في نفسها لا يعطى فائدة اما عرفت ان اختلاف  
المانعين والجوزين قد ادى الى ان شرذمة من الطائفة الاولى قالوا  
بمحرمية القراءة وشرذمة منهم نفوهوا بفساد الصلوة وطائفة عظيمة  
من الجوزين قالوا باشتراطها في الصلوة وان الترك مفسد لها وترقى  
بعضهم حيث قالوا بفساد صلوة مدرك الرثوم ايضا لتركها ومن المعلوم  
ان قول فساد الصلوة بالقراءة او هن من فسخ الثبوت والقول  
بفساد الصلوة بتركها له نوع من قوة الثبوت وان كان ما ترقى به  
بعضهم من خطأ عن درجة الثبوت فهم وقوع هذا الاختلاف وقوة  
في جانب الخلاف لا بد ان يحتمر بالاحتياط بالقراءة على ما صرحوا  
به في المسائل الخلافية وقد رد على النصارى المكي ايضا قول ابن الهيثم  
حيث قال في شرح موطأ محمد بن قنبل عن بعض مشائخنا ان القراءة  
خلف الامام فيما لا يجهر لا يكره للاحتياط ورحمة ابن الهيثم بان  
الاحتياط هو العمل باقوى الدليلين وليس مقتضى اقواهما القراءة



[illegible]

المجلد الثالث - استكمال بالانوار  
الاول

كتاب  
الاحتجاج

كتاب  
الاحتجاج

قوله عبد الله  
ابن يقطين  
عن  
ابن يقطين

في الفصل الاول ايضا وليس هناك ما يعلم به تاخر احدهما عن  
 ثانيهما فليصير الاحتجاج باحدهما دون ثانيهما والثاني  
 ان كثيرا منهم لم يحكموا بالمنع والكراهة او الحرمة بل عابوا قهرا  
 تدل على مجرد الكفاية فلا تكون سندا على الكراهة والثالث  
 ان كثيرا من تلك الآثار مما لا يحجج بسندها كثر زيد بن ثابت من قوا  
 خلف الامام فلا صلوة له فقد قال البخاري في رسالة القراءة في حق  
 سنده لا يعرف لهذا الاسناد مع بعضهم عن بعض ولا يصح مثله  
 انتهى ذكره الزيلعي وقال ابن عبد البر قول زيد بن ثابت من قدا  
 خلف الامام فضلالته تامة ولا اعادة يدل على فساد ما روى  
 عنه انتهى وكثر على من قرأ خلف الامام فقد خطا الفطرة كما نقله  
 عن ابن حبان والدارقطني وكثر سعد وددت ان الذي يقرأ خلف  
 الامام في فيه جبرة قال ابن عبد البر حديث منقطع لا يصح ولا  
 نقله ثقة انتهى والرابع ان بعضها محمولة على ترك القراءة في  
 الجهرية فقط لا في السرية كثر ابن عمر وغيره على ما مر فلا يصلح  
 سندا للحنفية والخامس ان كثيرا منها ذكره الفقهاء من دون  
 سند مستند كقول شمس الائمة السرخسي ان فساد الصلوة  
 مروى عن عدة من الصحابة بالقراءة وكقول العيني وغيره ان  
 منع القراءة مروى عن ثمانين فخر من الصحابة فان امثال ذلك  
 وان ذكره كبار الفقهاء لكن اكثرهم ليسوا بمحدثين ولم يسندوها  
 باسناد معتبرة في الدين ولا عزوها الى المخرجين المعتمدين فكيف  
 يطمئن به في ثبات امر من امور الدين وما ذكره الشيخ عبد الله بن يعقوب

لین صفت    بهر ذرات سازد    و قائل الخلیا    و قائل النخیلا    حجتی را بر کتب    الحاکم بنده    شعاع نهد    احویل او    سالت خو    و قائل خزنه    غنای کرد    مایه لاله    الدن

[illegible]

يكون مخالفا للكتاب السنة فكيف وهو غير ثابت عن علي لما ذكرنا  
من رواية عبد الله بن ابي رافع عنه بخلافه انتهى **والثامن**  
**اشجاعة من الصحابة** قد ثبتت عنهم تجويز القراءة خلف الامام ايضا  
تمام سابقا فما ارجح لاحتمال انكار المنع وترك هذا قطعا فان قيل  
لثولها موافقة لاحاديث المرفوعة قلنا كذا لك انكار التجويز ايضا  
موافقة للمرفوعة فان قيل لثول الذين ثبتت عنهم المنع يوافق  
رايهم الكتاب قلنا قد مر ان الكتاب لا يثبت التعمير مطلقا ولا اطلاق  
الايجاب فان قيل لثولهم اجازة من المجوزين قلنا هذا مورد  
المنع عندنا لما هي من فان قيل لثول المانعين كثر قلنا هذا ليس  
بالظاهر لما علم ان كثيرا منهم رويت عنهم الاجازة بدون الممانعة وان  
اكثر من رويت عنهم الممانعة رويت عنهم الاجازة فان قيل خذا  
من حواشي الهداية للبر نفور وان انكار الصحابة اذا كانت غير مطلقة  
بالقياس كانت محمولة على السماع فيما مضى الخبر المقتضى لوجوب قراءة  
الفا تحته على المأموم والنصر الموجب للمهر اذا تعارض ما يعمل بالحر و  
ترك ذمهما فخر الله عنه خير من عبادة الثقيلين وكان الاجتناب  
من المحرمين من انكار الواجب قلنا فيه أولا ان انكار الصحابة  
اذا كانت غير معقولة عدت مرفوعة حثما لكون الصحابة عدلا  
واستنباد ان يحجزوا بشئ ليس محالا للاجتهاد ما لم يطلعوا عليه  
سماعا فكيف تعارض الخبر المقتضى لقراءة الفا تحته لكونه مرفوعا  
حقيقة والمرفوع حثما ادون من المرفوع حقيقة وان صح سندهما  
ووضع مورد هما والتعارض بين الشيئين يقتضي مساواة الطرفين

وقوله لا خلاف في منع  
على الاثر هو السليم  
الآيات والامارات  
الصحة في الروايات  
غير ما نقل في الدر المنثور  
من عود في زمانه  
فيما عرفت في مثل  
هذه المسائل حيث  
يوجب احد الطرفين  
ان يخطب الاخر فليس  
دليلا على استحباب  
١٧٣  
ان يخطب من المشركين  
ومن ضمن ما لا يخفى  
الاختلاف في منع  
الدين والاسرار  
بالسنة والجماع  
ودفع اليمين  
والمنع من الوقوف  
في غير ذلك من الجاهل  
من الجاهل والدين  
في مثل هذه المسائل  
التي هي من الخلاف  
الصحي



بل الواجب في امثال ذلك ان يشهد بين المرفوع حقيقة وبين المرفوع حكماً  
 حق الواسع فان لم يمكن وجه من وجه الحكم فكل واحد يترك وخذ  
 من قوله الا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وثانها ان آثار الصحابة  
 ليست بنصوص محرمة حتى ترجع على الوجبة بل هي مجوزة للتردد  
 مالة على التفتية وما هو مشتغل منها على جرو وعيد ليس له طريق مستند  
 وثالثا انه انما يقدم المحرم على الوجبة العينية يمكن الجمع بينهما كما لا ينز  
 اهمال احدهما فاعمال الدليلين اولى من اهمال احدهما كما صرحوا به في  
 مواضع عديدة وههنا الجمع ممكن بان يحمل النص المرفوع على الاستحسان  
 والآثار على الكفاية وان يحمل الموجب على القراءة في السرية وسكتا  
 الجهرية والآثار على القراءة في حالة القراءة او الجهرية باقراءة وتخفى  
 من الخاتمة والمنازعنا وان تحمل الآثار على ما عند الفتاوى فظهر من هذا  
 كله ان استدلالهم بالآثار على مذهبههم وان كان هو مسلك عامتهم  
 لا يخلو عن اشياء لازمة عليهم وفيه وضوحان قول من قال بفساد المسلك  
 بالقراءة خلفه لا يثبت واستند ببعض الآثار المذكورة ساقط عن  
 الاعتبار لا ينبغي ان يلتفت اليه ولو الابصار الاصل الرابع  
 في الاستدلال بالاجماع وقد استدلت بخرقة قليلة من  
 اصحابنا في هذه المسئلة باجماع الصحابة كما قال صاحب الهداية  
 بعد ذكر حديث قراءة الامام قراءة له وعليه اجماع الصحابة  
 ورد لا الجوفوري في حواشيه بقوله لو كان فيه اجماع لكان  
 الشافعي اعرف به انتهى وما يرد لا ايضا مطالعة كتب الحديث  
 فانها متواطئة على كل خلاف الواقع بين الصحابة في هذه المسئلة

١٧٣

الاصول الرابع في الاستدلال بالاجماع



ولامبرهن ومع ثبوته خلافه أيضاً مروي وإن لم يوجد له الرد الضمري  
 وبما تجمل في المسألة ليست تجمل الإجماع ولا الإجماع المستثنى ولا الإجماع  
 الصريح ولا الإجماع الأكثرى **الأصل الخامس** في الاستدلال  
 بالمعقول قلنا ثروا فيه وجوهاً منها ما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار  
 بعد ذكر الأخبار فلما اختلفت هذه الآثار المروية التمسنا حكمه من  
 طريق النظر ف رأينا هم جميعاً لا يختلفون في الرجل ياتي الإمام وهو في  
 أسنة يسلم ويركع معه ويصلي بتلك الركعة وإن لم يقرأ فيها شيئاً  
 فلما اجزأه ذلك في قوته الركعة احتمل أن يكون إنما اجزأه ذلك لما كان  
 الضمري واحتمل أن يكون إنما اجزأه ذلك لأن القراءة خلف الإمام  
 ليست عليه فرضاً فاعتبرنا ذلك ف رأينا هم لا يختلفون أن من جاء  
 الإمام وهو في ركعة قبل أن يدخل في الصلوة بتكبير كان منه أن ذلك  
 لا يجزئيه وإن كان إنما تركه لحال الضرورة ونحوه فوات الركعة فكان  
 لا بد له من قومة في حال الضرورة وغير الضرورة فهذه صفات الفرض  
 التي لا بد منها في الصلوة ولا يجزئ الصلوة إلا بأصابتها فلما كانت الصلوة  
 مخالفة لتلك وساقطة في حال الضرورة كانت من غير جنس ذلك  
 فكانت في النظر أنها ساقطة في غير حالة الضرورة فهذا هو النظر في ذلك  
 وهو قول أبي حنيفة وإبي يوسف ومحمد انتهى فيه ما فيه أو لا  
 فلأن كون مدركاً للركعة مدركاً للركعة مما وقع فيه نزاع فليس  
 للإجماع إلا أن يقال إن الخلاف حادث بعد عصر الصحابة وهم  
 متفقون على ذلك ولم ينقل عنهم ما يدل على خلافه دلالة واضحة  
 كما تم تحقيقه بأبراهيمين الواضحة وأما ثانياً فلأن عدم سقوط

الأصل الخامس في المعقول

التكبير والقيام عن مدارك الركوع مع كونه محلاً للضرورة لا يدل على  
عدم سقوط القراءة للضرورة وذلك لان النطق بالتكبير واداء اداء  
القيام المفروض ليس امرًا محتملاً كاملاً مدفوعاً بالقراءة ففى ارتكابها الغنا  
قوات الركعة ولا كذلك فى القيام والتحرية والحكم بدار على ما هو الغنا  
على ما هو المناسب وإنما ثالثاً فلان بعض الفرائض تسقط عند  
كالقيام عند الجهر عنه والركوع والسجود عند الجهر عنه ولا يقدح ذلك  
فى الفرضية الا ان يقال سقط ما يسقط انما يكون الى خلف عنه وان  
القيام اذا سقط كان القعود ونحوه خلفاً عنه والركوع والسجود اذا  
سقط كان الائمة خلفاً عنه وليس فرض يسقط عند الضرورة بل  
والقراءة تسقط عن مدارك الركوع بل خلفاً فدل ذلك على انها  
ليست بمفروضة على المقتدى راساً والامام سقطت كلية لا يقال القراء  
ايضا تسقط الى خلف وهو قراءة الامام الحديث قراءة الامام لا تقوى  
لما جعل قراءة الامام خلفاً لهذا الحديث فتخصيصه بمدرك الركوع  
من غير تخصص لا طلاق الحديث على ان قراءة الامام ان كانت  
فليس من افعال فائت الاصل والفرائض تسقط عند الضرورة الا الى  
خلف من فائت الاصل فيمكن ان يقال ليس المراد فى الحديث الخلفية  
بل المراد ان الشارح منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه كما  
ذكره الطحاوى فى حواشى رائق الفلاح وفيه ما سبق ذكره من دلالة  
الحديث على المنع ممنوعة والتوجيهات التى ذكرها مقدوحة  
واما رابعاً فلان كون القراءة ساقطة عند الضرورة لا يوجب كونها  
من غير جنس الفرائض مطلقاً بل كونها من غير جنس الفرائض التى

لا تسقط مطلقاً فيجوز ان تنقسم القراءة الى قسمين احدهما  
 ما لا يسقط ولو في حال الضرورة الا الى خلف وثانيهما ما يسقط عند  
 الضرورة لا الخلف ولما كان المقدمات بعد تسليمها لا تنفيها  
 ان القراءة عن المقتدى ساقطة الفرضية لكن لا يلزم من ذلك المحرقة  
 او الكراهة لان يقال غرض المستدل بحج الاستقاط الفرضية بمقابلة  
 القائلين بالفرضية ومنها ان استماع الخطبة واجبا لكتابات السنة  
 مطلقاً عند جمهور العلماء فهم ابو حنيفة ومالك والشافعي ومقيداً  
 بما اذا قرئ القرآن فيها على ما حكى عن الشعبي والنخعي من المعلوم ان  
 قراءة القرآن مثل قراءة الخطبة فيجب استماعها لاشتراك العلة وفيه  
 ان استماع وجوب الخطبة ليس بحيث يوجب الانصات مطلقاً حتى  
 السكتات فليكن حال القراءة كذلك بان تجوز في السرية وفي حال  
 السكتات ومنها انه لو قرأ المقتدى تكون له قرأتان في حالة واحدة  
 ولا نظيره في الشريعة وفيه ان اجتماع القراءة الحثمية والحقيقية  
 مما ليس يستنكر لا عرفاً ولا شرعاً ومنها ما ذكره العيني وغيره معارضة  
 للشافعي ان المقتدى لا يخلو اما ان يقرأ أمناً على القراءة الامام واما  
 ان يقرأ في سكتات الامام فان نازع فقد خالت الحديث والقرآن  
 وان قرأ حال السكته في ليست بواجبة على الامام باتفاق لاعلاء  
 فكيف يقرأ عند الفقدان وفيه انه لو قرأ القائلين بفرضية  
 الفاتحة على المقتدى قطعاً لكن لا يثبت منه باستقلاله المدعى  
 عموماً لجواز ان يقال بالقراءة في السرية وفي الجمهورية حال السكته و  
 تركها عند فقدانها وبعد التنبأ والتي تقول الذي يقتضيه

ما  
 ينهك

١٧٤

وهي

وهي





محمد بن الفضل لا يأتي بالشأن وقال غيره يأتي به والصحيح انه ان كان  
 الامام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشأن وان كان يسري يأتي به استقم  
 واما قوله ان القراءة فرض فاطلاقه غير مسلم عندنا فان احببنا قالوا  
 ان القراءة فرض في حق الامام والمنزلة والاستماع فرض في حق المقتضى  
 لا القراءة فلا يلزم من تركه تركه الفريضة فان قلت قوله تعالى فاقروا  
 ما تيسر من القرآن يدل على افتراضه على كل انسان قلت هو عندنا  
 مخصوص بمحدث قراءة الامام قراءة له فلا تثبت فرضيته له وقد مر  
 ما يتعلق بهذا سابقا ثم قال ويقال له ارايت اذا لم يجهر الامام  
 بجهر من خلفه فان قال لا فقد بطل لان الاستماع انما يكون بما يسمعه  
 اقول هو لا يرد الا على من استدال بهذه الآية على وجوب السكوت  
 مطلقا لا على من استدال به لوجوب السكوت في الجهرية خصوصا  
 على انه مندفع عنه ايضا كما مر سابقا وفيه ما فيه كما مر ايضا ثم قال  
 وروى عن ابن عباس ان قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا في الخطبة  
 اقول قد مر ان الراجح هو كونه نازلا في القراءة وعلى تقدير التسليم  
 فالعبارة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فالجهرية بموجب استماع  
 الخطبة ليس لخصوص الخطبة بل للاهتمام بالقراءة والموعظة  
 وهو موجود في الصلوة ايضا فيجب فيها السكوت ايضا ثم قال ولو  
 اريد به في الصلوة فحق نقول انما يقرأ خلف الامام عند سكوت  
 اقول هذا صحيح ان لم يقل بافتراض القراءة والا فلا يستقيم لعدم  
 افتراض السكوت ثم قال وقد روى سمرة قال كان لرسول الله صلى  
 عليه وسلم سكتان سكتة حين يكبر وسكتة حين يفرغ من قوله



شيت فيضانيه  
عبدالله بن  
بين الفاضل  
الامام حسن  
الامام علي  
الامام محمد  
الشافعي  
الشافعي  
علي بن  
وتوفيق  
القاضي  
سكن



والآخر جليليه من وجه آخر عن سعيد عن قتادة بلفظ سكتة  
حين يكبر وسكتة حين يفرغ من القراءة عند الركوع ثم قال من آخر  
إذا قال ولا الضالين قلت فالحاصل عن قتادة أنه إما كان يقرأ  
في محل الثانية هل هو بعد تمام الفاتحة أو بعد انتهاء القراءة قبل  
الركوع أو كان يزيد الثانية من قبل راي كما فهم عنه الدارمي انتهى  
ثم استدل البخاري أنه خرج في كتاب القراءة خلفه الإمام تامي  
ابن اسمعيل نا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن بن سلمة بن عبد الرحمن  
قالا إن الإمام سكتين فاغتموا القراءة فيها ثم استدل اليه  
أنه قال ناصد قتب بن الفضل المروزي نا عبد الله بن رجا المكي عن  
عبد الله بن عثمان بن خيثم قال قلت لسعيد بن جبيرة أقرأ خلف ما  
قال نعم وإن سمعت قرأته ألم أحدثوا شيئا لم يكونوا يصنعونه قال  
كانوا إذا أم أحدهم التاسعة ثم انصت حتى يظن أن من خلفه قد قرأ  
فانتهى الكتاب ثم قال هذا موقوف صحيح فقلنا لا يسعد بن جبيرة  
جماعة من علماء الصحابة ومن كبار التابعين ثم استدل البخاري  
تامي بن اسمعيل نا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال  
يا بني أقرأ إذا سكت الإمام واسكوا إذا جهر فإنه لا صلائين لم يقرأ  
بفاتحة الكتاب ثم قال له صلوا وفي جامع الترمذي ما بعد رقا  
حديث قتادة عن الحسن عن سمرقند بن شريك عن الحسن بن علي بن حماد  
من أهل العلم يستحبون للإمام أن يسكت بعد ما يفتتح الصلوة  
وبعد الفراغ من القراءة وبه يقول أحمد والشافعي وأصحابنا انتهى  
وفي نسخة الجاهل ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يسكت بعد التامين

سلسلة طويلة بحيث يقرأ المأموم فاتحة الكتاب ثم سنة قل من  
الآية من يتعملها فهي من السنن المبركة انتهى اذا عرفت  
هذا فنقول لما ذكر الشافعية ان الامام ان يسكت بقدر ما يقرأ  
المؤتمرا ورده عليه اصحابنا بكونه قلب الموضوع كما قال هذا الشافعية  
في شرح الوقاية وسكوت الامام يقرأ المؤتم قلب الموضوع انتهى وقال  
علي القاري في المرقاة شرح المشيئة قال زين العرب يسكوت صلى الله عليه  
وسلم سكتين احداهما كان بعد التكبير فائدتها ان يرفع المأموم  
من النية وتبديل الاحرام وتأمينها بعد فاتحة الكتاب لغرض منها  
ان يقرأ المأموم الفاتحة ويرجع الامام الى الاستراحة وفي كل منهما  
نظر اذا السكينة الاولى لم تكن خالية عن الذكر كوز السكينة الثانية  
لنفس الاستراحة مسلم لكن كونها يقرأ المأموم قلب الموضوع فلا  
له في الحد يث انتهى وفيه نظر يرجع الاول ان عدم دلالة  
الحديث على كون السكينة الثانية لقراءة المأموم ان اريد به عدم  
دلالة الحديث صريحه ونسجه في سلم وان اريد به عدم مطلق الدلالة  
فمنوع بشهادة ما في الهجوة وشهادة اثر سعيد بن جبيل المروي في  
كتاب القراءة وفيه ان طول السلسلة الاولى التي كانت بعد التكبير  
قبل القراءة ثابت من روايات عديدة متضمنة على قراءة النبي صلى  
الله عليه وسلم بعد التكبير سر التوجيه والثناء وغيرهما من الاذكار  
والادعية على ما هو موجود في كتب المتبركة واما طول السكتين الثانية  
اي بعد الفاتحة والسورة والثالثة اي بعد تمام القراءة فلا يثبت  
من روايات معتبرة بل الظاهر ان الاولى كانت للتأمين والثانية





تابعاً يعني كما كان الضعيف يقتدي بصناعاتك فاقتد انت ايضا بضعف  
واسلك سبيل التخصيف في القيام والقراءة انتهى قال السيوطي في  
مرقاة المصعود الى سنن ابي داود قد لغزت ذلك يقول في رواية  
الفقه هل مركبه بخبر صحيح غريب المقصد عن امام في صدق بيقينه  
وهو بالما مو فيها مقتدى بانتهى لهذا ذكر الفقهاء ان الامام اذا علم  
ان قراءة الادعية بعد التشهد تثقل على المقتدين وسعه تركها  
وقالوا ايضا ينبغي للامام ان يسبح في الركوع والسجود سبعاً ليتمكن  
المقتدون من اتقانها وامثال ذلك كثيرة في كتب الفقه شتى فان  
كان ذلك خلافاً لموضوع كان هذا خلافاً لموضوع **والرابع**  
اننا سلمنا ان سكوت الامام لان يقرأ المأموم قلبه للموضوع لكن يجوز  
ان يقرأ المقتدى عند سكتة الامام لقراءة النشاء ونحوه وسكتة  
للتأمين من دون ان يسكت الامام بقصد قراءة المأمومين  
**فان قلت** هاتان السكتتان ليستا بسكتتين حقيقة لان  
الامام يقرأ فيها النشاء والتأمين **قلت** هذا يكفي لقراءة المأمومين  
ولا يلزم السكوت الحقيقي على التعيين **ثم قال** واحتج ايضا بحديث  
من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهذا حديث لم يثبت  
عند اهل العلم من اهل الحجاز والعراق لارساله وانقطاعه اما  
ارساله فرواه عبد الله بن شاذان عن النبي صلى الله عليه وسلم واما  
انقطاعه فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن ابي الزبير عن  
جابر ولا يدري اسم من ابي الزبير ولا أقول عدم ثبوته ان اريد به  
خروجه من الاحتجاج فغير مسلم وان اريد غير ذلك فمسلم غير مسلم

وعدم ثبوته عند اهل الحجاز والعراق لا يضر لان من ثبت عند  
 معه زيادة علم ومن يعلم حجة على من لم يعلم وارساله ليس بفتح  
 فان المرسل عند الجهر **ثُمَّ قَالَ** وَكَذَلِكَ يَكُونُ مَا صَرَّحَ بِهِ ابُو ابِي زَيْدٍ **ثُمَّ قَالَ**  
 وَلَوْ ثَبِتَ فِيكُمْ زِلْفَانِ حَقَّةٌ مَشْتَبَهَةٌ مِنْهُ **اقول** للنخعي ان يقول  
 المقتدر مستثنى من حديث لا صلوة الا بالغاثة **ثُمَّ قَالَ** **ثُمَّ قَالَ**  
 اَيْضًا بخبر روى داود بن قيس عن رجل من ولد سعد عن سعد  
 قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جرة وهذا امر سهل  
 ولم يعرفه الرجل لاسمى **اقول** غاية ما يلزم منه سقوطه بهذا  
 الطريق ولا يضير لمعاضدة غيره **ثُمَّ قَالَ** واحتمل ايضا حديث رواه  
 سلمة بن كهيل عن ابراهيم قال قال عبد الله وددت ان الذي يقرأ  
 خلف الامام مثل في فمنا وهذا امر سهل لا يحتج به **اقول** فيه  
 ما فيه **ثُمَّ قَالَ** هذا كله ليس من كلام اهل العلم بوجهين  
 احدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تلاحنوا بلسنة الله و  
 لا تعذبوا بعذاب الله فكيف يقال لاحد ان يقول في فم الذي يقرأ  
 خلف الامام جرة واجمة من عذاب الله والثاني انه لا يحمل لاحد  
 ان يثبت ان يملأ افواه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مثل عمرو بن كهر في حديثه وعلى بن ابى طالب في هريرة وعائشة  
 وعيادة وابي سعيد الخدري وابن عمر في جماعة آخرين ممن روى  
 عنهم القراءة خلف الامام رضيا واناء او تراجا **اقول** المنفى  
 انما التعذيب بعذاب الله لا التخويف بعذاب الله والذين عدلهم  
 من القارئين منهم من عد ايضا من التاركين **ثُمَّ قَالَ** واحتمل ايضا



بخبر والاعمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ  
 خلف الامام فلا صلوة له ولا يعرف لهذا الاسناد سماع بعضهم  
 بعض ولا يصح مثله **اقول** بطلان هذا الاثر المخصوص لا يستلزم  
 بطلان المدعى **ثم قال** روى سليمان التيمي عن عمر بن عامر عن قتادة  
 عن يونس بن جبير عن حطان عن ابي موسى في حديثه الطويل و  
 اذا قرأ فانصتوا وكم يدكر سليمان في هذه الزيادة سماعاً من قتادة  
 ولا قتادة من يونس وروى هشام وسعيد وابو عوانة وهما وابو  
 بن يزيد وغيرهم عن قتادة فلم يقولوا فيه واذا قرأ فانصتوا ولو صح  
 يحمل على ما سوى الفاتحة **اقول** لا يضر عدم ذكر سماع سليمان و  
 زيادة الثقة مقبولة والجمعة لا يتعين بحمله على ما عند الفاتحة  
**ثم قال** روى ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن  
 ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعاً انما جعل الامام ليؤتم به و زاد فيه  
 واذا قرأ فانصتوا ولا يعرف هذا الا من حديث ابي خالد قال احمد  
 انه كان يدلس وقد رآه الليث وكبير عن ابن عجلان عن ابي الزناد  
 عن الاعرج عن ابي هريرة والليث عن ابن عجلان عن سعيد  
 عن ابي هريرة وزيد بن اسلم والقعقاع عن ابي صالح عن ابي هريرة  
 فلم يقولوا فيه هذه الزيادة ولم يتابع ابو خالد في زيادته **اقول**  
 قد مر ان له متابعا وهو في نفسه ثقة وهذا القدر يكفي للحجية ثم  
 قال ويقال لهذا القائل قد اجهد اهل العلم على ان الامام لا يتحمل  
 عن القوم فخصاً ثم قلت ان الامام يتحمل عن القوم هذا الفرض مع  
 انك قلت انه لا يتحمل عنهم شيئاً من السنن كالنسيب والثناء وغير ذلك

أما الكلام

امام الكلام  
 مع غيث الغمام  
 فعلم ان الفرض عندك اهلون حالا من التطوع اقول هذا  
 القائل لم يقل بالتحميل ههنا بمجرد الرأي والعقل بل اتبع  
 النقل ولم يرد ذلك في ما عدا القراءة فلم يقل هناك بالتحميل  
 الفصل الثاني في ذكر ادلة الشافعية ومن وافقهم على قراءة  
 المأموم الفاتحة خلفه الامام في السرية والجمهورية وهو مشتق على  
 اصول اربعة **الاصول الاول** استدلال بقوله تعالى فاقرءوا ما  
 من القرآن بان المراد بما تيسر هو الفاتحة والامر فيه عام شامل لكل  
 مصل فيكون قراءة الفاتحة فرضا وفيه **امّا** اولها فان كل ما  
 موضوع للجمهور فيشمل بهوم وكل كثير وقيل في التخصيص بالفاتحة  
 غير مفهوم **فان قلت** هو محمول على الحديث بما ناله قلت هذا  
 كلام من لا مهارة له في علم الاصول ولا دراية له **وامّا** ثانيا فناد  
 ثوب الفاتحة ما تيسر بالنسبة الى الكل ممنوع بل باطل **وامّا** ثالثا  
 فلو اناسلنا ان المراد بالفاتحة لكنه نص في خصوص لبعض الاجماع حيث  
 خص من مدرك الركوع والما جزعه بل انزاع فليخص من الموت بشهادة  
 كثير من الاحاديث الواردة **واستند** بعضهم بقوله تعالى بعد الآية  
 التي استند بها الخفية واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة و  
 دون الجهر من القول بالغدق والاوله لا لا تثن من الغافلين كما في  
 تفسير البيضاوي عند تفسيرها عام في الازكار من القراءة والذكر  
 وغيرها **وامر** المأموم بالقراءة **استند** بعد فراغ الامام عن قراءته  
 كما هو مذهب الشافعية **وردد عليه** وجها **الاول** ان جمهور  
 المفسرين على انه عام في الازكار كلها في الانسان كلها ولم يوردوا في هذا

في قراءة المامور الفاتحة وتخصيص الآية العامة لا يجوز بشئ دون  
 شئ من غير ليل يكفي **والثاني** ان حمله على قراءة المامور سرياً يستلزم  
 تكرار قوله ودون الجهر ذلك لان معناه على ما ذهب اليه المفسرين  
 فوق السر القليل ودون الجهر القولي وهو السر القولي وفوق ادنى السر  
 الجهر على ما هو رأي البعض ودون الجهر على سماع الغير هو سماع  
 نفسه المعبر بالسر القولي فاذا كان السر راداً من قوله في نفسك لانه يكون  
 دون الجهر غير مفيد **وجواب** انه لا يمكن المراد من قوله ودون الجهر  
 فوق السر القولي لذى هو سماع نفسه ودون الجهر المفطر فيكون اشارة  
 الى جهر غير مفطر ويكون محمولاً على غير ذلك لاقتداء وجه يكون مفيداً  
**والثالث** ان على تقدير تسليم ان الآية مختصة بقراءة المومنين  
 يقال انه معارض بقوله تعالى قبلها قالوا احب ان يدفع التفارض بينهما ان  
 تحمل الآية السابقة على ترك القراءة عند الجهر الآية التالية على القراءة  
 في السر فيحصل مسلك المسألة او يقال ان الآية الاولى محمولة على ترك  
 القراءة حال الجهر في الجهرية والثانية محمولة على القراءة في السرية  
 سكنت الجهرية وجه يحصل من هذا لقائلين يجوز القراءة في السرية  
 وسكنت الجهرية واياً ما كان لا يتحصل من هذا لقائلين بافتراض القراءة  
 وعدم افتراض السكينة فان قال قائل الآية الاولى مختصة بالخطبة  
 والثانية عامة في القراءة في كل حالة قلنا لا يقدم ان تخصيص الآية  
 الاولى بالخطبة بحيث لا يسر حكمها في غيرها باطل عقلاً ومنه لا  
 وتخصيص الآية الثانية بالقراءة مع تعميم الحال غير مستند ان  
**الاصل الثاني** استدلالاً على ما ذهبوا اليه لا تأثر المامور عن الصحابة

في تجوز القراءة عن عمر بن عمر بن عمرو بن كعب بن أبي هرة وحديثه وعبد  
 وابن سعيد بن الخديري وعلى وعائشة وغيرهم كما مر سابقاً ومحدث  
 ابن هرة أقرأها في نفسك يا قارسي من طرق الصلاة أيضاً مع ماله و  
 ماله وورد عليه وجه أحد هاتين كثير من هؤلاء الصحابة  
 الذين عدوهم من الجوزين روى عنهم الترتيب أيضاً ولذا عدل المانعون  
 عمر بن عمر عليهما من المانعين فلا يصح الاحتجاج بآثارهم فيهم  
 واختيارها على آثارهم مما هي بين الترتيب والنسخ فإن قيل  
 نحن نجمع بينهما كأن نحل آثار المنع على ما يؤدي إلى المنازعة والمخالطة  
 وآثار التجوز على القراءة في السرية وسكتات الجهر قلنا هذا وإن كان  
 جمعاً حسنًا لكنه لا يستقيم على ما ذهب من فرض القراءة على الموت  
 مطلقاً بحيث تبطل صلوة تاركه قطعاً وثانيها أن بعضكم يعبر  
 من اختار القراءة في السرية وحكم بكفاية قراءة الإمام في الجهرية  
 فلا يصح إزاهة الحجية وثالثها أن جمعاً من الصحابة قد روى عنهم  
 الترتيب أيضاً فما بالنا اختار آثار التجوز وترك آثار الترتيب مطلقاً  
 فإن قيل يكون الجوزين اجزاء من المانعين أو كونه أكثر منهم أو كون  
 قولهم موافقاً للأحاديث وكون قول مخالفين مخالفنا حديث قلنا  
 على طبق ما ذكرنا أن كل ذلك في حيز المنع فما القيم عليه دليل لا يسمع  
 إلا أن يقال أكثر من روى عنهم الترتيب روى عنهم الإجازة أيضاً  
 وكثير منهم روى عنهم الإجازة ولم يرو عنهم الترتيب مطلقاً فهذا يرجح  
 اختيار آثار هؤلاء على هؤلاء لكن لا يستقيم الاحتجاج بتلك  
 الآثار على المفوضية كما هو متعارف جاهل الشافعية ولا يعني أن قول

ابى هريث اقرأ بها في نفسك يا فارسى محمول على التدبر والتفكير كما ذكره  
 بعض المالكية وهو مردود بما قال للنووى في شرح صحيح مسلم بان  
 التدبر لا يسمى قراءة لا شغراً ولا عرفاً **الاصل الثالث** قد استدلوا  
 بالمعقول بوجوب متيها ان القراءة ركن من الاركان فيشتزك فيه  
 الامام والمأموم وجعلوا به على ما ذكره صاحب الهداية وغيره ان ركن  
 مشترك بينهما لكن حظ المقتدى الانصاف والاستماع انتهى وهذا  
 الجواب بعد تسليم كونه ركناً مشتركاً ويرد عليه انه لا معنى  
 للاشتراك الا ان يكون كل واحد من فعل الامام والمقتدى داخل  
 في كل واحد كركوع الامام وركوع المقتدى وسجود الامام وسجود  
 المقتدى وقراءة الامام وانصات المقتدى لا يشتركان في كل واحد  
 بل كل منهما جزئ لكل **آخر الحجج** الا ان يقال انه على سبيل التسامح  
 كانه جعل الانصاف الذي هو سبب للتدبر كقراءة فهماً مشتركاً  
 في اسم القراءة اعلم ان يكون قراءة حقيقة او حكماً كما ذكره  
 الجونفورى في حواشي الهداية **وقل** بوجوب الكلام بان القراءة  
 على نحوين قراءة حقيقية وقراءة حكمية فان اراد المستدل من قوله  
 انه ركن مشترك ان القراءة الحقيقية من الاركان فيشتزكان فيه  
 فغير مسلم بشهادة حديث قراءة الامام قراءة له وقوله تعالى فاستمعوا  
 له وانصتوا وان اراد ان يطلق القراءة من الاركان فيشتزكان فيه  
 فمسلم غير مضرف **قل** قوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن يفيد  
 افتراض القراءة الحقيقية **قلت** هو مخصوص بالمنظرين والائمة  
 بحديث كفاية القراءة والاية وبوجه آخر لا نسلم ان القراءة ركن

الاصل الثالث لا يستدل بالمعقول وماله وما عليه



فيه واجب عنه بان الكلام فيه وعدم قبول حديثه  
لا يخلو عن تعصب واضمح وتعتسف لا ثم كما ذكره في الفصل الاول من  
الكتاب الثاني عند ذكر الحديث الثاني والثاني ان الحكم بكون الصلوة  
التي لم يقرأ فيها فاتحة الكتابات خالصة لا يقتضي ان تكون ركناً تبطل  
بتركها الصلوة كما قال العيني في البناية عند ذكر اختلاف الحنفية والشافعية  
في ركنية الفاتحة **فان قلت** اخرج مسلم وابوداود وغيرهما عن ابي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلوة لم يقرأ فيها بأمر القرآن  
فهي خلاصة غير تمام فهذا يدل على الركنية **قلت** لا نسلم ذلك لان معناه  
ذات خالصة اي نقصان فهي صلوة ناقصة وهذا لا ينافي مذهبا لانه  
ثبت النقصان لا الفساد ونحن نقول به لان النقصان في الوصل في  
الذات ولهذا قلنا بوجوب الفاتحة انتهى وفيه ما ذكره ابن عبد البر  
قال في الاستذكار في حديث ابي هريرة هذا من الفقه ايجاب القراءة  
بالفاتحة في كل صلوة وان الصلوة اذا لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي  
خالصة والخلل في النقصان والفساد من ذلك قولهم اخذت الناقة  
اذا ولدت قبل تمام وقتها وقبل تمام الخلقة وذلك نتاج فاسد وقتا  
الاخذت خذت الناقة اذا القت ولدها الغير تمام واخذت اذا قد  
بقيل وقت الولادة وان كان تمام الخلق وقد زعم من لم يوجب قراءة  
الفاتحة في الصلوة ان قوله خالصة يدل على جواز اصلها لانه النقصان  
والصلوة الناقصة جائزة وهذا التحكم فاسد والنظر بوجوب النقصان  
ان لا يتحقق مع الصلوة لانها صلوة لم يتم ومن خرج من صلاته قبل ان  
يتمها فعليه اعادتها تامة كما امر من ادعى انها تجزئ مع اقراره بنقصها





فصلاته ضد أجر وقد رأينا أبا الدرداء أنه سمع من النبي صلى الله عليه  
وسلم في ذلك مثل هذا فلم يكن ذلك عنده على المأموم انتهى قوله  
أبا الدرداء أنه قال أرى أن الإمام إذا أمر القوم فقد كفاهم على ما  
نقلناه سابقاً في الفصل الأول من الباب الأول وهذا خبر لطيف  
لكن يرد عليه أن أبا هريرة الذي روى حديث الخلاج قد حمل على ما  
يشمل المأموم أيضاً وحكمه أبا السائب الراوي عنه بقوله اقتربوا في  
أفارسى في حالة الاقتداء خصوصاً ومن المعلوم أن فهم الصحابة ليسوا  
الراوي أقوى من فهم غيره وقوله الحق بالأعتبار في تفسيره روى الجوزي  
عن أن الاستناد أن كان بنفسه المرفوع فهو مرفوع بما ذكرنا أنه محمول  
على المنفرد ولا إمام مجديت قراءة الإمام لم يثبت أن واحد يشان وتنفرد  
الراويين وإن كان بفهم الراوي فهو احتجاج بفهم الصحابة وهو ليس  
بما نؤمنه مع كونه معارفاً بفهم أبي الدرداء وجوابه حيث روي كما يدل  
على العموم وخصهما المأموم كما مر فيما مر ومن ذلك وهو  
دلتم وأصح حججهم حديث عبادة بن الصامت صلى رسول الله صلى  
عليه وسلم الصبر فقلت عليه القراءة قلنا انصرف قال لا أكثروا  
رأوا ما كنتم قلنا يا رسول الله أي والله قال لا تفعلوا إلا بأمر القرآن  
والله لأصلوة لمن لم يقرأ بها أخرجه الترمذي من طريق محمد بن أسحق

۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

ومن ذلك حديث عبد الله بن مسعود

نصیبی الخاکیا الدور استوان فی السور فی السور دریا کی



اسناد حسن و رواه ابن حبان من طريق ايوب عن ابي قلابة عن  
انس و زعم ان الطريقين محفوظان و خالفه البيهقي فقال لا  
طريق ابي قلابة عن انس ليست بحفوظة انتهى و قال ايضا حديث  
عبادة بن ابي احمدة و البخاري في جزء القراءة و صحيحه و ابوداؤد و الترمذي  
و الدارقطني و ابن حبان و الحاكم و البيهقي من طريق ابن اسحق حديثي  
مثول عن محمود بن ربيعة عن عبادة و تابعه زيد بن واقد و غيره عن  
مثول انتهى و قال ابن حجر ايضا في نتائج الافكار لتخريج احاديث الزكاة  
اخبرني الامام ابو الفضل قال اخبرني محمد بن اريك ان ابا محمد بن عبد الله  
انا ابو البركات بن ملاحب انا القاضي ابو الفضل الاسدي انا ابو الغناء  
محمد بن المأمون انا ابو نصر محمد بن احمد بن محمد بن موسى انا ابو اسحق  
ابن اسحق بن محمد بن مضعب نا محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن المغيرة  
نا احمد بن خالد حم و بالسند الماضى قريبا الى الامام احمد نا محمد بن سليمان  
قالا نا محمد بن اسحق عن مثول حم و به الى احمد نا يعقوب بن ابراهيم بن  
سعد نا ابي نا ابن اسحق قال حدثني مثول عن محمود بن ربيعة ان ابا  
عن عبادة بن الصامت قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح  
فقلت عليه القراءة فبكنا انصرف من الصلوة اقبل علينا بوجهه  
فقال لا في لا راكعتين و خلفنا ماكم اذا اجتمعوا انا لنفعل ذلك  
فقال لا تفعلوا الا بأمر القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها هلك حديث  
حسن اخرجه ابوداؤد عن عبد الله بن محمد بن النخيل عن محمد بن سلمة  
فوقع لنا بدلا عاليا و اخرجه الترمذي من رواية عبد بن سليمان  
و اخرجه ابن خزيمة في صحيحه من رواية عبد الاعلى و الدارقطني

من رواية اسمعيل بن علية ثلثتهم عن محمد بن اسحق ولم يتقدم  
 محمد بن اسحق بل تابعه عليه نريد بن واقد احد الثقات من  
 اهل الشام وهذا السند الى محمد بن اسمعيل ناهشام بن عمارنا صله  
 ابن خالد نازيد بن واقد عن مثحول وجرار بن حكيم كلاهما عن ابن  
 الانصارى عن عبادة فذكر الحديث وفيه قصة لعبادة وفي آخره  
 لا يقرآن احد منكم اذا جهرت بالقراءة الا بأمر القرآن اخرجه النسا  
 عن هشام بن عمار على الموافقة وكشاهد من حديث انس اخرجه  
 ابن حبان في صحيحه عن ابي يعلى وهو في مسنده من رواية ايوب  
 عن ابي قلابة عنه وهو في مسند احمد وجزء القراءة خلفت امام  
 البيهقي من رواية خالد الحذاء عن ابي قلابة عن محمد بن ابي ايشة  
 عن من شهد النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر ابن حبان ان الطرفين  
 محفوظان وقال البيهقي رواية خالد الحذاء هي المحفوظة وهكذا  
 قال غيره انتهى كلامه وقال ابن حجر ايضا في الدراية في تحريم احاديث  
 الهداية بعد ذكر حديث قراءة الامام قراءة بالطريقة وشواهد لجل  
 البيهقي هذه الاحاديث على ما عدا الفاتحة واستدل بحديث عبادة  
 اخرجه ابوداود باسناد رجاله ثقات وبهذا يجمع بين الادلة المشبهة  
 للقراءة والنافية انتهى في طريقة شرح المشكوة لعلى القارى قال  
 نقلا عن ابن الملقن حديث عبادة بن الصامت رواه ابوداود والترمذي  
 والدارقطني وابن حبان والبيهقي والحاكم وقال الترمذي حسن وقال  
 الدارقطني اسناده حسن ورجال ثقات وقال الخطابي اسناده جيد  
 لا مطعن فيه وقال الحاكم اسناده مستقيم وقال البيهقي صحيح انتهى

ثقول ابن حجر المكي صححه الدارقطني والحاكم والبيهقي والخطابي  
وغيرهم غير صحيح في اصطلاح الحديثين انتهى الجواب عن هذا  
الحديث من جانب الحنفية والمالكية من وجوه الزها لا تخلو

[illegible][illegible]

الامان بقدر انك تقاتل بجان الزعيم محمد علي بك  
ليكونوا في الجوارح ليكونوا في الجوارح  
عليه السلام عليه السلام

عن كونه محلاً لى وروحاً الروح الاول ان من رواية هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه وروايته غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الامة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة وكذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في التكملة محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وقيلاً ابو عبد الله المطبلي المدنى الامام صاحب المغازى راى انسا وروى عن عطاء بن طهفة وعنه شعبة والحمامان والسفيان كان ويونس بن بكار وخلق وكان من بحور العلم صدوقاً وكثيراً ثبت في سعة ما روى واختلف في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كرام الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه حيولى الاثر في تلخيص المغازى السير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً ملخصاً بقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذى نحن فيه في باب لقراءة يعنى حديث عبادة وكذا عدم قبول حديثه في القلتين المخرجه في سندن ابى داود و الترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خمد شامة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طوارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوكاية السمي بالسعاية وفقنا الله لاقامه كما وفقنا لبدنه

عن كونه محلاً لى وروحاً الروح الاول ان من رواية هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه وروايته غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الامة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة وكذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في التكملة محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وقيلاً ابو عبد الله المطبلي المدنى الامام صاحب المغازى راى انسا وروى عن عطاء بن طهفة وعنه شعبة والحمامان والسفيان كان ويونس بن بكار وخلق وكان من بحور العلم صدوقاً وكثيراً ثبت في سعة ما روى واختلف في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كرام الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه حيولى الاثر في تلخيص المغازى السير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً ملخصاً بقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذى نحن فيه في باب لقراءة يعنى حديث عبادة وكذا عدم قبول حديثه في القلتين المخرجه في سندن ابى داود و الترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خمد شامة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طوارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوكاية السمي بالسعاية وفقنا الله لاقامه كما وفقنا لبدنه

قال بن سيّد الناس هو محمد بن اسحق بن يسار المديني مولى قيس بن  
 مخزومة بن المطلب بن عبد مناف ابويكر قليل ابو عبد الله رأى انسا وسعيد  
 ابن المسيّب وسمع القاسم بن محمد بن ابي بكر وابان بن عثمان ومحمد بن علي  
 ابن الحسين واباسم بن عبد الرحمن بن عوف وناقصا مولى ابن عمر  
 والزهرى وغيرهم وحدث عنه ائمة العلماء منهم يحيى بن سعيد  
 الانصارى وسفيان الثوري وابن جريح وشعبة والحمادان وابراهيم  
 ابن سعد وشريك بن عبد الله النخعي وسفيان بن عيينة ومن بعدهم  
 ذكر ابن المديني عن سفيان بن عيينة انه سمع ابن شهاب يقول لا يزال  
 بالمدينة علما يبقّى هذا يعني ابن اسحق وروى ابن ابي ذئب عن الزهرى  
 انه رآه مقبلا فقال لا يزال بالحجاز علم كثير ما نام هذا الاحول بين  
 اظهريهم وقال ابن علية سمعت شعبة يقول محمد بن اسحق صدوق في  
 الحديث ومن رواية يونس بن بكير عن شعبة محمد بن اسحق امير  
 الحمد ثين فليل لم قال لحفظه وقال ابن ابي خيثمة نا ابن المنذر عن  
 ابن عيينة انه قال ما يقول اصحابي في محمد بن اسحق قلت يقولون  
 انه كذاب فقال لا نقل لك وقال ابن المديني سمعت سفيان بن  
 عيينة سئل عن محمد بن اسحق فليل له ولم يرو اهل المدينة عنه  
 فقال جالسته منذ بضع وسبعين سنة وما يترها احد من  
 اهل المدينة ولا يقولون فيه شيئا وسئل ابو زرعة عنه فقال من  
 تكلم في محمد بن اسحق هو صدوق وقال ابو جاتم يكتب حديثه قال  
 ابن ابي خيثمة نا هارون بن معروف قال سمعت ابا معاوية يقول  
 كان ابن اسحق من احفظ الناس وقال ابو زرعة قد اجمع الكبراء

من اهل العلم على الاخذ عنه منهم شعبة وسفيان والحمادان وابراهيم  
وابراهيم بن سعد وروى عنه من الاكابر يزيد بن جبيب وقل اختبه  
اهل الحديث فرواه صدوقا خيرا مع مدح ابن شهاب له وقال  
ابراهيم بن يعقوب الناس يشتهرون حديثه وكان يرمى بغير نوع من  
البدع وقال ابن عدي كان يرمى بالتدريج وكان ابعدا للناس وقال  
البخاري ينبغي ان يكون له الف حديث ينفر بها لا يشا ركه فيها احد  
وقال عن ابن المديني عن سفيان ما رأيت احدا منهم محمد بن اسحق  
وقال ابراهيم الحارثي قال مصعب بن نويرة يطعنون عليه بشئ من غير حجة  
الحديث وقال شعبة هو امير المؤمنين في الحديث وروى يحيى بن آدم  
قال نأبوشهاب قال قال لي شعبة بن الحجاج عليك بالحق ابن طاهر  
ومحمد بن اسحق وقال يعقوب بن شيبة سألت ابن المديني كيف حدث  
محمد بن اسحق أصحح فقال نعم عندي صحيح قلت له فكلام مالك قال  
لهيچ الساء ولم يعرفه ثم قال علي بن المديني ابن اسحق اى شئ حدث  
عنه بالمدينة قلت له فهاشام بن عروة قد تكلم فيه فقال الذي قال  
هاشام ليس بحجة له دخل على امرأته وهو غلام فسمه منها وسمه  
علي بن المديني يقول ان حديث اسحق ليتبين فيه الصدق وقال  
البخاري ما رأيت علي بن المديني يحكي حديثه وقال نظرت في كتابه فوجدت  
عليه الاحاديث منكرين وقال العجلي محمد بن اسحق ثقة وروى الفضل  
ابن غسان عن يحيى بن معين انه ثبت في الحديث وقال يعقوب بن  
شاذان سألت ابن معين عنه أفى نفسك شئ من صدقه قال لا هو  
صدوق وروى ابن ابي خيثمة عن يحيى بن معين ليس به بأس وقال الاثرم



سألت أحمد بن حنبل عنه فقال هو حسن الحديث وقال ابن المديني  
قلت لسفيان كان ابن اسحق جالساً فاطمة بنت المنذر فقال اخبرني  
انها حدثته وانه دخل عليها وفاطمة هذا زوج هشام بن عروة وكان  
هشام ينكر على ابن اسحق روايته عنها ويقول لقد دخلت بها وهي  
بنت تسع سنين وماراها مخلوق حتى لحقت بالله انهم ملخصاً  
ثم ذكر ابن سيلا الناس الجرح والواقعة واجاب عن جميعها بالاجوبة  
شافعية فقال رويناه عن يعقوب بن شيبه قال سمعت محمد بن عبد الله بن  
ثوير ذكر ابن اسحق فقال اذا حدثت عن سماع منه من المعروفين  
فهو حسن الحديث صدوق ويحدث عن الجمهورين احاديث باطلة  
وقال ابو موسى محمد بن المثنى سمعت يحيى القطان يحدث عن ابن اسحق  
فقلت يا ابا عبد الله ما احسن هذا القصص الذي يروي بها محمد بن  
اسحق فتبسم الي متعجباً وروى ابن معين عن يحيى القطان انه كان  
لا يرضى محمد بن اسحق ولا يحدث عنه وقال عبد الله بن احمد كان ابى  
يتنبه حديثه ويكتبه كثيراً بالعلو والنزول يخرجها في السند وما رأيت  
يتقى حديثه فقليل له يحتج به قال لم يكن يحتج به في السنن وقيل لاحمد  
يا ابا عبد الله اذا تقدم بحديث تقبله قال لا والله اني رأيت يحدث عن  
جماعة بالحدِيث الواحد ولا يفصل بين كلام ذامن كلام ذاق قال  
ابن المديني مرة صاخر وسط وروى الميموني عن ابن معين ضعيف  
وروى عنه غيره ليس بذلك وروى الدوري عنه ثقة لكنه ليس بحجة  
وقال ابو زرعة عبد الرحمن بن عمر قلت ليحيى بن معين وذكرت له الحجة  
فقلت محمد بن اسحق منهم فقال انما كان ثقة وانما الحجة عبيد الله بن عمر

ومالك بن انس وذكر قومًا آخرين وقال احمد بن الزهير مثل يحيى بن  
معين عنه مرة فقال ليس بذلك ضعيفًا وسهتة مرة اخرى يقول هو  
عندي ستقيم ليس بالقوى وقال لنسائي ليس بالقوى وقال البرقاني  
سألت الدارقطني عن محمد بن اسحق بن يسار وعن ابيه فقال لا يحتج بهما  
وانما يعتبر بهما وروى ابوداؤد عن حماد بن سلمة قال لولا الاضطراب ما  
حدثت عن محمد بن اسحق وقال احمد قال مالك وذكره فقال دجال  
من الدجاجلة وروى الهيثم بن خلف الدوسي حدثنا احمد بن ابراهيم  
نا ابوداؤد صاحب الطيالسة حدثني من سمع هشام بن عروة وقيل له  
ان ابن اسحق يحدث بكذا وكذا عن فاطمة فقال كذب الخبيث وروى  
القطان عن هشام انه ذكره فقال عدوا له الكذاب يروى من امرأتي  
اين رآها وقال مالك كذاب وقال ابن ادريس قلت لمالك وذكر المخاز  
فقلت قال محمد بن اسحق انا بيطارها فقال نحن نفيناها عن المدينة  
وقال مكي بن ابراهيم جلست الى محمد بن اسحق فكان يخضب بالسواد  
فذكر احاديث في الصفة فلم اعد اليه وقال تركت حديثه وقد سمعت  
منه بالروى عشرين مجلسًا وروى الساجي عن المفضل بن عثمان حضر  
يزيد بن هارون وهو يحدث بالبقيع وعنده ناس من اهل المدينة <sup>يسمون</sup>  
منه حتى حدثهم عن محمد بن اسحق فامسكوا وقالوا لا نتحدثنا عنه نحن  
به فذهب يزيد يما وبهم فلم يقبلوا وقال ابوداؤد سمعت اسد بن حنبل  
ذكره فقال كان رجلاً يشتم الحديث فيأخذ كسباً للناس فيضعها في ثوبه  
وقال احمد كان يدلس وقال ابو عبد الله قدم محمد بن اسحق الى بغداد فكا  
لا يبالى يحكى عن الكلب في غيره وقال ليس بحجة وقال لفراس كنا عند <sup>هيب</sup>

بن جرير قال تصرفنا من عنده في رواية يحيى القطان فقال بن كنتم فقال كتبنا  
عند وهب بن جرير يعني نقرأ عليه كتاب المغازي عن ابيه عن ابن اسحق  
فقال تنصرفون من عنده بكذا كثير وقال عباس الدوري سمعت  
احمد بن حنبل وذكر بن اسحق فقال ما في المغازي واشباهه فيكتب  
واما في المحال والسيرام فيحتاج الى مثل هذا او مديده وضم اصابعه  
وروى الاثر عن احمد كان كثيرا للتدليس جدا الحسن حديثه عنده  
ما قال اخبرني وسمعت وعن ابن معين ما احب ان احته به في الفرائض  
وقال ابن ابي حاتم ليس بالقوى ضعيف الحديث وهو احيى الى من افهم  
ابن سعيد يكتب حديثه وقال سليمان التيمي كذاب وقال يحيى القطان  
ما تركت حديثه الا الله اشهد انه كذاب وقال يحيى بن سعيد قال لي  
وهيب بن خالد انه كذاب قلت لوهيب ما يدريك قال قال لي مالك  
اشهد انه كذاب قلت لمالك ما يدريك انه كذاب قال قال لي هشام بن  
عروة اشهد انه كذاب قلت له هشام ما يدريك قال حدث عن امرأتى  
فاطمة بنت محمد بن النضر قال يحيى عن هذا المخرج اما ما روي  
من التدليس القدر والتشيع فلا يوجب رد روايته ولا يوقع فيها  
كثير وهن واما التدليس فمنه القادر في العدالة وغيره ولا يعمل  
ما وقع ههنا من مطلق التدليس على التدليس المقيد وكذلك القدر  
والتشيع لا يوجب الرد الا بضميمة اخرى ولم نجد هاهنا واما قول بن  
ابن ابراهيم انه ترك حديثه فقد علق ذلك بانه سمعه يحدث باحاديث  
في الصفات فنفر منه وليس في ذلك كبير امر فقد ترخص قوم من  
السلف في رواية المشكل من ذلك وما يحتاج الى تأويله واما المنحصر

عن يزيد بن هارون اظم اسكو احين حدث عنه فليس فيه ذكر  
 لمقتضى الامساك واذا لم يذكر لم يبق الا ان يحول الظن فيه وليس لنا  
 ان نعارض عدالة منقولة بما قد ينظر جرحا واما ترك يحيى القطان  
 حديثه فقد ذكرنا السبب في ذلك وتكذيبه اياه ورايته من وهيب  
 ابن خالد عن مالك عن هشام فهو ومن فوفه في هذا الاسناد تبع هشام  
 وليس بعيد من ان يكون ذلك هو المنفرد بالمدنية عنه في الخبر  
 السابق عن يزيد بن هارون وقد تقدم الجواب عن قول هشام في عن  
 احمد وعلى المدنى بما فيه معنى واما قول ابن غير انه يحدث على الجرح  
 الخ فالويل ينقل وثيقه وتعديله لتردد الامر في التهمة بهابيه وبين  
 من نقلها عنه واما مع التوثيق والتعديل فالجرح فيها على الجمهورين  
 لا عليه واما الطعن على المعالم بروايته عن الجمهورين فقريب قد حل ذلك  
 عن سفيان الثوري وغيره واكثر ما فيه التفريق بين بعض حديثه وبعض  
 حديثه فيروى ما رواه عن الجمهورين ويقبل ما حمله عن المعروفين واما قول  
 احمد يحدث عن جماعة بالحديث الواحد لا يفصل كلامه من كلام  
 ذا فقد تتحل لفاظ الجماعة وعلى تقدير عدم الاتحاد فقد يتحل المعنى  
 روينا عن واثلة بن الاسقع قال اذا حدثتكم على المعنى فحسبكم واما قوله  
 كان يشتم الحديث الخ فلا يتم الجرح بذلك حتى ينتفى ان يكون مستمورا  
 وثبت ان يكون حدث بها ثم نظر بعد ذلك في كيفية الاخبار فان كان  
 بالفاظ لا تقتضى السماع تصريحا فحكمه حكم المدلسين وان كان يروى  
 ذلك عنهم مصرحا فهذا كذب صراح لا يحسن الحمل عليه الا اذا لم نجد  
 للاسلام مخرجا واما قوله لا يباين من يحكى عن الكلبي وغيره فهو ايضا



قاله ليس مما يخرج به الانسان وذلك ان التابعين كالاسود وعلقمة  
 سبهوا من عاتشة من غير ان ينظروا اليها بل سبهوا صوتها وكذلك  
 ابن اسحق يسهم من فاطمة والسترينها مسبل فاما مالك فان كان  
 ذلك منه مرة واحدة ثم عاد له الى ما يجب وذلك لانه لم يكن ليحيا  
 احدا علم بانساب الناس ايامهم من ابن اسحق وكان يزعم ان مالك  
 من مواليه واصبح وكان مالك يزعم انه من انفسها فوقهم بينه وبين  
 مغاوضة فلما صنعت مالك الموطا قال ابن اسحق اشقوني به فانا بيطا  
 فقتل ذلك مالكا فقال هذا دجال من الدجاجلة يروى عن اليهود  
 وكان بينهما ما يكون بين الناس حتى عزم ابن اسحق الخروج الى العراق  
 فتصالحا وعطاه عند الوداع خمسين دينارا ولم يكن ينكر مالك  
 عليه من اجل الحديث انما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي صلى  
 الله عليه وسلم من اولاد اليهود الذين اسلموا وحفظوا قصة النبي  
 قريظة وتقصير وما اشبه ذلك من الغرائب عن اسلافهم كان يتشبه  
 هذا منهم ليعلم ذلك من غير ان يجهل بهم كان مالك لا يري الرواية الا  
 عن متفقين ضد وقا انتهى قد استشهد يا بن اسحق البخاري واخرج له  
 مسلم متابعة واختار ابو الحسن بن القطان في كلامه له ان يكون حديثا  
 من بابي الحسن لاختلاف الناس فيه واما روايته عن فاطمة فالحديث  
 الذي من اجله وقع الكلام في ابن اسحق روايته عن فاطمة حتى قال  
 هشام انه كذابي وتبعه في ذلك مالك وتبعه يحيى بن سعيد وتابعوا  
 بعدهم تقليدا لهم حديثا فلتقصه ولتضم ما لم ترو لتصل فيه وقد  
 روينا من حديثه عنها غير ذلك انتهى ملتقطا وفي كتاب الترغيب والترهيب



في المرقاة تحت هذا الحديث قال ابن مالك ذهب لشافعي الى ان  
 الماموم يقرأ الفاتحة خلف الامام قلنا هذا محمول على الابتداء  
 قلت تمام محتاج الى معرفة تاريخ بعد المنع من قراءة الفاتحة  
 بخصوصها انتهى **الوجه الثالث** انه منسوخ بحديث ابي هريرة  
 الذي فيه ان الصحابة تركوا القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في ما يحرم فيه وقد مر ذكره كما قال علي القاري في المرقاة تحت حديث  
 ابي هريرة عند قوله فاتحة الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه ظاهرة الاطلاق الشامل للسر والجمهور الفاتحة وغيرها  
 ولعل هذا هو الناسخ لما تقدم لان ابا هريرة متأخر الاسلام انتهى  
 وفيه ومن ظاهرهما **أو** لان النسوخ لا يثبت باحتمال ومجرد  
 احتمال النسوخ لا يبطل الاستدلال على ما هو مبسوط في موضعه وتكون  
 حديث عبادة منسوخا بخبر ابي هريرة مجرد احتمال ليس له سند  
 يستند به فيحتمل ان يكون هو الناسخ ويكون خبر الترك منسوخا  
 به واما الاستشهاد بان ابا هريرة متأخر الاسلام فباطل عند اعلام  
 لما تقر في مداركهم وثبت في اصولهم ان تأخر اسلام الراوي لا يدل  
 على تأخر خبره المروي يجوز ان يكون سماع الواقعة المتقدمة من صحابي  
 مقدم فراه من غير ذكره الا ان يوجد ما يدل على حضوره وشركته  
 ومشاهدته ونظيره حديث طلحة بن علي ان رجلا سأل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن رجل من ذكره أيتوضأ فقتل هل هو الا  
 بضعة منك المروي في سنن ابن ماجه والنسائي والترمذي في ابواب  
 وغيرهم بالفاظ متقاربة مع حديث ابي هريرة مرفوعا اذا فضل احدكم



والتحقيق في هذه المسألة هو الذي ينبغي ان يكون

[illegible]

الاتفاق لامل التضاد انتهى والمسئلة مبسوطه في رسالتنا الجويه  
 الفاضلة للرسالة العشرة الكاملة **فان قلت** هذا انما يستقيم  
 على مسلك المحذنين والشافعية الذين يقدمون الجهم على النسخ  
 لا على مسلك الخفية فافهم كره الزم المتعارضين ان علم المتأخر المتقدم  
 منها صير الى النسخ والا فالترجيح ان امكن والا فالجهم بقدر الامكان  
 فقد مو النسخ على الجهم لا الجهم على النسخ **قلت** هب ولكنهم انما  
 يصيرون الى النسخ اذا علم المتأخر المتقدم وعلم ذلك فيما نحن  
 فيه غير مسلم **واما** ثالثا فلا نليس في خبر ابي هريرة ما يفيد ترك  
 فاتحة الكتاب ايضا نصا مرفوعا بل هو موقوف على ابي هريرة او على  
 من بعده وترك الفاتحة ليس الا ما يدل عليه ظاهره واطلاقه وقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة في صلوة الصبح لا تفعلوا  
 الا بفاتحة الكتاب الخ مرفوع نص قد سبق لا جازة قراءة الفاتحة خلف الامام في  
 الجهر فيجب تقديمه والعمل به لكون المرفوع اقوى من غير المرفوع والنص  
 اقوى من الظاهر الذي هو دون النص كما هو مفصل في كتب الاصول  
 فكيف يمكن دعوى نسخ الاقوى بالادنى من غير حجة مثبتة **واما**  
 رابعا فلا ن خبر ابي هريرة لو كان ناسخا لحديث عبادة لكان  
 ابو هريرة اعلم به ولم يفتم بخلافه مع انه ائفى بقوله قرا بها في  
 نفسك بخلافه كما مر كره الوجه الرابع ان حديث عبادة  
 ليس لا خبر الاحاد وخبر الاحاد اذا خالف الاية القطعية يجرى بوثقه  
 بالقطعية وههنا وقع هذا الخبر مخالفا لقوله تعالى واذا قرئ القرآن  
 فاستمعوا له وانصتوا فيرد ويؤخذ بالاية وفيه ان هذا الاسناد

لا يستقيم لأعلى أصول الحنفية ولا على أصول الشافعية <sup>أما</sup> على  
أصول الحنفية فلا ثم وان ذهبوا إلى أن العام قطعي وان تخصيصه  
بالظني وكذا النسخ بغير جواز لكنهم انما ذهبوا إلى عدم قبول اخبار إلا  
إذا خالفنا القطعي بعد وضوح المخالفة وهذه المخالفة ليست بواجبة  
لا مكان الجمع بحمل الآية على وجوب السكوت عند القراءة الجهرية و  
الحديث على قراءة الفاتحة في سنتات الجهرية ومع ذلك لا وجه  
لرد الخبر بالآية <sup>وأما</sup> على أصول الشافعية فلان العام عندهم ظني  
يجوز تخصيصه بخبر الأحاد الظني فهو يقولون ان الآية وان كانت  
عامة في الفاتحة والسورة لكن الحديث خصصه بغير الفاتحة  
فيعمل بالآية في ما عدا الفاتحة ويعمل بالحديث في الفاتحة فان  
قلت ان المفهوم من أصول الحنفية ان العام عندهم قطعي  
لا يجوز تخصيصه بالظني مالم يخص ولا بالقطعي خلافا لأصل الشافعية  
وان ترجيح أحد المتعارضين على الآخر مقدم على الجمع ومؤخر عن  
النسخ قال القنطاري في التلويح انما رد خبر الواحد في معارضة  
الكتاب لان الكتاب مقدم ككونه قطعياً متواتراً للنظم لا شبهة  
في متنه ولا في سنده لكن الخلاف انما هو في عمومات الكتاب و  
ظواهره فمن يجعلها ظنية يعتبر بخبر الواحد اذا كان على شرائطه  
عملاً بالدليلين ومن يجعل العام قطعياً فلا يعمل بخبر الواحد <sup>فقط</sup> مع  
ضرورة ان الظني يضم إلى القطعي فلا ينسخ الكتاب به ولا يزداد عليه أيضاً  
انتمى قال في موضع آخر اذا دل الدليل على ثبوت شيء والاخر على  
انفائه فاما ان يتساوى في القوة او لا وعلى الثاني اما ان يكون زيادة

امام الکلام

معر غيث الغمام

احدهما منزلة التابع اولاً فقل الصورة الاولى معارضة ولا ترجيح في الثانية  
 معارضة مع ترجيح في الثالثة لا معارضة حقيقة وحكم الصوتين الاخيرين ان  
 بالاقوى ويتراءى بالاضغف لكونه في حكم العدم بالنسبة الى الاقوى  
 واما الصورة الاولى اعني تعارض الدليلين المتساويين في القوس سواء  
 تساويان في العدد كالتعارض بين آية وآية او كالتعارض بين آية و  
 آيتين او سنة وسنتين فان ذلك ايضاً من قبيل المتساويين  
 اذ لا ترجيح ولا قوة بكثرة الادلة فحكمها انه ان كان التعارض بين قسرين  
 يعمل بايهما شاء وان كان بين آيتين او قراءتين او سنتين قوليتين  
 او فعليتين او مختلفين او آية وسنة في قوتها كالمشهور المتواتر فان  
 علم المتأخر منهما فناسخ اذ لو لم يصلح المتأخر ناسخاً كخبر الواحد لما تأخر  
 عن الكتاب والسنة المشهورة فهو ليس من قبيل تعارض لتساوي بل  
 المتقدم راجح والا فان امكن الجمع بينهما باعتبار مخلص من الحكم او العمل  
 او الزمان فلا شك ولا يترك العمل بالدليلين انتهى في تحرير الاصول حكمه  
 السنن ان علم المتأخر والا ترجيح ثم الجمع انتهى اذا عرفت هذا فنقول  
 الوجه الرابع المذكور ان لم يستقر على اصول الشافعية فلا يكون حجماً  
 الزامياً لكون العام عندهم ظنياً يجب تخصيصه بالخبر وان كان ظنياً  
 لكنه يستقيم على طريق الخفية قطعاً فيكون وجوهاً تحقيقاً دافعا  
 لانهم يقيدهون الترجيح على الجمع فيجثمون بترك الضعيف في مقابلة  
 القوي ولا يقبلون خبر الاحاد المخالف للقطعي سواء امكن الجمع بينهما  
 ولم يثبت قلت كون الترجيح مقدماً على الجمع عندهم ليس متفقاً  
 فان منهم من ذهب الى عكسه وهو الاوجه الموجه ثم ذهب الى تقدمة

[illegible]



فان تقديم الكتاب جزم ولما كان راوياً لم يخبر بعد لا بأول مرويه ولا بآية  
 في الرواية انتهى **اذ عرفت** هذا فتقول تعارض حديث عبادة بالآية  
 يقتضيان تقدم الآية لكن لا يقتضيان هيجار الخبر بالكلية مع قوة سند  
 ووجود شاهد فلا بد ان يحمل على حمل صحيح لا يكون مخالفاً للكتاب  
 والسنة وهو ان يحمل على قراءة تها في حال السكنة فما بالهم تركوا هذا الخبر  
 بالكلية ولم يجوزوا قراءة الفاتحة ولو في حال السكنة **الا ان يقال**  
 انهم لم يحملوا على هذا الحمل لانهم لم يعرفوا السككات على الوجه الاكمل لانهم  
 لم تبلغ اليهم تلك الاحاديث الواردة في السكنة او بلغت ولم يحملوها على ما  
 لا يصلح للحجية لكن لا يخفى ان هذا العذر وان امكن من جانبهم لكنه  
 لا يستغنى عنه لانهم لا ينصرون من بدأ له ثبوت السكنة تركوا الخبر المذكور  
 بالكلية **الوجه الخامس** ان حديث عبادة يعارض حديث من  
 كان له امام فقرأه الامام له قراءة وحديث النعمي عن القراءة خلف الامام  
 وغير ذلك مما مر عند ذكر استدلال الحنفية وفيه انه ليس هناك  
 حديث ينصر على النعمي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به حديث  
 قراءة خصوصاً بل منها ما هو اروة بالانهم مطلقاً وليس سند بذلك  
 فيكون مرجوحاً ومنها ما هو اروة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارض  
 حديث عبادة اذ حصل على اجازة القراءة خلف الامام **وايضاً** حديث  
 عبادة نص في قراءة الفاتحة خلف الامام واحاديث الترك والنهي لا تدل  
 على تركها نظراً بل ظاهراً وتقدم النص على الظاهر عند تعارضهما  
 منصوص في كتب الاعلام **الوجه السادس** هو اقوى الوجوه  
 الملزمة لمن تمسك بحديث عبادة لفرضية الفاتحة خلف الامة

٨٠٨  
 في  
 بيان  
 ما  
 مر

في  
 بيان  
 ما  
 مر

ان المستدل على كون قراءة الفاتحة ركعة لا يكمل صلته حتى يكمل مؤتمرا  
 بهذا الحديث لا ينبغي انما ان يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا  
 الا بفاتحة الكتاب بقوله فان لا صلوة لمن لم يقرأ بها وكل منها لا يخرج عن شيء  
 اما الثاني فلان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بها نظير قوله لا صلوة الا  
 بفاتحة الكتاب وقوله لا صلوة لمن لم يقرأ بأمر القرآن وغير ذلك من  
 الاخبار التي استند بها الشافعية على ركنية الفاتحة وتستطلع على الله  
 لا يصححها اثبات ما ادعوه بل غاية ما ثبت بها الوجوب بالمعنى المصطلح  
 لا الركنية واما الاول فلانه قد تقر في كتب الاصول ان الاستثناء عن  
 حكم يدل على نقيضه فحسب لادالة له على زيادة حكمه وقوله صلى الله  
 عليه وسلم لا تفعلوا فهو عن القراءة خلف الامية في الجهرية واستثناء  
 قراءة الفاتحة يدل على عدم النهي عن قراءة الفاتحة يعني عدم كراهتها  
 ووجوبها ولا دلالة له بوجه من الوجوه على ركنية الفاتحة او وجوبها فان  
 ثبت بدليل آخر ذلك امر آخر فلا دلالة لهذا الحديث علم ما رآه وامنه  
 من اثبات الركنية فان قال قائل تعليقه بقوله فانه لا صلوة الا  
 على ذلك قلنا له فيه ما سياتي ذكره الوجه السابع لو سلمت لالت  
 حديث عباد على الفرضية لعارضها حديث قراءة الامام وقراءة له  
 الدال على كفاية مطلق القراءة وادعاء ما تساقطوا وكذا الاحاديث الكثيرة  
 ان سلمت لالتها على الفرضية فلا تثبت بشيء منها الركنية فان قيل  
 هذه الاحاديث قوية وطرق ذلك الحديث معلولة قلنا الكلام في  
 بعض هذه الاحاديث كحديث عباد ليس بآدون من الكلام في حديث  
 الكفاية مع ان بعض طرقها على ما يصحح للحجية فلا ينحط عن درجة

المعارضة فان قيل نحن نخل ذلك الحديث على ما عدا الفاتحة  
 بين الاخبار المتعارضة قلنا الجهم غير متعين بهذا بل يمكن ان يحمل  
 على اطلاقه وتثبت به الكفاية وحديث عبادة على اجازة قراءة الفاتحة  
 لا على الركنية كما هو حاصل جميع الآثار المتخالفة فلا بد من بيان مرجح يرجح  
 الذي ذكره على الاحتمال الذي ذكرناه فان قيل هو دلالة هذه الآثار  
 على الغرضية مطلقا لكل مصطلح ولو موثقا قلنا هذا عين المتنازع فيه  
 وليس له سند يعتد به فان قيل هو ان حديث عبادة نقص في الزام  
 قراءة الفاتحة وذلك الحديث ليس بنص بل ظاهرة كفاية الفاتحة  
 والنص مقدم على الظاهر قلنا هذا غير ظاهر فان كون حديث عبادة  
 نشأ في اجازة قراءة الفاتحة وسلم واما كونه نصا في الزام فغير مسلم  
**الوجه الثامن** ان حديث عبادة قد عارضه غيره فلا بد ان ينسب  
 كل منهما ويرجع الى آثار الصحابة الموافقة لاحدهما كما هو المقرر في الاصول  
 انه اذا تعارضت الايتان يصار الى السنة واذا تعارضتا الحديثان يصار  
 الى قول الصحابة فوجدنا ان جميعا عظيمهما منهم كان يترك القراءة خلف  
 الامام ويفتي بكفاية قراءة الامام من دون وجوب الفاتحة او الركنية  
 وهذا ابن عمر من شدة اتباعه لآثار النبي صلى الله عليه وسلم واقواله و  
 افعاله وعاداته كان ممن يترك القراءة وفيه اثنا اولا ان التماقط و  
 الرجوع الى آثار الصحابة انما يختار عند تعذر الرجوع وهو مظهرنا في خبر  
 جابر وغيره وثانيا ان آثار الصحابة ايضا مختلفة فلو كانا وجه  
 ترجيح آثار التاركين على آثار المجوزين **الوجه التاسع** انه قد تقر  
 في الاصول ان الحديثين اذا تخالفا ولم يمكن المصير الى آثار الصحابة

الوجه الثامن من مرجح

الوجه التاسع من مرجح



والان لا تفرحوا بالصلوة  
كونوا رادوا عليه في الصلاة  
الامة رادوا اليه في الصلاة  
فروا في الصلاة  
وقرأوا القرآن  
هنا الكلام فان كان  
وقرأوا في الصلاة  
والان لا تفرحوا بالصلوة  
كونوا رادوا عليه في الصلاة  
الامة رادوا اليه في الصلاة  
فروا في الصلاة  
وقرأوا القرآن  
هنا الكلام فان كان

[illegible]



بآمر القرآن فلا صلوة له وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير حديث  
 عبادة لا صلوة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب متفق عليه وفي رواية لمسلم ابن ابي  
 وابن حبان بن ياقوت فصاعدا قال ابن حبان تقدم بها معمر بن الزهري واعلمها  
 البخاري في جزء القراءة ورواه الدارقطني بلغظ لا يجزى صلوة الا ان يقرأ  
 الرجل فيها بآمر القرآن وصححه ابن القطان ورواه ابن خزيمة وابن حبان بهذا  
 اللفظ من حديث ابي هريرة وفيه قلت ان كنت خلفا لا ما قال فاخذ بيدي  
 وقال قرأها في نفسي وروى الحاكم من طريق شبيب عن ابن عيينة عن الزهري  
 عن شمعون عن عبادة مرفوعا أم القرآن غرض عن غيرها وليس غيبها عوضا منها  
 قال وله شواهد فسادها انتهى وفيه أيضا حديث ابي سعيد امرنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة ذكره ابن الجوزي  
 في التحقيق فقال روى صحيحنا من حديث عبادة وابي سعيد قال لا ذكر  
 قال وما عرفت هذا الحديث وعزاه غيري الى رواية اسمعيل بن سعيد الشافعي  
 قال ابن عبد الحكم في رواة اسمعيل هذا وهو صاحب الامام احمد من حديثهما  
 بهذا اللفظ وفي سنن ابن ماجه معناه من حديث ابي سعيد اسناد ضعيف  
 ولا يداو من طريق همام عن قتادة عن ابي نصر عن ابي سعيد عن النبي  
 اسناد صحيح انتهى وذكر الحافظ ابن حجر في نتائج الافكار لتخير احوالها  
 بسند الى ابن خزيمة فاحمد بن يحيى لذهلي واوس بن جريش شعبة عن العلاء  
 ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب قلت فان كنت خلفا لا ما قال فاخذ  
 بيدي قال قرأها في نفسي فافسح قال هكذا اخبره ابن حبان عن  
 ابن خزيمة بهذا الاسناد وقال لم يقل احمد عن العلاء في هذا الحديث

لا تجزى صلوة الاشعبة ولا عنه الا وهب بن جريح قلت رواه عن العلاء  
مالك ابن جريح وروى عن القاسم بن عيينة والداود بن عيسى وعبد العزيز  
ابن ابي حازم واسماعيل بن جعفر ابواويس في اختلافوا في شيخهم السلام فقال  
مالك ابن جريح عن العلاء عن ابيه السائب عن ابي هريرة وقال الساقون عن  
السلام عن ابي هريرة وجمعه بينهما ابواويس فقال عن العلاء حدثني ابوالشفا  
مولى مشام بن زهرة وكان جليسين لابي هريرة عن ابي هريرة وانفقوا  
كلهم على سياق المتن بلفظ كل صلوة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خارجة  
فهي خارجة قلت فاني حيانا اكون وراي الامام فاخذ بيدي قال قربوا في  
نفسك يا فارسي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال  
الله قسمت الصلوة بيني وبين عبد علي الحديث ومنهم من اختصر آخره  
مسلم والبخاري في خلق افعال العباد وابوداود والنسائي كلهم من طريق  
مالك ومسلم ايضا وابن ماجه من طريق ابن عيينة ومسلم ايضا  
والترمذي من طريق ابي اويس وذكر الترمذي عنه  
فصح انه عند العلاء عن ابيه وعن ابيه السائب فاود تارة وجمعه اخرى  
وتبين بهذا ان شعبة خالف الجميع في سياق المتن وان القائل فاخذ بيدي  
هو الراوي عن ابي هريرة والاخذوا بوهرة بخلاف ما يقتضيه ظاهر  
رواية شعبة انتهى قال ايضا فيه عند قول النور في لادكار في الصحيحين  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوات الا بفاتحة الكتاب الخ قلت  
لما هذا اللفظ في الصحيحين لا في احدهما والذي فيها حديث عبادة  
لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب انتهى ثم استدل بسندنا الى الحافظ ابي بكر  
ابن ابراهيم الاسمعيلى ناظران بن موسى من اصل كتابه نا العباس بن الوليد

الذي روىنا عن ابن عيينة عن ابن هري عن محمود عن عباد قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة من لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب هكذا أخرجه  
 الاسماعيل في مستخرجيه على صحيح البخاري في شيوخه من الحفاظ الثقات وشيخ  
 شيخنا العباس بن النسي من شيوخ البخاري وقد تابعه على هذا اللفظ زياد بن  
 الطوسي من شيوخ البخاري ايضا أخرجه الدارقطني عن يحيى بن محمد بن صالح  
 هو من ثبات الحفاظ ناسوا بن عبد الله الغنوي وزياد بن ايوب سعيد بن  
 عبد الرحمن قالوا لنا سفيان بن عيينة وذكره باللفظ الاول ثم قال في رواية  
 زياد بن ايوب لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ثم كمله وفي رواية  
 في تخريج احاديث الهداية لابن حجر عن عباد سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة الكتاب آيتين من القرآن أخرجه الطبراني  
 وأخرجه ابن عدي من حديث عمران بن حصين مثله لكنه باللفظ لا يجزى  
 وزاد آيتين فصاعدا وعن ابن عمر رفعه لا تجزى المكتوبة الا بفاتحة الكتاب  
 وثلاث آيات فصاعدا أخرجه ابن عدي وعن ابن مسعود رفعه لا تجزى صلوة  
 لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب شيء منها أخرجه ابو نعيم في ترجمة ابراهيم بن ايوب  
 من تاريخ اصبهان وعن ابى هريرة ان لم ترد على القرآن اجزأت وان زدت  
 فهو خير أخرجه البخاري وهو موقوف انتم ملخص وقال العيني في البداية والنهاية  
 وابن ماجه من حديث ابى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مفتاح الصلوة الطهور وتحميمها والتكبير وتحليلها التسليم والصلوة لمن  
 لا يقرأ بأحمد لله وسورة في فريضة وغيرها هذا لفظ الترمذي واقتصر ابن  
 علي قول لا صلوة وسكت عنه الترمذي وهو معلول بابي سفيان فتال  
 عبد الحق في احكامه لا يصح هذا الحديث من اجله ورواه ابن ابي شيبة

واسحق بن راهويه في مسندهما والطبراني في مسند الشاميين من حديث  
 ابي نصر عن ابي سعيد لا صلوة الا بآء القرآن ومعها غيرهما وقرأه ابن حبان  
 بلفظ امر نكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ بفاتحة الكتاب ما ييسر  
 وقرأه اسحق بن ابي يعلى في مسندهما قال الدارقطني في علله هذا يرويه قتادة و  
 ابوسفيان مرفوعا ووقفه ابو نصر هكذا قال صاحب شعبة عنه ورواه  
 عن عثمان بن عمر عن شعبة عن ابي سلمة مرفوعا ولا يصح رفعه من شعبة  
 وخرى الطبراني في مسند الشاميين من حديث عباد بن سميت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة الكتاب آيتين من القرآن وقرأه  
 ابن عدي من حديث عمران لا تجزى صلوة الا يقرأ فيها فاتحة الكتاب  
 وآيتين فصاعدا وفيه عمر بن يزيد قال ابن عدي ضعيف منكر الحديث  
 وقرأه ابو نعيم في تاريخ اصحابه من حديث ابي مسعود الانصاري مرفوعا  
 لا تجزى صلوة الا يقرأ فيها فاتحة الكتاب شيئا منها انتهى ملخصا هذه  
 مستندات الشافعية ومن وافقهم في الركنية وهي منقسمة الى ثلاثة  
 اقسام احدها ما يحكم بفعل الصلوة بدون الفاتحة باذخالا لا يخرج عن  
 على الصلوة كخبر لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب لا صلوة لمن لم يقرأ بآء القرآن  
 وغير ذلك وثانيها ما يحكم بعدم اجزاء الصلوة بدون الفاتحة كحديث  
 لا يجزى من لم يقرأ بفاتحة الكتاب في خوفك وثالثها ما ينبت امر النبي  
 صلى الله عليه وسلم بقرآن الحديث ابي سعيد الخدري ونحو ذلك  
 وقد تنازعت الشافعية بين الشفعية في هذه الاحاديث في مبحثين  
 المبحث الاول ركنية انشاء التهمة وعدم ركنيةها مع قطع النظر عن  
 قراءة المؤتم وعدم قراءته فحتمنا ذاهوليس يمكن تبطل بتركه الصلوة بل هو

٢١٩

باب الاحاديث المتداورة

بمبحث ركنية الشافعية وعدم ركنية

واجب في السورة يجب بتركها سجد السهو ونقص تركه عما افترض عادة  
 الصلوة والركن انما هو مقدار آية او ثلث آيات سواء كانت منها او من غيرها  
 وعندهم متعينة للركنية **وهذه** مسألة على عدة مختلفة فيها من  
 السلف ان خلف قد ذهب الشافعي مالك واسحق وابو ثور وداود  
 وغيرهم الى ان الفاتحة متعينة للركنية ولا تصح صلاته حتى يقرأ بفاتحة <sup>الكتاب</sup>  
 في كل ركعة الا ان الشافعي ذهب الى انه لو ترك من يحسن الفاتحة حرفا واحدا  
 منها بطلت صلاته عما كان او نسيها كما كان لم يحسنها ويحسن غيرها  
 قرأ بعد ما سبع آيات واختله بقول مالك فيمن نسيها في ركعة من صلوة  
 ثلاثية او رباعية فقال مرة لا يعتد بتلك الركعة ويأتي بركعة اخرى  
 بدلها وقال مرة يسجد بسجد السهو وفي صلوة ركعتين تبطل بتركها  
 في ركعة واحدة الا ان يضيف ركعة اخرى وقال الطبري يقرأ بأمر القرآن في  
 كل ركعة فان لم يقرأ بها لم يجز الا مثلها من القرآن عدد آياتها وحروفها  
 وقال ابو حنيفة الفرض اقل ما تيسر هو مقدار آية وقال صاحباه اقله  
 ثلث آيات قصار او آية طويلة كذا ذكره ابن عبد البر في الاستدكار مع  
 بسط بسيط في بيان اختلاف المذاهب في افتراض الفاتحة في كل ركعة  
 او في الاولين فقط وعدم افتراضها من شاء الاطلاع فليرجع اليه  
 المبحث الثاني في قراءة المقتدى الفاتحة وعدم قراءتها فعند الشافعية  
 ومن وافقهم هي فرض وركن له ايضا وعند الحنفية ليس بركن بل  
 ولا واجب ايضا ومن القائلين بالركنية في حق الامام والمنفرد من القليل  
 بها للمؤثر كما حد بن حبل الا انه استحس قراءته المؤثر كما ذكره كذلك  
 فيما مر اما النزاع في المبحث الاول فاستدللت الشافعية ومن وافقهم

جواب تخفیفه القا تلین بعدم رکنیة الفاتحة عن هذا الاحادیث

[illegible]

۲۱۸  
 این طریق الحاق شد و از آن کان  
 بعضی ضعیفتر بگویند که در بعضی از این  
 بیانیات فقط طالع و زمان مسجد و این جهان  
 نما و مسجد را نشانه و قیاس و قیاس را نشانه و قیاس را  
 بر معنی است و این را در این کتاب و این کتاب و این کتاب  
 تمام این جهان را در این کتاب و این کتاب و این کتاب  
 مؤلفان که استعمل طالع و این کتاب و این کتاب  
 حدیث اصول و این کتاب و این کتاب و این کتاب  
 حدیث اصول و این کتاب و این کتاب و این کتاب  
 خود را که این کتاب و این کتاب و این کتاب  
 این کتاب و این کتاب و این کتاب و این کتاب  
 و این کتاب و این کتاب و این کتاب و این کتاب

هذه الأحاديث المذكورة واجبات لحنفية ومن وافقهم عنها  
بان هذه الأحاديث على ما مر على ثلاثة انواع وكل منها لا يثبت ما هو  
مذهبهم اما النوع الاول فلكونها محمولة على نفي كمال الصلوة فغنى  
لا صلوة لمن لم يقرأ القرآن ونحو ذلك فنفي كمالها لا نفى صلواتها  
فلا تثبت به الركنية بل الوجوب اما النوع الثاني فلكونها محمولة  
على نفي الاجزاء الكاملة لا نفى صل الاجزاء واما النوع الثالث فلا  
الامرين بنص في الركنية بل قد يكون المأمور به فضا غير ذكره وواجبا  
ومندوبا ومثله يجاب عما استدلوا به من وانظمة النبي صلى الله عليه وسلم  
على قراءة الفاتحة فانها لا تثبت الركنية بل الوجوب نحن نقول به  
والدليل على هذا الحمل ان الله تعالى امرنا بقراءة مطلق القرآن حيث  
قال فاقرأوا ما تيسر من القرآن وهو عام شامل لا دالة فيكون فرضا  
وما سواه مما ثبت بالأحاديث واجبا ويؤيد ذلك ما ورد في صحيح البخاري  
 وغيره من حديث ابن هريزة في قصة تعليل النبي صلى الله عليه وسلم  
 للاعرابي الذي قال في حقه ثلاث مرات صل فانك لم تصل ركعية الصلوة  
 ثم اقرأ ما تيسر منك من القرآن ووقع في رواية ابن اودثم اقرأ بالقرآن  
 وما شاء الله ان تقرأ وهذا يبيد عدم الركنية والا زمت ركنية  
 ما شاء الله ان يقرأ سوى الفاتحة وايضا لو حملت تلك الأحاديث على  
 الركنية للزمكون ما زاد على الفاتحة ايضا زدنا اخلا من نحو ولاية فصل  
 وايضا على تقدير تسليم ذلك لا تنافي على الركنية يقال انها اخبار احاد  
 فلا تجوز بها الزيادة على الفاتحة وهو حاكم بفضية مطلق القراءة  
 فلا رخصة ما ذكره قال علي التماري في الفاتحة عند حديث ابن هريزة

[illegible]









والثبوت وبه لا يثبت الركن لأن لازمه نسخ الإطلاق بخبر الواحد  
وهو يستلزم تقديراً الظني على القاطع وهو لا يحل فيثبت به  
الوجوب فيما يتركه الفاتحة ولا تفسد وأعلم أن الشافعية  
يشتقون ركنية الفاتحة على معنى الوجوب عندنا فإنهم لا يقولون  
بوجوبها قطعاً بل ظناً غير أنهم لا يخصصون الفرضية والركنية  
بالقطعي فلهذا إن يقولوا بوجوب الوجه المذكور أنا وإن جوزنا  
الزيادة بخبر الواحد لكنها ليست بالركنية فافهمنا فافهمنا قلنا بركنية  
وافترضنا بالمعنى الذي سمي قبح وجوباً فلا زيادة وإنما محل الخلاف  
في التحقيق أن ما تركه مفسد وهو الركن لا يكون إلا باقاً طم قفاً لو  
لأن الصلوة بمحمل مشكك فكل خبرين فيها أمر ولم يقدّم دليل  
على أن مقتضاه ليس من نفس الحقيقة يوجب الركنية وقلنا  
بل يلزم في كل ما أصله قطعي وذلك لأن العبادة ليست سوى  
جملة الأركان فإذا كانت قطعية يلزم في كل أركان قطعية لأنها  
ليست إلا أياها مع الآخر بخلاف ما أصله ظني فإن ثبوت أركانها  
التي هو هو يكون بظني بلا اشكال ولأن الوجوب لما لم يقطع به  
فالفاسد بتركه مضمون والصحة القائمة بالمشعر المصير قطعية فلا يرد  
اليقين إلا بمثله ولا بإبطال الظني القطعي انتهى **ومما أصاب المرام**  
في هذا المقام أنه لا ريب في ثبوت مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم  
وجوه الصلوة على قراءة الفاتحة في الصلوة مع ورود أخبار الأحاد  
بتأكد قراءتها لكن شيء من ذلك لا يوجب الافتراض بالمعنى الذي ذكره  
بل لما ثبت بحجج الأحاديث وضم الآية هو كون مطلق القراءة وادنا

آية او ثلث آيات كنكاً وما زاد عليه واجباً ولعلك تظننت من  
ههنا جواب استدلال من استدلال ببعض الاحاديث المذكورة  
على تركية ضم السورة وقد نسبها صاحب الهداية الى مالك  
وخدشها العيني بانه غير صحيح لان صاحب الجواهر قال وضم السورة  
الى الفاتحة سنة عند مالك وقال غين المشهور عن مالك جعل القرآن  
كنكاً لم يقل احداً من السورة الى الفاتحة ترك فيما علمته انتهى وقال  
صاحب المحلى شرح الموطا قال الجمهور ان ضم السورة بعد الفاتحة سنة  
وبه قال الشافعي مالك احمد واذا عن ابن حبان والقطراني الاجماع على عدم  
وجوب قدر زاد منها وفيه نظر فقد قال ابو حنيفة وصاحبا له انه  
يجب ضم السورة وحده ابن المنذر عن عثمان بن ابي العاصم الهيثمي عن ابيه  
قال ابن كنانة المالكى وهو رواية عن احمد وغيره ما في الصحيحين عن  
ابى هريرة وان لم يزد على أم القرآن اجزاك ومن زاد فهو افضل ولا يخرجه  
عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قام فصلين كعتين يقرأ الفاتحة الكتاب  
واحتج بالحنفية بما رواه النسائي عن عباد بن مرفوعاً الاصل لمن لم يقرأ  
بفاتحة الكتاب فصاعداً قرئ ابن ابى شيبه عن ابن سعيد مرفوعاً  
لا صلوة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد لله وسورة في فريضة وغيرها انتهى  
واما النزاع في البحث الثاني فالجواب من الحنفية ومن وافقهم  
ان هذه الروايات ليس فيها ما يدل صريحاً على لزوم الفاتحة على المؤتم  
بل غاية ما استندوا به هو الاطلاق والامر فيه سهل من غير غلاط  
يحملوا على ما عدل المؤتم والقدر في ذلك هو جابر بن عبد الله حيث قال  
من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن لم يصل الا وراى الامام محمد بن ابي القاسم الاول

آية اول ثلث آيات ركنا وما زاد عليه واجبا وعلك تقننت من  
 همنا جواب استدلال من استدلال ببعض الاحاديث المذكورة  
 على ركنية ضم السورة وقد نسبها صاحب الهداية الى مالك  
 وخدشها العيني بانه غير صحيح لان صاحب الجواهر قال وضم السورة  
 الى الفاتحة سنة عند مالك وقال غير المشهور عن مالك جعل القرآن  
 ركنا ولم يقل احدان ضم السورة الى الفاتحة ترك فيها علمته انتم وقال  
 صاحب المحلى شرح الموطا قال الجمهور ان ضم السورة بعد الفاتحة سنة  
 وبه قال الشافعي ومالك احمد واذا عن ابن حبان والقرطبي الاجماع على عدم  
 وجوب قدر زاد منها وفيه نظر فقد قال ابو حنيفة وصاحبا له انه  
 يجب ضم السورة وحده ابن المنذر عن عثمان بن ابى العاصم الى ربه  
 قال ابن كنانة المالكى وهو رواية عن احمد وغيره ما فى الصحيحين عن  
 ابى هريرة وان لم يزد على قر القرآن اجزاك ومن زاد فهو افضل ولا يخرجه  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم قام فصل ركعتين لم يقرأ الفاتحة الكتاب  
 واحتج بحنفية بما رواه النسائي عن عباد مرفوعا لاصلوا لمن لم يقرأ  
 بفاتحة الكتاب فصاعدا وروى ابن ابى شيبه عن ابن سعيد مرفوعا  
 لاصلوا لمن لم يقرأ فى كل ركعة بالحمد لله وسورة فى فريضة وغيرها انتهى  
 واما النزاع فى البحث الثانى فالجواب من الحنفية ومن وافقهم  
 ان هذه الروايات ليس فيها ما يدل صريحا على الزام الفاتحة على المؤتم  
 بل غاية ما استدلوا به هو الاطلاق والامرفيه سهل من غير اخلاوت  
 يحصلوا على ما علم المؤتم والقدر في ذلك هو جابرين عبد الله حيث قال  
 من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن لم يصل الا وراى الامام حكام فى الفصل

من الباب الاول وكذلك حمله سفيان بن عيينة في حكم نقله عن سنن  
 ابن داود في هذا الفصل فان قلت لا يثبت للعامة من مخصصات  
 قلت مع حديث قراءة الامام قراءة له غيره من الاحاديث السابقة  
 فان قيل تلك احاديث ساقطة غير كافية قلنا القول به ليس لا  
 من الاقوال السابقة لما مر من ان كثير منها صحيحة او حسنة  
 فان قيل هي ليست في درجة هذه الاحاديث في القوة قلنا بعد تسليم  
 ذلك ليس التخصيص بما ياتى سوء حالاً من تخصيص اطلاق الكتاب  
 بهذه الروايات فاذا جوز ذلك فما بال عدم جواز التخصيص بها فان  
 قيل قد حمل بعض هذه الاحاديث على امور بعض رواياتها من الصحابة  
 كابي هريرة وعبد الله بن عمر قوي من فهم غيره قلنا كذلك قد خصها  
 بعض رواياتها من الصحابة فان كان الاستدلال بفهم الصحابة في الكلام  
 مشترك في الزام وان كان بنفس الروايات فهو غير تام فان قيل حديث  
 عبادة لا تفعلوا الايام القرآن فانه لاصولة لمن لم يقرأ بها صريح في الزام  
 الفاتحة على المؤمن قلنا نعم هو اصح الروايات التي ذكرتم لكن دلالة  
 على ما هو مطلوبكم غير مسلم لان الاستدلال على الزام ان كان  
 بقوله لا تفعلوا الايام القرآن فهو غير تام لما تقرر في مقوله ان الاستثناء عن  
 النهي لا يدل الا على خروج المستثنى عن حيز المنهى لا على الزامه وركنيته  
 او وجوبه وان كان بقوله فانه لاصولة اخر فهو لا يدل على تركية كذا  
 من الاحاديث السابقة فان قيل فما بال الحنفية استدلوها بنظائر  
 على وجوب الفاتحة ولم يستدلوها به على وجوب خلف الائمة قلنا  
 لما ظهر لهم من الكلام في روايته ووجود معارضاته ولو لا ذلك لقائلوا به

[illegible]

والا في قراة الامام  
الاجل الامام  
فانما هو  
فانما هو  
والا في قراة الامام  
الاجل الامام  
فانما هو  
فانما هو

امام الكلام

مع غيب الغلام

**الفصل الثالث** في استدلال المالكية ومن حدى حدى وهو  
اعلم ان قد وقع بعد عصر الصحابة واجل من اشتهر به منذ هجرته  
هو الامام مالك بن انس على احسن المسالك وقيل اشار الى اخذنا  
في موطاه حيث ترجم الباب او كباب القراءة خلف الامام في ما  
لا يجهر فيه الامام وروى فيه حديث ابن هزيمة وقوله اقرأوا في  
نفسك يا فارسي فاشار الى حمله على مؤثر السرية ثم روى فيه اثر  
هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقرأ خلف الامام في ما لا يجهر فيه  
الامام بالقراءة واثرا للقاسم بن محمد بن ابي بكر انه كان يقرأ خلف  
الامام في ما لا يجهر فيه بالامام بالقراءة واثرا لقاسم بن مجيد بن مطعنه كان  
يقرأ خلف الامام في ما لا يجهر فيه الامام بالقراءة ثم ترجم الباب  
بباب تراخي القراءة خلف الامام في ما يجهر فيه وروى فيه قول ابن عمر  
اذا صل احدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا صلى وحده  
فليقرأ وحديث ابن هزيمة فانتهى الناس عن القراءة خلف رسول الله  
صل الله عليه وسلم في ما يجهر فيه وذكر ابن عبد البر في الاستدلال  
من دلائل مذهبه قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
وحديث واذا قرأ فانصتوا وقال فاين المهرب عن سنة رسول الله  
صل الله عليه وسلم وظاهر كتاب الله انتهى **قد** مر منذ ذكر كل ذلك  
مع ماله وما عليه فلا حاجة الى اعادته **ومر** ايضا كثير من الاحاديث  
والاثر موافقة له وبها الجملة فكل دليل احتجبت به الخفية  
هو دليل للمالكية بجملة على مؤثر الجهرية وما هو صريح منه في مؤثر  
السرية دليل له على عدم وجوب الفاتحة على مؤثر السرية وكل



احتجنت به الشافعية فهو دليل لهم بحمله على مؤثر السرية الا حديث عبادة  
فانصرم في الجهرية وهو مشترك للمؤثر على الفرقين وقد اختلفوا في الجاهل  
**الباب الثالث** في ضبط المذهب الواقعة في هذا البحث المذكور  
في الفصول السابقة اجمالا والاشارة الى دليل كل منها تفصيلا مع  
ترجيح راجح يقبله اصحاب النظر الصحيح على ما اختلفوا في ان قراءة  
الفتا تحت هل هو من الاركان المفروضة كالركوع والسجود والقبلة  
ام ليس له حظ الركنية وعلى تقدير كونه ركنا تبطل بتركه الصلوة هل  
تسقط عند الضرورة كالنسيان وادراك قد ركن ركوع الامام  
محيث يخاف عند قراءتها فوات الشركة في ركوع الامام وايا ما كان  
هل هو ركن لكل من الامام والمنفرد والمؤثر اجمالا على ما اختلفوا في  
مالك واحمد والشافعية وغيرهم الى افتراضها وركنتها لكن الجمهور منهم  
اجموا على انها ساقطة عند الضرورة وتشد بعضهم فقال بعد سقوطها  
عند الضرورة وقد مررت دلائل الجمهور وتزيف قول من خالف الجمهور  
ومر ايضا بحديث سقوطها عند النسيان وعدمه وعند الاقتدار عليها  
وعدمه ثم الشافعية منهم ذهب الى كونها ركنا في حق كل من الامام  
والمقتدى والمنفرد ومالك ذهب الى خصوصيته بكلامه المنفرد  
وكذا احمد وذهب ابو داود الى الفرق بين مؤثر السرية ومؤثر الجهرية  
وذهب اصحابنا الى انه ليس له حظ من الركنية بل هو واجب للمؤثر  
واما في حقه فليس بواجب ايضا بل هو مكروه له في السرية والجهرية  
كلهما اوحرام او مفسد للصلوة او مستحسن في السرية لا في الجهرية  
واما دلائلهم فاستدلوا اصحاب الركنية لكل متصل بهم

الاحاديث الواردة في نفى الصلوة بدونه لكن الجمهور منهم لما وضحت  
لهم دلائل تشهد بسقوطه عند الضرورة قالوا به واخصصون  
لما وضحت لهم اخبار واثار شاهدة على كفاية قراءة الامام واختاروا  
تخصيص المؤثر مطلقاً ومقيداً واستندت اصحاب عدم الكنية  
باحاديث الترك وغيرها من الدلائل الواضحة ثم تفرقوا شيعاً  
بحسب ما لاحت لهم الدلائل فثبوت وضعفاً وقد ذكرنا كل ذلك  
هنا في كل سالك والذي ظهر بعد الغوص في بحار هذه  
الاختلافات وطرح النظر عن التعسفات والتعصبات هو ان  
شيئاً من هذه المشارب ليس بحيث لم يوجد له سند بل وجد  
لكل منها مستند لان بعض الاستناد والاستناد غير معتمد  
واوهنها واضعفها هو مذهب فساد الصلوة بقراءة الفاتحة  
فاني لو اجده له سنداً صحيحاً قابلاً للاعتماد ودونه فخر لقناد فان غاية  
ما استدل به اصحابه هو التشديدات الواردة من بعض الصحابة  
وهو ليس بهذا الكيفان غاية ما يثبت منه على تقدير صحته وعدم  
جلها على قراءة ماء الفاتحة او القراءة في الجهرية مع قراءة الائمة  
او القراءة بحيث يفوت الانصات ويوجب التشويش على الائمة  
هو كونه مكروهاً ومحرمًا او خلاف سنة وشئ من ذلك لا يجب  
فساداً فليس ارتكاب كل محرم ومكروه او بدعة في الصلوة مبطلاً  
ووجهه صاحب تصدير التنوير في سنة النشر المذكور الذي صنفه  
في الرد على تنوير العينين في رفع اليدين بقوله ليس المأمور داخلياً  
في هذا الحكم اى وجوب القاء يديه لانه ممنوع عن القراءة فالحال

قراءة القارى في الركوع والسجود فان قراءته في الركوع والسجود لا تكفي له  
فذلك قراءة المأموم لا تكفيه في اداء الواجب عنه فان قرأ صار  
عاصياً بقراءته وتاركاً لقراءة امامه لا اعتقاده انتهى لا تكفيه  
فبطلت صلاته وترك الواجب قصداً عندنا كما قال زبيد بن ثابت  
من قرأ خلف الامام فلا صلوة له انتهى وهذا كما ترى متعقب عليه  
بوجهين اما اولاً فبان قوله ممنوع عن القراءة ممنوع فان غاية ما ثبت هو  
النهي عن القراءة عند القراءة بحيث يفوت الاستماع والتدبر عن القراءة بحيث  
يشوش على القارى لا عن مطلق القراءة ولا عن قراءة الفاتحة الغير المشروطة  
والمفروطة واما ثانياً فبقوله فجاءه الخ غير صحيح لان القراءة في الركوع  
والسجود منهي عنها صراحة نهياً عاماً ولا كذلك قراءة الفاتحة فالتقيا  
غير صحيح واما ثالثاً فبان قوله لا تكفي له وان كان صحيحاً لكن ليس  
بمخل لان عدم كفاية القراءة في الركوع والسجود لكونها في غير محلها  
ولا كذلك القراءة في القومة واما رابعاً فبان قوله لا تكفي عنه  
في اداء الواجب موقوف على اثبات ان الواجب مطلقاً في حق المقتضى  
هو السكوت مطلقاً وقد مر ما فيه نقضاً ومنعاً واما خامساً  
فلان قوله فان قرأ صار عاصياً الخ مبني على ثبوت لزوم العصية  
من القراءة مطلقاً ولو في السرية او السكينة وهو في حيز الاما  
نهي واما سادساً فلان قوله وتاركاً الخ غير صحيح لانه لما اخبر النبي  
صلى الله عليه وسلم واصحابه ان قراءة الامام كافية لا يفت  
كونها كافية على اعتقاد المؤتمركم الكفاية فان قرأ بنفسه واعتقد  
عدم الكفاية غاية ما يلزم منه انه زاد ما لم يجب عليه ولم ي

بما شرع الكفاية له وأما سابعاً فلان قوله فطلعت صلاته لترش  
 الواجب قصداً عندنا لا يخلو أمّا ان يراد به بطلانها من أصلها  
 كإبطالها بترك أركانها أو يراد فسادها أو نقصانها كفسادها بترك  
 واجباتها أو كل منهما فاسد أمّا الأول فلكونه مسبباً على كون ترك الواجب  
 الغير الركن عمداً مبطلاً للصلاة عندنا وهو غير صحيح عندنا ولم يظهر له  
 أثر في ثبوت فقهاً ثنائياً فان ظهر ذلك يوجب ما عليه ويبدأ بالاعتدال  
 عليه وأما الثاني فلانه لو كان كذلك للزم من سجدة السهو وترك  
 الانصات سهواً ولم يقل به أحد في علمنا وأما ثامناً فلان استدلاله  
 بآثر زيد بن ثابت يحتاج الى تقوية هذا الاثر واثبات ثقة روايته  
 ووجوب اتيته وقد مر ما فيه وبما تجلجته فالقول بفساد الصلاة بالقرأة  
 ليس مما يلتفت اليه اهل البصيرة وتظيره في جانب الخلاف هو القول  
 بالركنية العامة بحيث لا تسقط عند الضرورة وأما سائر المذاهب  
 المأقية فدلائلها بحسب اختلاف اصولهم وملازمهم قوية  
 والقول الفصيل فيها ان الخلاف في الركنية وعدمها متفرع حقيقة  
 على مسألة اصولية وهي ان الركنية هل تثبت بخبر الأحكام الظنية  
 ام لا بل لها من الدلائل القطعية فمن ذهب الى الاول اثبت الركنية  
 ومن أنكر لم يثبت الركنية وان سلم دلالتها عليها وعدم وجوبها  
 والخلاف في ركبتها للمؤمنين على خلاف آرائنا وهو الظن  
 هل يجوز به الزيادة على القطعي وتخصيصه به أو نسخ به ام لا يجوز  
 فمن قال يجوزها قال بها ومن لا فلا ولعل النظر الدقيق يحكم بكون القولين  
 الأخيرين قوين في الخلافين وأما الخلاف في نفس قرأة المؤتمتع

ومع قطع النظر عن الركنية فالآية الشرائعية وكثير من الاحاديث المرفوعة  
والاثر الموقوفه تشهد بالملح عنها بحيث يفوت الانصاف الواجب  
او يورث التشويش والمنازعة ومن انكر ذلك اجاز قراءة المقدّم  
مع قراءة الامام فهو صحيح به كل ذلك ولا يخلص عند النزاع  
الا الكتاب والسنة واثار سلف الامة وكلية اشاهد وكثير  
من الاحاديث واثار الصحابة دالة على ثبوتها في السرية واثار  
السكينة وهو المستفاد من ظاهر الآية ومن انكر ذلك وحكم بها  
مطلق القراءة مطلقا ولو في السرية والسكينة او جرحتها او يكرها  
بدعة او خلاف سنة او مفسدة فهو مطالب باثباته بالادلة  
الواضحة والجواب عن تلك الادلة بجوابات شافية وتعليل الساقط  
المنصفت الغير المتعسفة يتيقن بكون ارجح الاقوال الاربعة هو الاول  
بعد ما افترض القراءة على ما تم مطلقا واستحباب قراءة الفاتحة  
او سنيته في السرية وهو ارجح بنظر الدقة وهذا هو الذي  
به جماعة من اصحابنا وجماعة من المالكية وهو ان كان ضعيفا في مذهب  
اصحابنا رواية لكنه قوي في رواية ولا يمدل عن الداربية اذا  
وافقتها رواية ولما استحسنا القراءة في السرية لا بد ان  
يستحسنوا القراءة في الجهرية حال السكينة لعدم الفارق  
بينها وبينها الا انهم لما لم يثبت عندهم استحباب سككات  
الامام واستثنائها وشبهه لم يكونوا الاحاديث الواردة فيها  
معلولة لم يصح جوابها ولو لا ذلك لقالوا به كما ذهب اليه جمع  
من المحدّثين كثرهم الله الى يوم الدين هذا هو الكلام

الفصل الذي لا تحيطه ظلمة ولا تعرضه سفسطة عند ذكر  
 ترجيح المذهب وبه يجهز بين الكتاب والسنن والآثار  
 القياسات المختلفة الموجبة لتفرق المشارب والافالمذاهب  
 المذكورة كلها ما دلائل مروية وكل منها مستند الى ادلة  
 اربعة لا يمكن الجزم بطلان واحد منها ولا الحكم بخطا احدها  
 وما ابطال قول المتعصبين الذين لاصناعة لهم في امر الدين  
 الا الطعن على ائمة المسلمين وتخطية الائمة المجتهدين  
 ان مذهب ابى حنيفة واصحابه من المذاهب المذكورة  
 ضعيف جداً ليس له سند ودليل صحيح قطعاً والى الله المشتكى  
 من امثال هؤلاء الطاعنين الجاهل المفتين ليس غرضهم  
 الا الطعن على من تقدم وتاخر جل صناعتهم التكلم  
 بكلام منكر وما احسن قول صاحب تنوير العيون في  
 رفع اليد عن بحث القراءة خلف الامام دلائل الجانبيين  
 فيه قوية لكن يظهر بعد التامل في الدلائل ان القراءة اولي  
 من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عنه صاحب الهدى  
 انتهى واحسن منه قول صاحب حجة الله البالغة ان كان  
 مأموراً وجب عليه الانصات والاستماع فان جهر الامام  
 لم يقرأ الا عند الاسكاتة وان خافت فله الخيرة فان قرأ  
 فليقرأ الفاتحة قراءة لا يشوش على الامام وهذا اول الاقوال  
 عندى وبه يجهز بين احاديث الباب والسرفيه ما نص عليه من  
 ان القراءة مع الامام تشوش عليه وتفتوت التدبر وتخالف



الصحابي من السنة كذا حديث مرفوع عند الأكثر  
انتهى وقال ايضا هي من اركانها لم يورد حديث لاصلوة  
لمن لم يقرب أبحاثه الكتاب وبه قال الشافعي واحمد  
وقال مالك والكوفيون ليس فيها قراءة قال البدر <sup>ملي</sup> ما  
من المالكية ولنا قول في المذهب باستحباب الفاتحة  
فيها واختاره بعض الشيوخ انتهى وأخرج الترمذي  
من طريق ابراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنزة بفاتحة الكتاب  
وقال حديث ابن عباس حديث ليس اسناده بذلك  
القوي ابراهيم بن عثمان هو ابو شيبة الواسطي منكرو الحديث  
والصحيح عن ابن عباس قوله من السنة القراءة على الجنزة  
بفاتحة الكتاب انتهى ثم اخبر من طريق سفيان  
عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف ان  
ابن عباس صلى الله عليه وسلم قرأ بفاتحة الكتاب فقلت  
له انه من السنة فقال انه من السنة او من تمام السنة  
وقال هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند  
بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم  
يختارون ان يقرب أبحاثه الكتاب بعد التكبيرة الاولى  
وهو قول الشافعي واحمد واسحق وقال بعض اهل العلم  
لا يقرب في صلوة الجنزة انها هو الثناء على الله والصلوة  
على نبيه والدعاء للميت وهو قول الثوري وعنبيه



من اهل الكوفة انتهى واخرج النسائي عن طلحة  
 قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فسمعتهم يقرأون  
 بفاتحة الكتاب فلما انصرف اخذت بيده فقلت تقرأون  
 فقال نعم انه حق وسنة وعنه ايضا صليت خلف ابن عباس  
 في الجنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى  
 اسمعنا فلما فرغ اخذت بيده فسألته فقال بسنة  
 وحق وعن ابي امامة انه قال السنة في الصلوة على الجنازة  
 ان تقرأ في التكبيرة الاولى بأم القرآن مخافة شتمتك  
 ثلثا والتسليم عند الآخرة واخرج ابن ماجه عن  
 ابن عباس مثل رواية الترمذي سنداً او متناً وعن  
 ام شريك الانصارية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب واخرج  
 ابوداود عن طلحة بن عبد الله صليت مع ابن عباس على  
 جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فقال انها من السنة  
 وذكر الحافظ ابن حجر في تخریج احاديث الانكاد  
 بسنده الى الربيع بن سليمان قال انا الشافعي انا مطرف  
 ابن مازن عن معمر عن الزهري قال اخبرني ابو امامة  
 ابن سهل بن حذيف انه اخبره رجل من اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم السنة في الصلوة على الجنازة ان يكبر  
 الامام ثم يقرأ فاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى  
 يسرها في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم

ويخلص الدعاء في التوسعات المشددة لا يقرأ في شيء  
منه بشيء سأل وقال هذا حديث غريب آخر حجة  
اليهم في من هذا الوجه ومطرف ضعيف قال البيهقي  
تابعه عبيد الله بن أبي زياد عن الزهري ثم ساقه من رواية  
يونس عن الزهري ولم يذكر فيه الفاتحة وثبت ذكرها  
في صحيح البخاري انتهى ثم استدل بسند إلى الشافعي  
أما سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري  
قال سمعت ابن عباس يقرأ بفاتحة الكتاب في الصلاة  
على الجنازة وقال لتعلموا أنها سنة وقال هذا السناد  
قوي وفيه اشعار بأنه كان هناك من لا يقرأ الفاتحة فيها  
فأراد تعليمهم وصلاته بهم على أنه كان ذلك ليلاً  
وهو بعيد من السياق انتهى وأخرج مالك في الموطأ  
عن نافع عن ابن عمر أن كان لا يقرأ في الصلاة على  
الجنازة قال الزرقاني في شرحه به قال أبو هريرة  
وجماعة من التابعين وأبو حنيفة ومالك وعن ابن عباس  
وابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن  
مخرمة مشروعيتهما وبه قال الشافعي وأحمد انتهى  
وأخرج مالك في الموطأ عن أبي سعيد الخدري أنه سأل  
أبا هريرة كيف فعل على الجنازة فقال اتبعها من  
أهلها فإذا وضعت كبرت وسجدت لله وصدقت على نبيه  
ثم اقرأ اللهم أنت عبدك وابن عبدك وابن أمك

كان يشهد ان لا اله الا انت وانت همز اعيد له وروى  
وانت اعلم به اللهم ان كان حسنا فزد في احسانه  
وان كان مسيئا فتنجنا وذر من سيئاته اللهم لا تحرمنا  
اجرة ولا تفتنا بعده قال الزرقاني في شرحه فيه  
ان ابا هريرة لم يكن يرمى القراءة في صلاتها انتهى  
وقد صنف الشرنبلالي في هذه المسألة رسالة  
سميها بالنظر المستطاب لحكم القراءة في صلوة الجنائز  
بأمر الكتاب وحقق فيه ان القراءة اول من ترك  
القراءة ولا دليل على الكراهة قال فيها قال الشافعي  
واحمد تفرض الفاتحة والصلوة على النبي صلى الله  
عليه وسلم والله عام ودار الامر من ايمتنا في النص على  
عدم جواز القراءة والنص على كراهتها وقد نصوا على  
استحباب مراعاة الخلاف في كثير من المسائل ولما رافضا  
قاطعاً للنعم مقتضياً لعدم جواز قراءة الفاتحة في  
صلوة الجنائز انتهى شهر نفل بين الاختيار لو قرأ  
الفاتحة بخية الدعاء لا بأس به وان قرأ ما بنى القراءة  
لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة انتهى وعن  
معراج الدراية لا يقرأ الفاتحة قرب قال مالك  
وهي واجبة عند الشافعي وب قال احمد وكنا قول  
ابن مسعود لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا  
في الصلوة على الجنائز دعاء ولا قراءة فكان ما في الاسماء

ان هذا الحديث  
 رواه ابن ماجه  
 في سننه  
 ورواه  
 ابن جرير  
 في تفسيره  
 ورواه  
 ابن خزيمة  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن حبان  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن يونس  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن ماجة  
 في سننه  
 ورواه  
 ابن جرير  
 في تفسيره  
 ورواه  
 ابن خزيمة  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن حبان  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن يونس  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن ماجة  
 في سننه

فان اختلفت الرواية  
 في الخبرين  
 فليكن  
 ما رواه  
 ابن جرير  
 في تفسيره  
 ورواه  
 ابن خزيمة  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن حبان  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن يونس  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن ماجة  
 في سننه  
 ورواه  
 ابن جرير  
 في تفسيره  
 ورواه  
 ابن خزيمة  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن حبان  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن يونس  
 في صحيحه  
 ورواه  
 ابن ماجة  
 في سننه

واحترم من الدعاء اطيعه وهكذا روى عن عبد الرحمن  
 ابن عوف وابن عمر فانهما قال لا ليس فيها قراءة وتأويل  
 حديث جابر انه عليه السلام كان يقرأ بأمر القرآن  
 انه قرأ على سبيل الشئ لا على وجه القراءة وكان هذا  
 ليست بصلوة حقيقة وانما هي دعاء واستغفار  
 للميت ولهذا ليس فيه اركان الصلوة انتهى **وقال**  
 جميع ما استدلال به انما يفيد نفى افتراض قراءة الفاتحة  
 وما كراهته فليس فيه افادتها وما الاستدلال  
 بقول ابن مسعود فلا يفيد لانه نفى التوقيت وسند ذكر  
 ابن ابن مسعود قراءتها والراوى اذا فصل بخلاف ما روى  
 بيقين سقط العمل به وما ما رواه عن عبد الرحمن  
 فليس فيه نفى جواز القراءة فيحتمل ان يكون المنفى للزوم  
 لا الجواز وما تأويل حديث جابر فغير مسلم لانه  
 دعوى لا دليل عليها لان نيت الشاء امر مبطن لا يعلم  
 الا من المناهل والمسلمونه حقيقة قرآن لا يعدل عنها  
 بدون صارف فيها ثبت سنية القراءة بالفاتحة  
 لانفى القراءة انتهى **شعر** نقل الشربل الى كثير من  
 عبارات الثب الفقوية وخدشها بخدشات قوية  
 وذكر دلائل جواز قراءة الفاتحة يدل السنية  
 ان شئت الاطلاع فلنرجع اليها فانها رسالة جامعة في  
 بابها وكولا خوف التطويل لفصل الكلام ولكن ما قلناه

خيرا الكلام وليكن هذا آخر هذه الرسالة  
 والحمد لله على تمام هذه الجمالة والصلوة على نبيه  
 منبع الهداية وعلى آله وصحبه ذوى الداراية  
 وكان ذلك في ليلة السبت العشرين من شهر  
 ربيع الآخر من شهر السنة الرابعة والتسعين  
 بعد الالف والمائتين من هجرة خير البشر عليه  
 وعلى آله صلوة صاحب القوى والقدر حين اقامتى  
 بالوطن حفظ عن شرور الزمن ومن الله اسأل متضرعا  
 ان يقبلها وسائر تصانيفي وتجعلها نافعة في حياتي  
 وذخيرة بعد مماتي وارجو من الكملة والطلبة  
 ان ينظروا فيها بنظر الانصاف ولا يضيعوا وقتهم  
 في الاعتساف لتجبل لهم حقيقة المثال وتفيهم  
 صدق الحال فاني سعت بتوفيقه تعالى في هذه  
 الرسالة سعيا وافرا واتيت بتحقيقات خلت عنها  
 الزبريا طنا وظاهرا وكل ما اوردته فيه من  
 ايراد او جواب او لطيفة او تحقيق او انصاف ووجدت  
 في كلام غيري نسبة اليه وكل ما انسبه الي  
 احد فهو من افكارى فان وجد ذلك في كلام  
 احد فالحمد لله عليه وآخذه عوانا ان الحمد لله رب  
 العالمين والصلوة على رسوله محمد  
 وآله وصحبه اجمعين

احمد الله الذي جعلني من اولاد رسوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 الكنايب الذي هو امام الخلافة في بيت بكناسك وكرام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 واشكرك على ان اسلمت اليك سبيل الانعام وافضيت اليك غيبات الغمام واسلم  
 واسلم على رسولك وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين بالعتبة الحية وسائر  
 وبعد فلما كانت مسألة قراءة الشاتية خلف الامام  
 مختلفة بين اكبار الكرام صدقت فيها فاقترش رقيقة والفتت مسائل كثيرة  
 فمنهم من جوزهها ومنهم من منعهها واحسن التاليفات فيها ما صدقت العالم  
 التتقام والفاضل المصطفا من الفطيين الياسين والذكي المودع واقفت  
 الاسرار المحسنية بجامع الانوار القدسية حافظه ملك السلام  
 وجامع بيت الله الحرام استاذنا الاعظم وعمنا الافخ حاكم البركات  
 المكنى بابي المحسنات والمعروف بالمولوي محمد عبد الله الحصري  
 الله من كل غي وعن جميع البليات والاسقام فانه قد حقق فيها الحق  
 رازق الباطل لكل عالم وجاهل لم يؤلف احد من العظماء وشيها ولم يصف  
 واحد من الكبراء عليها وقد طبع ذلك في المطبع المصطفي في سائر انحاء علق عليها  
 المولى الاستاذ تليقا مسمى في بيت الفهم اندفعت بشركات الفواصر و  
 العواف اشار بطبعها الجنايل المولوي محمد خادم حسين العليم اباي الله  
 ذوالقادر الفاضل المودع المولى السيد محمد مشوق على فاهتم بطبعها في المطبع المصطفي  
 وكان ذلك في الحرم الحرام سنة اربع وثلاثمائة بعد الف من هجرة خير الانام عليه السلام  
 والسلام في ان التفتوا اليه من حجاب التلويح محمد يوسف في الله هذا التاسف ابن  
 المولوي الحافظ محمد فاهم مدخله ابن المولوي بابي محمد فاهم هذا المودع ابن صاحب  
 النصايف الكثيرة كحاشي شرح السلام النخس واللقاض وحواشي  
 شمس البازغة وغيرها مالا انا المفق محمد يوسف المودع فقط

٢٣٠



ع ١٢

ع

ع ١٢

ع

٢٩٤٥٣٤١

٦٦٢٤

امام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلفه

DATE

NO.

DATE

NO.